

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

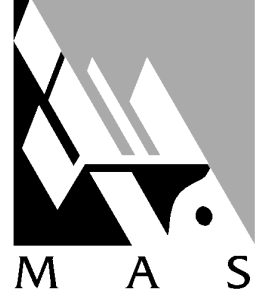


دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية

محمد نصر

مشروع تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني

كانون الأول 2002



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية

محمد نصر

كانون الأول 2002

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

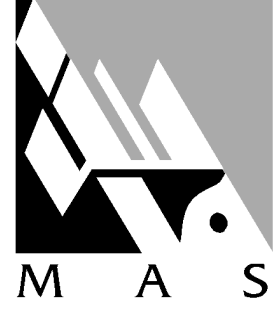
أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وبلورة التشريعات والقوانين الملائمة.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانعي القرار الفلسطيني على المستويين الحكومي والخاص، لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار السليم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- ✧ تقديم المشورة الفنية المتخصصة للسلطة التشريعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لمساعدتها على أداء دورها في مجالي التشريع والرقابة.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديمقراطي حول السياسات والقوانين والقضايا الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني الفلسطيني في عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعميق الوعي الشعبي بحقوق وواجبات المواطنة في المشاركة والمساءلة.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، ونشرها على أوسع نطاق لتعزيز الوعي المجتمعي، وتفعيل آليات الرقابة العامة على الأداء.
- ✧ تعزيز البنية المؤسسية للمعهد، وتطوير القدرة البحثية الفلسطينية في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتوثيق العلاقات المهنية مع المجتمع العلمي والبحثي، ومع بقية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.
- ✧ رعاية وتدريب الكوادر الفلسطينية الشابة، وضمها إلى الفرق البحثية، وتشجيعها على الانخراط في الأبحاث التطبيقية الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ ومراجعة وتقييم الأبحاث.
- ✧ تطوير العلاقات المهنية، وتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة مع المؤسسات البحثية المماثلة المرموقة العربية والإقليمية والدولية، بما يسهم في تبادل الخبرات وتطوير القدرات العلمية والبحثية للمعهد.

مجلس الأمناء:

اسماعيل الزبري (الرئيس)، أحمد قريع، ادمون عصفور، أنيس فوزي قاسم، حسن ابو لينة (أمين السر)، ريماء خلف، سامر خوري، سلام فياض، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، منيب المصري، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، هبة هندوسة، غانية ملحيس (المدير العام).

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: MAS@planet.edu
الصفحة الإلكترونية: <http://www.palecon.org>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية

محمد نصر

كانون الأول 2002

دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية

الباحث: محمد نصر، أستاذ مشارك في جامعة بيرزيت

التحرير اللغوي: عبد الرحمن أبو شمالة (عربي)
كارن مان (انجليزي)

ترجمة الملخص الإنجليزي: شرين عبد الرازق

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم توفير التمويل الأساسي لهذه الدراسة من مركز بحوث التنمية الدولية-كندا IDRC
والتمويل التكميلي من قبل مؤسسة فورد والبنك الإسلامي للتنمية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

القدس ورام الله

كانون الأول، 2002

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

تقديم

تندرج هذه الدراسة في إطار مشروع بحثي أشمل للمعهد، وتسعى مع مجموعة مختارة من الدراسات القطاعية إلى الإسهام في بلورة أوراق بحثية محورية، تعمل على استشراف إمكانات وآفاق وسبل تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، والتعرف على المجالات والفرص المتاحة لتنويع وتطوير علاقاته مع العالم الخارجي، وبخاصة العربي، لفك ارتهانه للاقتصاد الإسرائيلي وتقليص حساسيته للسياسات والممارسات والإجراءات الإسرائيلية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الصناعي الفلسطيني، من حيث حجمه، وتطورات قدراته الاستثمارية والإنتاجية والتصديرية والتشغيلية في حقبة الاحتلال والحكم الذاتي، فتشير إلى السياسات والممارسات التي انتهجتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي استهدفت محاصرة نمو قطاع الصناعة الفلسطيني عبر حرمانه من التسهيلات الائتمانية، واستخدام آلية التراخيص، واللجوء إلى إغراق السوق الفلسطينية بمنتجات إسرائيلية مماثلة مدعومة، وفرض نظام ضريبي مجحف بغية منع نشوء صناعات وطنية معززة للقدرة الذاتية الفلسطينية، واستخدام آلية الطلب لحفز الاستثمار في الصناعات التي تحتاجها السوق الإسرائيلية وأسواقها التصديرية.

وقد أدى ذلك إلى تراجع الصناعات التقليدية الفلسطينية، وبخاصة تلك الموجهة لتلبية الاستهلاك المحلي، ونشوء صناعات جديدة صغيرة، تعمل على أساس التعاقد الباطني مع الشركات الإسرائيلية، وتختص في المراحل الأولية كثيفة العمل. كما أسهم تسريع النشاط الاستيطاني في تسارع نمو الطلب على الصناعة الإستخراجية الفلسطينية (المحاجر والكسارات)، وبعض فروع الصناعات الإنشائية المكمل لها.

وتتناول الدراسة، كذلك، التطورات التي شهدتها القطاع الصناعي الفلسطيني خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي، فتشير إلى استمرار السياسات الاحتلالية الإسرائيلية، وتكثيف الاستيطان، وفرض الحصار والإغلاق، وتقييد حركة الأشخاص والسلع، ما أسهم في تطويق ومحاصرة التأثيرات الإيجابية الناجمة عن تدفق العون الدولي لتمويل الاستثمار العام، وبخاصة الموجه لإعمار وتحديث البنية التحتية الفلسطينية، وإنشاء الجهاز المصرفي الفلسطيني. وتتامي التدفقات الاستثمارية لفلسطيني الشتات للاستثمار في الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع، إلى جانب نمو الاستثمار الخاص المحلي.

كما تشير الدراسة إلى إخفاق السلطة الوطنية الفلسطينية في تبني سياسة اقتصادية تنموية شمولية، وتقاعسها عن إصلاح التشوهات الموروثة عن الاحتلال وإعادة هيكلة القطاع الصناعي لتعزيز قدراته التنافسية، وإعداده المتدرج للتواءم مع تطورات العولمة، وإغفال مصالحه في السياسات التجارية والانفاقيات التي عقدها مع العالم الخارجي، وتعرضه للمزاحمة والمنافسة غير المتكافئة من قبل الاحتكارات العامة والخاصة، فضلاً عن تخلفها عن سداد التزاماتها وتراكم المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص، ما أدى إلى زيادة المعوقات أمام نمو القطاع الصناعي الفلسطيني، وأسهم في تكريس طابعه الحرفي الصغير، وإعاقة تطوره وتقليص قدراته التشغيلية، وحال دون تنويع وتوسع قاعدته الإنتاجية والتصديرية.

وتستعرض الدراسة، كذلك، الآثار التدميرية للعدوان الإسرائيلي المتواصل منذ أيلول/سبتمبر/2000، وانعكاسات إعادة الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الحكم الذاتي على القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث أدى فرض الحصار والإغلاق ومنع التجول لفترات طويلة ومتصلة، والتدمير المستمر للبنية التحتية والمؤسسات العامة، واستهداف المنشآت الصناعية، واحتجاز الواردات الفلسطينية من المدخلات الإنتاجية، إلى توقف عديد المنشآت الصناعية، وارتفاع متسارع في تكاليف الإنتاج والتمويل والنقل والتخزين والتسويق، وتدهور خطير في إنتاجيته تهدد بانهيار عدد كبير من المنشآت القائمة.

وتجتهد الورقة في تحديد متطلبات وقف التراجع في القطاع الصناعي، وتعزيز قدرة مؤسساته على الاستمرار، وتحاول الاستعانة بتجارب الدول الناجحة في تحديد السياسات الصناعية الأكثر ملاءمة للحالة الفلسطينية، وتقترح تصوراً للاستراتيجيات الصناعية القادرة على النهوض بالقطاع الصناعي الفلسطيني في المديين القصير والطويل، وأدواتها الأكثر قدرة على إصلاح وتنويع وتوسيع القاعدة الصناعية الفلسطينية، وتعظيم إمكاناتها التشغيلية ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعزيز قدراتها التنافسية محلياً وخارجياً لتدعيم القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

وبصفتي مديرة للمعهد لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير للزميل الباحث والأستاذ المشارك في جامعة بيرزيت د.محمد نصر الذي أنجز هذه الدراسة في ظروف عمل استثنائية.

كما أتقدم بالشكر إلى الباحثين العاملين في المشروع البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، الذين أسهمت ملاحظاتهم في تطوير الصيغة النهائية للدراسة، وأشكر، كذلك، وحدات الدعم الفني والإداري التي قدمت العون الضروري لإعداد الدراسة للنشر.

والشكر موصول، كذلك، للمراجعين والمقيمين والمشاركين في ورشة العمل من خبراء، وأكاديميين، وممثلي المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص، والصحافة، الذين أسهمت مناقشاتهم في إثراء هذه الدراسة وتطوير صيغتها النهائية.

وأتقدم بالشكر والعرفان للمركز الدولي لبحوث التنمية في كندا/ IDRC الذي وفر التمويل الرئيسي لإنجازها، وكذلك للبنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة فورد الذين وفرا التمويل التكميلي.

د. غانية ملحيس
مديرة المعهد

قواعد النشر في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس

يعنى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بنشر إنتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسلة من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن ينفذه من قبل باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن يتم تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تقرر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح ودقة الأهداف، وسلامة المنهجية العلمية، وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه، وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.

6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل تدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث، وبعد ذلك، يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية، ثم تتم إحالة البحث إلى مدقق لغوي.
8. تتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

المحتويات

1	1- المقدمة
1	1-1 تمهيد
2	2-1 أهداف الدراسة
2	3-1 تنظيم الدراسة
4	4-1 منهجية الدراسة
7	2- واقع الصناعة الفلسطينية
7	1-2 فترة الاحتلال
7	1-1-2 خصائص المؤسسات الصناعية
9	2-1-2 أثر الانتفاضة الأولى
9	3-1-2 أسباب ضعف الصناعة أثناء فترة الاحتلال
11	2-2 الفترة الانتقالية
12	1-2-2 نمو القطاع الصناعي
13	2-2-2 خصائص المؤسسات الصناعية
15	3-2-2 الأهمية النسبية للصناعات التحويلية
17	4-2-2 الكثافة الرأسمالية والإنتاجية
18	5-2-2 الإنتاجية والأجور
19	3-2 الفترة الراهنة
20	1-3-2 خسائر القطاع الصناعي
28	3. تجارب الدول الأخرى: الدروس والعبر
28	1-3 تمهيد
30	2-3 إستراتيجيات التصنيع
32	3-3 تجربة دول جنوب شرق آسيا
34	4-3 دور الحكومة
35	5-3 أسباب النجاح
38	6-3 الدروس والعبر

41	4- مقومات التصنيع في فلسطين
41	1-4 تمهيد
43	2-4 الموارد البشرية
43	1-2-4 قبل الحصار
45	2-2-4 بعد الحصار
46	3-2-4 إمكانيات المستقبل
47	3-4 الموارد غير البشرية
47	1-3-4 الأرض
49	2-3-4 الموارد الطبيعية
50	3-3-4 البنية التحتية
53	4-3-4 الاستثمار
55	4-4 البيئة الاستثمارية
60	5- التصنيع في المدى القصير
60	1-5 تمهيد
61	2-5 الأهداف الاستراتيجية للتصنيع
63	3-5 استراتيجيات وأهداف التصنيع في المدى القصير
64	4-5 سياسات تعزيز القدرات الذاتية للصناعة
64	1-4-5 إصلاح الأضرار
66	2-4-5 البيئة الاستثمارية
67	3-4-5 توفير فرص العمل
69	4-4-5 إحلال الواردات
71	5-4-5 تشجيع المشاريع الصغيرة
74	6-4-5 تطوير صناعات حديثة
75	7-4-5 تقوية الروابط مع العالم العربي
77	5-5 ربط المدى القصير باستراتيجية التنمية الشاملة
80	6. استراتيجيات المديين المتوسط والطويل
80	1-6 تمهيد

81	2-6 استراتيجية التصنيع في المدى المتوسط
82	1-2-6 إزالة آثار العدوان
84	2-2-6 شبكة علاقات جديدة
85	3-2-6 الحماية المؤقتة
86	3-6 استراتيجية التصنيع في المدى الطويل
91	7. الخلاصة والاستنتاجات
95	المراجع الملحق الإحصائي

ملخص

ظل قطاع الصناعة في فلسطين ضعيفاً ومشوهاً خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب العام 1967، نتيجة للسياسات والإجراءات التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية، والتي كانت تهدف إلى الاستيلاء على الأرض والموارد الفلسطينية، وإلى السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وتسخيره لخدمة ومصالحة الاقتصاد الإسرائيلي. ومع بداية المرحلة الانتقالية وتوقيع إعلان المبادئ العام 1993، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بجهود ملحوظة لتطوير الاقتصاد، سواء في مجال بناء المؤسسات، أم في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتوحيد الإطار القانوني بين الضفة والقطاع، وسن التشريعات والقوانين اللازمة لإدارة الاقتصاد وتحسين البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية، بمساعدة ودعم من الدول المانحة. لكن السياسات والإجراءات والممارسات الإسرائيلية كانت تقف حجر عثرة أمام أي تقدم حقيقي أو تطور في المقومات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والصناعة الفلسطينية بشكل خاص.

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول 2000، صعدت إسرائيل من شدة حصارها وإغلاقها للأراضي الفلسطينية، وقامت بعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، ومنعت العمال والموظفين من الوصول إلى أماكن عملهم والطلاب والمعلمين من الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم. كما أغلقت القوات الإسرائيلية المعابر والحدود الدولية لفترات طويلة، وقامت بقصف المؤسسات والمرافق العامة والممتلكات الخاصة. وفي نهاية آذار 2002، قامت إسرائيل باجتياح شامل للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وقامت بفرض حظر التجول واعتقال المواطنين، كما قامت بتدمير المزارع والمصانع والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني. وقد نجمت عن ذلك أضرار كبيرة في الاقتصاد بشكل عام، وفي القطاع الصناعي بشكل خاص. فبالإضافة إلى ما أصاب البنية التحتية والبيئة الاستثمارية من دمار، انخفض الطلب على السلع الصناعية الفلسطينية بسبب انخفاض القوة الشرائية للمواطنين الذين فقدوا وظائفهم

وأعمالهم، وانخفاض النفقات الجارية للسلطة الوطنية، وشرذمة السوق الفلسطينية بسبب الحصار، وإغلاق الجسور والمعابر، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية التي تعرقل تصدير السلع الفلسطينية. كما أدت السياسات الإسرائيلية إلى إرباك الإنتاج في المؤسسات الصناعية بسبب منع وإعاقة الموظفين والعمال من الوصول إلى أماكن عملهم، وعرقلة وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وزيادة التكاليف نتيجة لانخفاض الإنتاجية وارتفاع تكاليف النقل والتوزيع، إضافة إلى توقف العمل في المناطق الصناعية وتحقيق بعضها خسائر. وقد نجم عن ذلك تراجع في مستوى الإنتاج الصناعي وانخفاض أرباح المؤسسات الصناعية، ما اضطر معظمها لتسريح جزء من عمالها، أو تكبد تكاليف إضافية لتوفير سكن قريب لهم.

وعلى الرغم من المشاكل التي حالت دون قيام القطاع الصناعي بدور فعال في الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الاحتلال والفترة الانتقالية، وعلى الرغم، كذلك، من الأضرار التي تعرض لها بفعل العدوان الإسرائيلي خلال فترة انتفاضة الأقصى، فإن هناك الكثير من الاقتصاديين يرون أن هذا القطاع يستطيع أن يلعب دوراً مهماً ورئيسياً في مقاومة سياسات الحصار والإغلاق الإسرائيلية في المدى القصير، وفي قيادة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في المدى البعيد. وتؤكد تجارب الدول الأخرى، وبخاصة دول جنوب شرق آسيا الحديثة التصنيع، أن صياغة وتبني استراتيجيات صناعية سليمة تعزز القدرة التنافسية لهذا القطاع الحيوي يمكن أن تقود إلى معدلات نمو مرتفع وإلى تنمية اقتصادية شاملة، وهي تجربة يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يستفيد منها.

وتتمثل الخطوة الأولى، بالنسبة لفلسطين، في صياغة استراتيجية واضحة، تأخذ بالاعتبار الظروف السياسية المحيطة بالاقتصاد، والمقومات الطبيعية والبشرية المتوفرة للصناعة. وفي المدى القصير، والذي يمثل الفترة التي يوجد فيها الاحتلال فوق الأرض الفلسطينية، فإن مقومات الاقتصاد من أرض ومياه وموارد ورأس مال ستظل تخضع لسياسات الاحتلال، كما أن جزءاً من الموارد البشرية يمكن أن يفكر في الهجرة بسبب الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد. من ناحية أخرى، فقد تأثرت البيئة الاستثمارية في فلسطين بشكل كبير نتيجة للمواجهات التي شهدتها الأراضي

الفلسطينية خلال فترة الانتفاضة، وهو ما سيؤثر على الاستثمار الصناعي لسنوات عدة قادمة.

ويعكس السلوك الإسرائيلي خلال الفترة الماضية نوايا إسرائيل في السيطرة على الأرض الفلسطينية وتدمير الاقتصاد الفلسطيني، ما يجعل الظروف الاقتصادية والمعيشية للسكان في غاية الصعوبة، ويسهل، بالتالي، عملية استلاب أرضهم ومواردهم وهجرتهم. ولمواجهة ذلك، فإن استراتيجية التصنيع التي يجب أن يتبناها الفلسطينيون لمساعدتهم على الصمود والمقاومة، تتمثل في تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية، وتقوم على أساس التركيز على المشاريع الصناعية ذات القدرة الاستيعابية للعمالة، والتركيز على إنتاج السلع ذات الأهمية الاستراتيجية التي تحل محل الواردات الصناعية من إسرائيل، وتعميق الترابط بين القطاعين الصناعي والزراعي للاستفادة من الموارد المتاحة، وتخفيف الاعتماد على استيراد الموارد الإنتاجية من إسرائيل وعن طريقها، وإقامة مشاريع صغيرة، وتطوير بعض الصناعات التي يمكن أن تتحقق لفلسطين ميزة تنافسية في إنتاجها في المدى الطويل. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني، وإلى تغيير العلاقة الخارجية، بحيث تصبح باتجاه الدول العربية، وإلى تخفيف هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك إعداد القطاع الصناعي لمرحلة ما بعد الاحتلال.

أما في المدى المتوسط، وهو الفترة التي تلي الاتفاق على الوضع النهائي ويتم فيها قيام دولة مستقلة ذات سيادة وسيطرة على المعابر والحدود والموارد، فسيكون هدفها الرئيسي هو إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وتهيئة القطاع الصناعي تدريجياً للانفتاح على الخارج والاندماج في الاقتصادات العالمية بشكل خاص. وبالتالي، فإن استراتيجية التصنيع في المدى المتوسط تتضمن الإسراع في إزالة الآثار التي يخلفها الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية الجديدة، وتوفير حماية مؤقتة للصناعات الوليدة.

وأخيراً، في المدى البعيد، حيث يفترض أن يكون قد تمّ التغلب على جميع العوائق التي تحول دون ظهور قطاع صناعي متطورّ وقادر على المنافسة، فإن الهدف الرئيسي هو تحقيق تنمية شاملة من خلال استراتيجية تأخذ بالاعتبار المحددات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني وبخاصة محدودية الموارد وصغر حجم السوق، والفرص المتاحة للاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة توفر قوة بشرية ذات مهارة وكفاءة عالية وموقع مميز غني بالآثار الدينية والتاريخية يتوسط بين قارات العالم القديم ويقع في قلب المشرق العربي. وبالتالي، فإن من الطبيعي أن تقوم الاستراتيجية الصناعية في المدى الطويل على أساس التوجه نحو الخارج، وأن يتم التركيز على الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة الماهرة والتكنولوجيا المتقدمة مثل صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات. ويمكن للاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة أن يستقطب رأس المال الفلسطيني في الخارج، سواء البشري أم المادي، ليساهم في بناء صناعة متطور وقوية.

1-1 تمهيد

لم يلعب القطاع الصناعي دوراً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع (1967-1993)، وكذلك خلال المرحلة الانتقالية التي بدأت مع توقيع اتفاقية إعلان المبادئ العام 1993 وحتى الآن. ويتضح ذلك من خلال استعراض بعض المؤشرات الرئيسية المتعلقة بقطاع الصناعة، وبخاصة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والصادرات. ويعكس هذا الأداء الضعيف عدداً من المشاكل والمعوقات التي ظل القطاع الصناعي يعاني منها خلال الفترة السابقة، والناجمة بشكل رئيسي عن السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي أدت إلى تشوهات هيكلية تتضح من سيطرة ظاهرة التعاقد من الباطن في بعض الصناعات، وصغر حجم المنشآت الصناعية، وضعف الإنتاجية. وقد نجم عن ذلك كله ارتفاع في تكاليف الإنتاج وتدني القدرة التنافسية للعديد من المنتجات الفلسطينية في السوق المحلية والأسواق الخارجية.

وعلى الرغم من التفاؤل الذي صاحب انطلاق العملية السلمية في مطلع التسعينيات، فإن استمرار سياسة الحصار والإغلاق على الشعب الفلسطيني، والممارسات التعسفية التي ظلت إسرائيل تقوم بها خلال السنوات الماضية ساهمت في تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأدت إلى ضعف الاستثمار في الأصول الإنتاجية عموماً، وفي قطاع الصناعة خصوصاً، ما قلل من أهمية الدور الذي لعبه هذا القطاع في عملية التنمية، مقارنة بما كان متوقعاً منه، ومقارنة بالدور الذي لعبه هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة.

لقد ظهرت العديد من الدراسات حول مستقبل الصناعة في فلسطين. وقد حاولت معظم تلك الدراسات صياغة إستراتيجية صناعية تقوم على افتراضات سياسية معينة تتعلق بعملية السلام والسيطرة على الحدود والمعابر والأرض والموارد وغيرها.

وقد أظهرت الحقائق على الأرض أن تلك الافتراضات غير واقعية في المدى المنظور، ما يتطلب إعادة النظر فيها وتطوير إستراتيجيات بديلة تأخذ بالاعتبار الظروف الراهنة، وبخاصة سياسة الحصار والإغلاق التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي حول المدن والقرى الفلسطينية وحالات الاجتياح والتوغل المستمر داخل الأراضي الفلسطينية. ويستوجب ذلك بالضرورة تحليلاً وإبرازاً للدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في مواجهة ومقاومة الحصار الإسرائيلي خلال المدى القصير، إضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع في المديين المتوسط والطويل لتحقيق تنمية اقتصادية.

1-2 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الوضع الراهن للقطاع الصناعي الفلسطيني من خلال استعراض الخصائص الرئيسية للصناعة، مع التركيز على الفترة الانتقالية التي بدأت منذ توقيع اتفاقية إعلان المبادئ العام 1993، واستمرت حتى الآن. وسوف نناقش بشكل أكثر تفصيلاً وعمقاً التطورات التي مر بها القطاع الصناعي نتيجة الحصار والإغلاق والاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى. كما تهدف الدراسة إلى مناقشة الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الصناعي الفلسطيني في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني للمساهمة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في المدى القصير، وفي دفع عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين على المديين المتوسط والطويل. ويشمل ذلك تحديد بعض الملامح الرئيسية لإستراتيجية صناعية فلسطينية مناسبة لتحقيق تلك الأهداف.

1-3 تنظيم الدراسة

سوف يتم تقسيم البحث إلى سبعة فصول. فبعد هذه المقدمة، نستعرض في الفصل الثاني واقع الصناعة الفلسطينية خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي وخلال المرحلة الانتقالية، بما في ذلك انتفاضة الأقصى. وسوف يتضمن ذلك استعراض الخصائص

الرئيسية للقطاع الصناعي وتحليل مؤشرات أداء هذا القطاع ودوره في عملية التنمية خلال الفترة السابقة، وبخاصة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والصادرات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يشمل هذا الفصل مناقشة الأسباب التي أدت إلى ضعف أداء القطاع الصناعي، وأهم المشاكل والمعوقات التي واجهت هذا القطاع خلال الفترة السابقة.

نحاول في الفصل الثالث أن نقلي الضوء على بعض تجارب الدول الأخرى، وبخاصة الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا، مستعينين بالدراسات التي قام بها باحثون آخرون. وسوف نحاول من خلال ذلك استنتاج وتحليل الظروف والأسباب التي أدت إلى نجاح القطاع الصناعي في تلك الدول والدور الذي لعبه ذلك القطاع في عملية التنمية فيها، والدروس التي يمكن الاستفادة منها بالنسبة لتطوير القطاع الصناعي في فلسطين.

أما الفصل الرابع، فسوف يتناول مقومات التصنيع والبيئة الاستثمارية في فلسطين، ويشمل ذلك الموارد الإنتاجية (البشرية، والطبيعية، ورأس المال، وغيرها)، كما يشمل البنية التحتية والتشريعات والاتفاقيات التي تشكل محددات آفاق التصنيع في فلسطين، سواء على المدى القصير أم على المدى المتوسط والطويل. وسوف نعطي اهتماماً خاصاً لما أصاب مقومات التصنيع والمناخ الاستثماري في فلسطين من أضرار نتيجة العدوان الإسرائيلي خلال فترة انتفاضة الأقصى، لتقديم صورة واضحة حول العقبان التي تواجه عملية التصنيع في فلسطين، والاحتياجات المباشرة لتوفير المقومات الأساسية التي يمكن من خلالها تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية في المدى القصير، والإمكانات التي يمكن توفيرها في المديين المتوسط والطويل لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

سوف نتناول في الفصلين الخامس والسادس إستراتيجية التصنيع في فلسطين. وعلى الرغم من أنه من غير الممكن فصل إستراتيجية التصنيع في المدى القصير عن إستراتيجية التصنيع في المديين المتوسط والبعيد، فإننا خصصنا فصلاً مستقلاً للمدى

القصير (الفصل الخامس) نظراً لأهميته بالنسبة لهذه الدراسة، وبخاصة أنه لم يحظ باهتمام كاف خلال السنوات الماضية من الفترة الانتقالية. وسوف يتم تعريف المدى القصير بأنه الفترة الزمنية التي تسبق التوصل إلى معاهدة سلام مع إسرائيل، أي استمرار الفترة الانتقالية التي قد تطول سنوات أخرى. وفي الواقع، فإن إستراتيجية المدى القصير التي يتناولها هذا الفصل تعتبر محور الدراسة، لأنها تركز على تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية لمواجهة ومقاومة الحصار والتوغل الإسرائيلي. أما بالنسبة لإستراتيجية التصنيع في المديين المتوسط والطويل، والتي تغطي الفترة التي تعقب قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وسيطرة على الحدود والمعابر والموارد، فقد تمت مناقشتها في أكثر من دراسة وأكثر من منبر. وسوف نقوم في الفصل السادس باستعراض الخطوط الرئيسية لها والشروط اللازمة لنجاحها وربطها بإستراتيجية المدى القصير. وعلى الرغم من أننا سوف نعتمد في هذا الفصل على عدد من الدراسات السابقة، التي قام بها الباحث وغيره، فسوف نتفادى تكرار التفاصيل التي تمت مناقشتها وتحليلها في تلك الدراسات حتى لا تفقد هذه الدراسة جزءاً كبيراً من أهميتها، وسوف نكتفي باستعراض ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج.

أما الفصل السابع، والأخير، فسوف يتم فيه تلخيص أهم الاستنتاجات التي تتوصل إليها هذه الدراسة، وبالذات الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع العام في توفير البيئة المناسبة للاستثمار الصناعي، والسياسات والمؤسسات التي يمكن أن تساعد على دعم الصمود في المدى القصير، وتطوير القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية في المديين المتوسط والطويل.

1-4 منهجية الدراسة

سوف نستخدم في هذه الدراسة، وبشكل رئيسي، البيانات الثانوية التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى بعض البيانات غير المنشورة التي يمكن الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء أو من مصادر ذات علاقة بالقطاع

الصناعي، مثل وزارة الصناعة، والاتحادات الصناعية، ورجال الأعمال، وغيرها. ونظراً لأن هناك تقديرات متباينة للخسائر والأضرار التي عانى منها الاقتصاد بشكل عام، والقطاع الصناعي بشكل خاص، فسوف نلجأ إلى عدد من المصادر المختلفة، بما في ذلك تقديرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتقديرات البنك الدولي، ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة وغيرهم. وعند اختلاف البيانات بصورة كبيرة، فسوف نلجأ إلى مقارنة البيانات بمؤشرات أخرى، أو نستخدم النسب المئوية لتحديد الاتجاه.

يعكس الوضع الراهن للصناعة الفلسطينية مجموعة من التطورات والعقبات والتحديات التي مرت بها الصناعة خلال العقود الماضية، وبخاصة في مرحلة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. ولا شك أن من المفيد استعراض هذه التطورات باختصار قبل الانتقال لتحليل الواقع الذي تعيشه الصناعة الفلسطينية في الوقت الحاضر.

1-2 فترة الاحتلال

ظل قطاع الصناعة ضعيفاً ومهمشاً خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بعد حرب حزيران 1967، حيث لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 10%، وفي العمالة 17% خلال السنوات الخمس والعشرين من عمر الاحتلال (World Bank, 1993, vol. 3, p. 28). وقد نجم ذلك عن السياسات والإجراءات التي اتبعتها إسرائيل خلال تلك الفترة والتي أدت إلى تشويه الاقتصاد الفلسطيني وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، ولتحقيق الأهداف السياسية للمشروع الصهيوني من خلال ما أسماه يوسف صايغ سياسة الاستلاب (يوسف صايغ في العبد، 1989، ص 265-290).

1-1-2 خصائص المؤسسات الصناعية

انعكس تأثير السياسات والإجراءات الإسرائيلية على المؤسسات الصناعية، حيث انخفض عددها من أكثر من 5000 مؤسسة العام 1968 إلى حوالي 3700 مؤسسة العام 1991. وقد حدث الانخفاض الحاد في الضفة الغربية، حيث تقلص عدد المؤسسات الصناعية من أكثر من أربعة آلاف مؤسسة إلى أقل من نصف هذا العدد

خلال الفترة المذكورة، أما في قطاع غزة، فقد كان هناك ارتفاع في عدد المؤسسات الصناعية بأكثر من 70% خلال الفترة نفسها نتيجة لزيادة نشاط التعاقد من الباطن مع المؤسسات الإسرائيلية، وبخاصة في صناعة الملابس والجلود، إضافة إلى الزيادة في نشاط بعض السلع التي كان يشتريها الإسرائيليون من قطاع غزة، مثل الخشب والأثاث وصيانة وتصلح السيارات.

وكانت معظم المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة صغيرة الحجم، ذات طابع حرفي، حيث بلغت نسبة المؤسسات الصناعية التي يعمل بها أقل من عشرة عمال حوالي 93% من إجمالي المؤسسات الصناعية في الضفة والقطاع، وكانت هذه النسبة أعلى في قطاع غزة، حيث وصلت حوالي 95%. ويمكن تفسير صغر حجم المؤسسات الصناعية بعدم وجود نظام مصرفي يدعم إنشاء مؤسسات كبيرة من خلال توفير رأس المال اللازم، ونظام الضرائب والقوانين التي تحد من قدرة المؤسسات الصناعية على التوسع، ورغبة المستثمرين الفلسطينيين في تجنب التعقيدات والإجراءات القانونية الإسرائيلية وتفضيلهم مشاريع صغيرة تنسم بالمرونة، معظمها مؤسسات فردية أو شركات تضامن. وتشير البيانات إلى أن هذين الشكلين من المؤسسات (الملكية الفردية وشركات التضامن) يشكلان حوالي 97% من المؤسسات المسجلة في الضفة الغربية، بينما تسجل شركات المساهمة العامة أقل من 3% (World Bank, 1993, vol. 3).

وكانت معظم المؤسسات الصناعية تتركز في صناعة الملابس والجلود، حيث كان يعمل في هذا النشاط حوالي ثلث المؤسسات الصناعية في قطاع غزة، وخمس المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية، يلي ذلك صناعة الخشب ومنتجاته، ثم المنتجات غير المعدنية وصناعة المواد الغذائية (الطعام والمشروبات والتبغ). وكما ذكرنا سابقاً، فقد كان ازدهار صناعة الملابس في الضفة الغربية وقطاع غزة ناجماً عن التوسع في ترتيبات التعاقد من الباطن لحساب المؤسسات الإسرائيلية، نظراً لما يوفره لهم من إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية، وسهولة الحصول على تراخيص استيراد، وعدم الحاجة إلى رأسمال عامل كبير.

2-1-2 أثر الانتفاضة الأولى

تأثر القطاع الصناعي بالانتفاضة الأولى التي اندلعت في كانون الأول العام 1987 بشكل واضح، حيث انخفض الإنتاج الصناعي في الضفة الغربية بحوالي 30%، وفي قطاع غزة بأكثر من 40% خلال الفترة 1987 - 1990، نظراً لتخفيض الطاقة الإنتاجية للمصانع بسبب الإضرابات الشاملة والجزئية وحظر التجول والقيود الصارمة على استيراد المواد الخام والتصدير، إضافة إلى العوائق التي كانت تفرضها إسرائيل قبل الانتفاضة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 9.2% العام 1987 إلى 7.5% العام 1990، كما انخفض عدد العاملين في الصناعة وعدد المؤسسات الصناعية بحوالي 15% خلال الفترة نفسها. وقد صاحب ذلك تحول في الطلب المحلي باتجاه السلع المنتجة محلياً، نتيجة لمقاطعة الفلسطينيين للمنتجات الإسرائيلية خلال فترة الانتفاضة. ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن حوالي نصف المؤسسات التي توظف ثمانية عمال فما فوق في الضفة الغربية واجهت زيادة في الطلب على منتجاتها بعد الانتفاضة، وبخاصة في المواد الغذائية والبلاستيك والكيماويات والمواد المعدنية، مقارنة مع 14% من المؤسسات التي توظف أقل من ثمانية عمال. وفي غزة، أظهر مسح مشابه العام 1990 أن حصة السوق المحلية في الإنتاج الصناعي زادت من 65% إلى 73%، على الرغم من انخفاض الإنتاج الصناعي خلال الانتفاضة بسبب الإضرابات المتكررة (World Bank, 1993, vol. 3, P. 37).

2-1-3 أسباب ضعف الصناعة أثناء فترة الاحتلال

كان الضعف الذي عانى منه قطاع الصناعة خلال فترة الاحتلال نابغاً في معظمه من السياسات التي مارستها إسرائيل لتقزيم هذا القطاع وتسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وإجهاض أية محاولة لتنميته وتطويره، بحيث لا يتمكن من

منافسة الصناعة الإسرائيلية، سواء داخل الأراضي المحتلة نفسها أم في داخل إسرائيل أم في الأسواق الخارجية. وقد ساهمت حالة عدم التيقن السياسي التي ظلت تحيط بمستقبل الأراضي الفلسطينية في الحيلولة دون اجتذاب استثمارات صناعية كبيرة، وبخاصة في ظل ما صاحب ذلك من عوائق وعقبات وضعتها إسرائيل أمام المستثمرين المحتملين، ونظام الضرائب القائم على التقدير الجزافي والغرامات والفوائد والعقوبات، والقيود التي فرضتها على منح التراخيص للمشاريع الصناعية، وعلى استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة، وعلى الصادرات الصناعية الفلسطينية، وكذلك المنافسة غير المتكافئة الناجمة عن إغراق السوق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية الرخيصة المنخفضة الجودة، التي لم يكن ممكناً تسويقها في أوروبا أو أمريكا الشمالية. كذلك فقد أهملت إسرائيل، أثناء فترة الاحتلال، تحديث أو صيانة البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما زاد من تكاليف الإنتاج وأضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الفلسطينية. كما قامت إسرائيل منذ احتلالها الضفة والقطاع العام 1967 بإغلاق البنوك التي كانت تعمل فيهما، ما أدى إلى حرمان المستثمرين من مصادر التمويل اللازم، والاعتماد، بالتالي، على مدخراتهم العائلية المحدودة. وقد أدى توظيف العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل وحصولهم على أجور مرتفعة هناك إلى الضغط على الأجور إلى أعلى داخل الأراضي الفلسطينية، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج وضعف القدرة التنافسية. كما أدت سياسة مصادرة الأراضي وعدم السماح بالبناء خارج حدود البلدية إلى ارتفاع أسعار الأراضي اللازمة لبناء المشاريع الصناعية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، ما شكل عائقاً أمام دخول مؤسسات جديدة إلى القطاع الصناعي (افطيمة، 1993، ص 54-56).

لقد أدت الممارسات الإسرائيلية المذكورة، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القيود والمعوقات التي ترتبط بصغر حجم السوق ومحدودية الموارد الطبيعية، إلى تشوهات بنيوية في اقتصاد الأراضي الفلسطينية بشكل عام، تجلت في تقليص مساهمة القطاعات الإنتاجية، وبخاصة الصناعة، في الدخل والعمالة كما يتضح في جدول 1. ولعل ما يلفت النظر في الجدول المذكور ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية ولكن، كما

يشير صايغ، فإن هيمنة السلع الصناعية على الصادرات السلعية تعتبر مضللة، نظراً لأن القسم الأعظم من الصادرات السلعية الفلسطينية خلال تلك الفترة كانت عبارة عن إعادة تصدير سلع إسرائيلية استوردت في الأصل من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن، وبالتالي فإن معظم فائض القيمة يصب لصالح المنتج الإسرائيلي (يوسف صايغ في العبد، 1989، ص 267).

2-2 الفترة الانتقالية

مع توقيع إعلان المبادئ في أيلول العام 1993 وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994، بدأت المرحلة الانتقالية التي لم تنته بعد، على الرغم من أنه كان مقرراً أن تستمر خمس سنوات وتنتهي العام 1999. وخلال هذه المرحلة، حصلت السلطة الوطنية الفلسطينية على الصلاحيات الكاملة في جزء محدد من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة (مناطق أ)، وعلى صلاحيات محدودة في أجزاء أخرى (مناطق ب).

وقد ركزت السلطة الوطنية الفلسطينية جهودها في بداية الفترة على تكوين القطاع العام، وبناء مؤسسات الدولة، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية، وسن بعض التشريعات والقوانين اللازمة لإدارة الاقتصاد. وقد تعهدت الدول والمؤسسات المشاركة في مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في واشنطن بعد حوالي شهر من توقيع اتفاقية إعلان المبادئ بتقديم حوالي 2.3 مليار دولار للفترة الانتقالية (1994-1999). ومع تعثر عملية السلام وتفاقم الإجراءات الأمنية الإسرائيلية، ومع تمدد الفترة الانتقالية بسبب المماطلات الإسرائيلية، زادت المساعدات الدولية، وبلغ ما أنفقته الدول المانحة خلال الفترة 1994-2000 حوالي 3.317 مليار دولار.

خلال الفترة الانتقالية، استمرت سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي التي تقوم بها إسرائيل، كما بدأت سياسة الإغلاق والحصار للأراضي الفلسطينية تتسارع وتتطور منذ أن قامت إسرائيل للمرة الأولى بفرض نظام حظر التجول لمدة 40 يوماً خلال حرب الخليج العام 1991. ومنذ شهر آذار 1993 منعت إسرائيل الفلسطينيين من الدخول إلى القدس أو الخط الأخضر، للعمل أو لأي سبب آخر، بدون تصريح مسبق من السلطات الأمنية الإسرائيلية. وخلال العام 1996 تم تطبيق سياسة جديدة تقوم على الإغلاق الداخلي للأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الإغلاق الشامل، حيث يمنع تنقل الأشخاص والبضائع ووسائل النقل بين مدن وقرى الضفة الغربية. وفي نهاية تموز 1997 قامت إسرائيل بإغلاق الحدود الدولية مع مصر والأردن للمرة الأولى. ويعتبر الإغلاق الشامل في شباط 1996، والذي ابتدأ في 25 شباط وامتد 38 يوماً حتى أوائل نيسان، هو الأطول والأشد خلال تلك الفترة.

2-2-1 نمو القطاع الصناعي

انعكست التطورات السابقة على قطاع الصناعة بشكل عام، والذي يشمل الصناعة التحويلية، والتعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء¹. فقد حقق هذا القطاع نمواً سلباً بلغ حوالي -10.5% خلال العام 1996، كما يتضح من جدول رقم 2، بينما تراجعت الصناعة التحويلية بشكل أكثر حدة، حيث بلغ معدل النمو فيها -11.7% العام 1996 نتيجة لاستمرار وتصاعد الإغلاق والحصار حول المناطق الفلسطينية، وبسبب الجمود في عملية التسوية السياسية، ما أثر سلباً على التوقعات الاقتصادية، وأدى إلى تزايد الشكوك حول مستقبل العملية السلمية. وقد انعكس ذلك، أيضاً، على انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 22%

¹ يشكل قطاع الصناعة التحويلية حوالي 90% من النشاط الصناعي من حيث مساهمته في القيمة المضافة، بينما يشكل التعدين واستغلال المحاجر وإمدادات المياه والكهرباء حوالي 10%.

العام 1994 إلى 19% العام 1996، وتراجعت مساهمة الصناعة التحويلية من 20% إلى 17% خلال الفترة نفسها.²

وقد بدأ قطاع الصناعة في التحسن العام 1997 والأعوام التي تليه، قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول 2000، حيث بلغت معدلات النمو فيه حوالي 13% في العامين 1997 و1998 وحوالي 10% العام 1999، ولكن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ظلت أقل مما كانت عليه في العامين 1994 و1995. وكما يتضح من جدول رقم 2، أيضاً، فإن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي كانت في الضفة الغربية أعلى من قطاع غزة، سواء في الصناعة ككل، أم في الصناعة التحويلية، على حساب قطاعي الإنشاءات والخدمات.

2-2-2 خصائص المؤسسات الصناعية

من ناحية أخرى، ارتفع عدد المؤسسات في الصناعة خلال الفترة الانتقالية من حوالي 12 ألف مؤسسة العام 1994 إلى حوالي 15 ألف مؤسسة العام 1999، أي بزيادة 25% تقريباً، وارتفع عدد المؤسسات في الصناعة التحويلية من أقل من 10 آلاف مؤسسة إلى حوالي 14 ألف مؤسسة، أي بزيادة تفوق 44%، خلال تلك الفترة، كما يتضح في جدول رقم 3. وقد صاحب ذلك ارتفاع في عدد العاملين من حوالي 51 ألف إلى حوالي 71 ألف عامل في الصناعة ككل، بزيادة تقارب 40%، ومن حوالي 47 ألف إلى حوالي 69 ألف عامل في الصناعة التحويلية، أي بزيادة تزيد على 46%، خلال الفترة نفسها.

² حسب التقديرات الإسرائيلية، التي كانت المصدر الرئيسي للبيانات حول الاقتصاد الفلسطيني قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 8% العام 1994. ولكن هذه النسبة، حسب التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي تم إنشاؤه بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بلغت حوالي 22% (أنظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الحسابات القومية). ويمكن أن تعزى هذه الفروقات الكبيرة بشكل أساسي إلى اختلاف المنهجية الإحصائية المستخدمة في الجهازين المذكورين. فعلى سبيل المثال، كان هناك عدد كبير من المؤسسات والورش الصناعية التي تعمل داخل المناطق السكنية، ولم يكن يتم حصرها ضمن قطاع الصناعة في الإحصاءات الإسرائيلية، بينما يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بحصرها وتصنيفها ضمن القطاع الصناعي.

ولكن، وعلى الرغم من هذه الزيادة في عدد المؤسسات الصناعية وعدد العاملين فيها، فقد ظلت السمة المميزة لها هي صغر حجمها بصفة عامة، كما كانت طوال السنوات بل والعقود الماضية. وكما يتضح في جدول رقم 4، فقد بلغت نسبة المؤسسات التي يعمل بها أقل من 10 عمال حوالي 92% من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية العام 1997، وهي أعلى قليلاً من النسبة التي كانت العام 1994. وعلى الرغم من أن هناك بعض الشركات الكبيرة التي ظهرت في السوق الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية، فإنها ظلت محدودة نسبياً. ويؤكد جدول رقم 5 هذه الملاحظة، حيث نلاحظ أن متوسط عدد العاملين في المؤسسة يقل عن خمسة عمال، ما يعكس الطابع الحرفي لهذه المؤسسات. ولعل الاستثناء الرئيسي هو في صناعة التبغ، حيث بلغ عدد العاملين في المؤسسة، في المتوسط، حوالي 22 شخصاً. أما في صناعة الورق والمنتجات الورقية فقد كان متوسط عدد العاملين في المؤسسة حوالي 14 شخصاً، وهو رقم مرتفع نسبياً مقارنة مع الصناعة ككل. كما تبدو النسبة مرتفعة، أيضاً، في الصناعات الكيماوية، وقد يكون ذلك بسبب وجود شركات الأدوية التي توظف أعداداً كبيرة من العاملين ضمن هذه الصناعة.

من ناحية أخرى، تظهر البيانات في جدول رقم 5، أيضاً، أن حوالي ثلث العاملين في المؤسسات الصناعية هم عاملون بدون أجر، أي أنهم أصحاب العمل أو من أفراد الأسرة، وهي نسبة مرتفعة تؤكد ما سبقت الإشارة إليه حول الطبيعة الحرفية للمؤسسات الصناعية. وتعتبر صناعة الخشب ومنتجاته من أكثر الصناعات التي تعتمد على عمالة أصحاب المحل وأفراد عائلاتهم، حيث زادت نسبتهم على 60% من مجموع العاملين في الصناعة، أي أن نسبة العمالة المأجورة كانت أقل من 40% خلال العام 1999، في حين بلغ متوسط عدد العاملين في المؤسسات 2.3 شخص، ما يعني أن المؤسسة الواحدة في هذه الصناعة توظف، في المتوسط، أقل من عامل واحد من غير أصحاب المؤسسة أنفسهم أو أفراد عائلاتهم. بالمقابل، كانت أقل نسبة من العاملين

بدون أجر في صناعة التبغ وصناعة الورق وصناعة المطاط والصناعات الكيماوية، وهي جميعها ذات حجم أعلى من المتوسط بشكل ملحوظ.

2-2-3 الأهمية النسبية للصناعات التحويلية

وتعكس البيانات المتوفرة بعض الخصائص الأخرى للقطاع الصناعي خلال الفترة الانتقالية. فكما يتضح من جدول رقم 6، احتلت صناعة منتجات المعادن المرتبة الأولى في الصناعات التحويلية من حيث عدد المؤسسات. وتضم هذه الصناعة المنتجات المعدنية الإنشائية (مثل الأبواب والشبابيك والسلالم والقواطع المعدنية والدعامات وهياكل المباني المعدنية الجاهزة وغيرها) ومعالجة وطلاء المعادن (بما في ذلك لحام وشحذ وطلاء وحفر المعادن)، إضافة إلى منتجات معدنية أخرى (مثل المسامير والبراغي وغيرها)، أي أنها ترتبط بحركة البناء التي انتعشت بشكل واضح خلال تلك الفترة. بالمقابل، تحتل صناعة الملابس المرتبة الأولى من حيث نسبة العاملين، حيث توظف هذه الصناعة حوالي 29% من مجموع العاملين في الصناعات التحويلية. أما من حيث القيمة المضافة، والتي تعتبر في كثير من الأحيان مؤشراً أفضل لمساهمة المؤسسات في الاقتصاد، فتحل صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى المرتبة الأولى، كما يتضح من جدول رقم 7. وتتضمن هذه الصناعة منتجات الإسمنت والجبس (مثل الطوب والبلاط والأنابيب الإسمنتية والخرسانة الجاهزة) إضافة إلى قطع وتشكيل وإتمام تجهيز الأحجار، وهي منتجات ترتبط، أيضاً، بنشاط البناء. ومن بين الصناعات الأخرى ذات الأهمية النسبية المرتفعة في الاقتصاد صناعتا المنتجات الغذائية والأثاث، حيث تسهم صناعة المنتجات الغذائية بحوالي 11% من عدد المؤسسات ونسبة التوظيف والقيمة المضافة، مرتفعة، ولكن أكثر من نصف المؤسسات التي تعمل في هذه الصناعة هي عبارة عن مخابز ومعاصر للزيوت ومنتجات طواحين الحبوب ومحامص وغيرها (نصر، 1997-ب). أما صناعة الأثاث، فعلى الرغم من ترتيبها الثالث من حيث عدد المؤسسات، والخامس من حيث عدد العاملين، فإن

مساهمتها في القيمة المضافة للصناعة قليلة لا تتعدى 5%، ما يعكس اعتمادها على المدخلات الخارجية.

وتمثل الصناعات الخمس التي تمت الإشارة إليها في الفقرة السابقة (المنتجات الغذائية، وصنع الملابس، ومنتجات المعادن اللافلزية، ومنتجات المعادن الأخرى، وصنع الأثاث) الأنشطة الرئيسية في الصناعة التحويلية الفلسطينية، حيث تشكل معا حوالي 80% من مجموع المنشآت الصناعية وتوظف حوالي 80% من عدد العاملين، كما تسهم بحوالي 65% من إجمالي القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ما يستوجب التركيز على تطويرها وتقديم الحوافز لها، دون إهمال للأنشطة الصناعية الأخرى التي تظهر قدرة تنافسية محتملة.

هناك ملاحظة أخرى يعكسها جدول رقم 7 وهي تفاوت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج، والتي تعتبر في العادة مقياساً لدرجة التكامل الرأسي في الصناعة.³ وقد بلغت هذه النسبة في الصناعة التحويلية ككل أقل من 50%، ما يعني أن مستلزمات الإنتاج التي تشتريها المؤسسة من الخارج تمثل أكثر من نصف قيمة الإنتاج النهائي، وبالتالي ضعف التكامل الرأسي في الصناعة التحويلية بصفة عامة. وكما يتضح من الجدول المذكور، فإن هذه النسبة أقل ما يكون في صنع الورق والأوعية الورقية (أي الأوعية المصنوعة من الورق والكرتون) وصناعة الفلزات القاعدية (سباكة الحديد والمعادن الأخرى)، وهي صناعات تجميعية بسيطة لا تشكل نسبة كبيرة من الصناعة. بالمقابل، فإن أعلى نسبة للقيمة المضافة هي في صنع منتجات التبغ، حيث تقارب هذه النسبة 90% من قيمة الإنتاج، ما يعكس انخفاض نسبة مستلزمات الإنتاج المشتراة من خارج المنشأة.

³ للتكامل الرأسي أو العمودي Vertical Integration يشير إلى قيام المؤسسة بعدد من الأنشطة تمثل مراحل إنتاجية وتسويقية متتالية، مثل أن يقوم مصنع للألبان بشراء مزارع للبقر لتوريد الحليب اللازم لصناعة الألبان، وبناء مصنع لإنتاج العلب الكرتونية أو البلاستيكية اللازمة لتعبئة الألبان المنتجة، واقتناء أسطول من السيارات المبردة لتوزيع منتجات المصنع إلى المحلات التجارية.

2-2-4 الكثافة الرأسمالية والإنتاجية

من ناحية أخرى، فإن المؤسسات الصناعية الفلسطينية تتفاوت فيما بينها، أيضاً، من حيث الكثافة الرأسمالية.⁴ فكما يتضح في جدول رقم 8 كانت نسبة رأس المال/العمل في الصناعة التحويلية ككل حوالي 6700 دولار العام 1999. وكانت أعلى نسبة في صناعة الورق ومنتجات التبغ والمنتجات الكيماوية ومنتجات المطاط واللدائن، وبالمقابل كانت أدنى نسبة في صناعة الملابس والخشب ومنتجاته وصنع الأجهزة الطبية، وهي جميعاً صناعات ذات كثافة عمالية.⁵

ومن الناحية النظرية، فإن الكثافة الرأسمالية ترتبط بإنتاجية العمل، والتي تمثل مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة. فكلما زاد حجم رأس المال الذي يستخدمه العامل، أصبح ذلك العامل قادراً على إنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات، ما يعني زيادة إنتاجيته. ويتم احتساب الإنتاجية عادة بقسمة القيمة المضافة في الصناعة على عدد العاملين فيها، ما يعكس متوسط إنتاجية العامل. وكما يتضح من جدول رقم 9، فإن متوسط إنتاجية العامل في الصناعة التحويلية ككل بلغت العام 1999 حوالي عشرة آلاف دولار أمريكي في السنة، ولكنها تتفاوت من نشاط إلى آخر، حيث بلغت أقصى قيمة لها في صنع منتجات التبغ. ولكن الرقم الذي تظهره بيانات المسح الصناعي للعام 1999 تبدو مثيرة للشك حيث تجاوزت إنتاجية العامل في هذا النشاط 290 ألف دولار، وهو رقم يبدو غير واقعي ولكنه تكرر في الجداول الأخرى في المسح للعام نفسه.⁶

⁴ تم احتساب الكثافة الرأسمالية (نسبة رأس المال: العمل) بقسمة الأصول الثابتة في الصناعة (على أساس متوسط القيمة الدفترية في بداية ونهاية العام) على عدد العاملين في الصناعة نفسها.

⁵ لا يوجد فعلاً صناعة طبية حقيقية في فلسطين. ويمكننا أن نلاحظ من جدول 9 أن عدد المؤسسات في هذه الصناعة هو 56 مؤسسة يعمل بها 136 شخصاً حوالي نصفهم (72 شخصاً) يعمل بأجر، أي أنها عبارة عن ورش يعمل بها صاحبها ومعه شخص أو شخصان. وتشمل هذه "الصناعة" (ضمن أشياء أخرى) أسناناً صناعية، أثاثاً للجراحة، أثاث طب الأسنان، عكازات طبية، أجهزة بصرية (نظارات)، وما شابه ذلك، حسب التصنيف الصناعي الدولي، وهي في غالبها ذات كثافة عمالية. ويمكن أن نلاحظ، أيضاً، أن متوسط القيمة الدفترية كان حوالي 0.3 مليون (أي 300 ألف) دولار فقط وهو رقم يدل على الطابع الحرفي لهذا النشاط.

⁶ للتأكد من هذه النتيجة، تمت مراجعة المسوحات الصناعية لسنوات سابقة. وقد كان متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة، أي الإنتاجية، في صناعة التبغ حسب المسح الصناعي للعام 1996 حوالي 56 ألف دولار. أما في العامين 1997 و1998،

ومن الصناعات الأخرى ذات الإنتاجية المرتفعة صنع منتجات المطاط واللدائن، وصنع الورق ومنتجاته، وصنع المنتجات الكيماوية وهي جميعها ذات كثافة رأسمالية عالية. وبالمقابل، كانت أقل إنتاجية للعامل في صناعة الملابس والأثاث والجلود والخشب ومنتجاته وهي صناعات ذات كثافة عمالية. وتتوافق هذه النتائج مع النظرية والدراسات التي تمت في أماكن عدة حول الإنتاجية.

2-2-5 الإنتاجية والأجور

كما ترتبط الإنتاجية، من الناحية الأخرى، بالأجور، حيث تشير النظرية الاقتصادية لتوزيع الدخل إلى أن عناصر الإنتاج تحصل، عند التوازن، على دخل يساوي قيمة الناتج الحدي (الإنتاجية) لتلك العناصر (نصر، 1997-ب، ص 14). وقد تمت مقارنة متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة (إنتاجية العامل) مع متوسط نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين في الصناعة (أجرة العامل) في الصناعات التحويلية المختلفة. وكما يظهر في جدول رقم 9، فإن إنتاجية العامل في الصناعة التحويلية ككل تفوق أجرة العامل بأكثر من الضعف. وباستثناء صناعة منتجات التبغ، كانت أعلى نسبة بين إنتاجية العامل وأجرته في صناعة منتجات المطاط واللدائن، حيث وصلت أكثر من سبعة أضعاف، تليها صناعة الورق وصناعة المنسوجات، حيث وصلت النسبة أكثر من ثلاثة أضعاف، ثم صنع المواد والمنتجات الكيماوية. وبالمقابل، كانت أقل نسبة في صناعة الأثاث (14%)، ثم صناعة الأجهزة الطبية (23%)، وصناعة الخشب (27%)، والملابس والجلود (حوالي 30%). وهذه النسبة تمثل في الواقع إنتاجية الدينار المدفوع للعاملين في الصناعة، كما يتضح من العمود الأخير في الجدول المذكور نفسه. ومن الواضح أن أجرة العامل لا تساوي إنتاجيته، كما تشير نظرية توزيع الدخل، بل تقل عنها. ويعزى ذلك إلى عدم توفر ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعناصر الإنتاج التي تقوم عليها النظرية، من جهة، وإلى احتساب

فقد تم دمج صنع منتجات التبغ مع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، وكان متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة في هذه الصناعة ككل خلال العامين المذكورين حوالي 159 و12 ألف دولار، على التوالي، وهو فارق كبير يصعب تبريره ولا يساعد على التأكد من النتيجة.

الإنتاجية على أساس متوسط إنتاجية العامل وليس إنتاجيته الحدية، من جهة أخرى. ويتم توزيع الفرق بين قيمة (متوسط) إنتاجية العامل والتعويضات التي يحصل عليها ذلك العامل على عناصر الإنتاج الأخرى، وبالذات الاهتلاك، والضرائب والرسوم على الإنتاج، وفائض التشغيل. وفي الصناعة التحويلية ككل، كانت تعويضات العاملين تمثل حوالي 46% من إجمالي القيمة المضافة، بينما كان صافي الضرائب على الإنتاج يمثل حوالي 15%، واهتلاك الأصول الثابتة حوالي 9%. أما فائض التشغيل، والذي يتم توزيعه لتغطيه المصاريف غير الصناعية، إضافة إلى عوائد أصحاب المشروع، فقد تجاوز 30% في الصناعة ككل. ويمكن أن يعزى ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع عدد العاملين في الصناعة التحويلية من أصحاب العمل وأفراد أسرهم.

2-3 الفترة الراهنة

فرضت سلطات الاحتلال حصاراً شاملاً على الضفة الغربية وقطاع غزة ابتداءً من يوم الجمعة 29 أيلول العام 2000، في أعقاب انتفاضة الأقصى التي اندلعت احتجاجاً على الجولة الاستفزازية لزعيم حزب الليكود، أرئيل شارون، في الحرم القدسي الشريف. فقد قامت قوات الاحتلال بإغلاق جميع المنافذ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي عزل المناطق الفلسطينية وتقسيمها إلى كانتونات، ما حال دون تنقل المواطنين بين المدن والقرى الفلسطينية. وقد أظهرت دراسة قامت بها أونكتاد أن الإغلاق الداخلي الأخير أدى إلى تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 54 منطقة معزولة. (UNCTAD Secretariat, 2001).

كما أغلقت المعابر والحدود الدولية مع مصر والأردن ومع الخط الأخضر لفترات طويلة، وأغلقت ثم دمرت مطار غزة الدولي، ما حال دون اتصال فلسطين مع العالم الخارجي، وأوقف جميع عمليات التصدير والاستيراد من وإلى المناطق الفلسطينية باستثناء بعض المواد الغذائية الضرورية جداً، وحرم آلاف الفلسطينيين من

التوجه إلى أماكن عملهم وراء الخط الأخضر. كما قامت إسرائيل بقصف المناطق الفلسطينية بالطائرات والدبابات والصواريخ، ما أدى إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى العديد من المؤسسات والمرافق العامة والممتلكات الخاصة. وفي نهاية شهر آذار (مارس) 2002، قامت إسرائيل باجتياح شامل للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وقامت بفرض حظر التجول لفترات طويلة، وشنت حملات اعتقال واسعة وتدمير منظم، ما نجم عنه شل الحياة الاقتصادية في المناطق الفلسطينية كافة.

2-3-1 خسائر القطاع الصناعي

وقد تضرر القطاع الصناعي بشكل كبير ومباشر نتيجة الممارسات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى، فقد أدى الحصار والإغلاق والتوغل الإسرائيلي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الصناعية المحلية من جهة، وإرباك العملية الإنتاجية من جهة أخرى. وبالإضافة إلى هذه الأضرار المباشرة، تسببت السياسات الإسرائيلية في آثار أخرى غير مباشرة لا تقل خطورة عنها، وتمتد أبعادها إلى المستقبل البعيد، وبخاصة ما يتعلق منها بالبيئة الاستثمارية والأضرار التي أصابت المقومات الأساسية للصناعة. وسوف نتناول في هذا الجزء الآثار المباشرة للإغلاق والحصار على أن نتناول الأضرار غير المباشرة عند الحديث، في الفصل التالي، عن مقومات التصنيع.⁷

2-3-1-1 انخفاض الطلب

تأثر الطلب على الصناعات المحلية بصورة سلبية خلال فترة الانتفاضة الحالية لأسباب عدة أهمها:

⁷ بالإضافة إلى المراجع المشار إليها لاحقاً، فقد استفاد الباحث في هذا الجزء من دراسة قام بها لصالح مركز التجارة الفلسطيني (بال توريد) حول رأي القطاع الخاص في مواجهة الأزمة الراهنة، وتضمن مقابلات لعدد من رجال الأعمال في الأراضي الفلسطينية.

أولاً، فقدان عدد كبير من الفلسطينيين لعملهم، سواء داخل إسرائيل والمستوطنات أم في القطاع الخاص داخل الأراضي الفلسطينية. وقد أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض الدخل، وبالتالي ضعف القدرة الشرائية للعائلات الفلسطينية. وتشير دراسة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معظم الأسر الفلسطينية قامت بتخفيض مصروفاتها للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة، واضطر بعضها لتأجيل دفع الفواتير أو الاستدانة من أجل التعويض عن الانخفاض في الدخل، وهو ما أدى إلى الانخفاض في الاستهلاك الخاص بحوالي 7% العام 2000 و14% العام 2001 (World Bank, 2002, p. 25,) (33).

ثانياً، أدت السياسات الإسرائيلية إلى تدهور الإيرادات الجارية للسلطة الوطنية نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية المحلية بسبب الركود الاقتصادي الذي نجم عن سياسة الحصار والإغلاق من جهة، وتوقف إسرائيل، منذ ديسمبر 2000، عن تحويل إيرادات المقاصة المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى. وقد نجم عن ذلك انخفاض الاستهلاك العام نتيجة اضطراب السلطة الوطنية إلى تقليص نفقاتها، وبخاصة النفقات غير المتعلقة بالأجور. كما تم تحويل جزء كبير من النفقات التي كانت مخصصة في الأصل لتمويل مشاريع استثمارية إلى إنفاق استهلاكي جارٍ لخلق فرص تشغيل ومعونات طارئة لتخفيف المعاناة الناجمة عن الحصار. وفي الوقت نفسه تمت تغطية جزء من عجز الموازنة الجارية من خلال تراكم المستحقات المتأخرة (الديون) لحساب القطاع الخاص المحلي (البنوك والشركات المحلية)، والتي يقدرها البنك الدولي بحوالي 430 مليون دولار مع نهاية العام 2001.

ثالثاً، أدى حظر التجول وعزل المناطق الفلسطينية وإغلاق الممر الآمن منذ شهر تشرين الأول 2000 إلى شردمة السوق، وعدم تمكن المستهلكين من التنقل، وحرمانهم من الوصول إلى الأسواق التقليدية الرئيسية، ما نجم عنه انخفاض آخر في الطلب على السلع المحلية.

رابعاً، أدى إغلاق المعابر والحدود الدولية بين الأراضي الفلسطينية من جهة، والأردن ومصر وإسرائيل من جهة أخرى، والتأخير الكبير على الجسور والمعابر وفي الموانئ الإسرائيلية، وما نجم عن ذلك من عدم المحافظة على مواعيد التسليم، وارتفاع نسبة التالف من البضائع المصدرة، إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع الفلسطينية. وقد أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي، مؤخراً، أن وقت الانتظار على المعابر قد ارتفع من 40 ساعة قبل الانتفاضة إلى 180 ساعة بعد الانتفاضة، أي حوالي أسبوع، ما يجعل تصدير السلع القابلة للتلف غير مجد. كما تقدر الدراسة أن نسبة التالف على المعابر كانت تتراوح قبل الانتفاضة بين 2%-4% وارتفعت بعد الانتفاضة إلى 10-15% (World Bank, 2002, p. 25 and 33). وقد نجم عن ذلك انخفاض في حجم الصادرات الفلسطينية بنسبة 7.4% و 7.6% خلال العامين 2000 و2001، على التوالي (المصدر السابق، ص 25).

خامساً، أدى انخفاض الإنتاج الناجم عن الحصار والإغلاق بدوره إلى انخفاض الطلب على السلع الرأسمالية التي تحتاجها المؤسسات الصناعية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة بحوالي 19% و 30% خلال العامين 2000 و2001، على التوالي (EIU, 2001, P. 54).

بالمقابل، كانت هناك محاولات لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية تجاوباً مع دعوة قيادة الانتفاضة ودعوة العديد من المؤسسات الوطنية في مواجهة سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلية. وقد أتاح ذلك الفرصة لبعض الصناعات المحلية لتقديم بدائل للمستهلك الفلسطيني، وبخاصة في الصناعات الغذائية والكيماويات والأدوية. وقد خفف ذلك من حدة تأثير السياسات والإجراءات الإسرائيلية على بعض الصناعات، ولكن بشكل محدود.

2-1-3-2 تعطيل الإنتاج

من ناحية أخرى، أدت الممارسات الإسرائيلية إلى إرباك وتعطيل العملية الإنتاجية من نواح عدة، من أهمها:

أولاً، حالت القوات الإسرائيلية دون تمكن العاملين في المؤسسات الصناعية الفلسطينية من الوصول إلى أماكن عملهم، ما أدى إلى عرقلة الإنتاج أو توقفه في عدد من تلك المؤسسات، وزاد من تكلفة المؤسسات التي استطاعت أن تواصل عملها. وقد أظهرت بعض الدراسات أن الكثير من العمال يصلون متأخرين كثيراً إلى أماكن عملهم، أو لا يصلون بالمرة، ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج.

ثانياً، أعاققت السلطات الإسرائيلية وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج إلى المصانع الفلسطينية. فقد قامت إسرائيل بإغلاق المعابر وحجز البضائع المخصصة للأراضي الفلسطينية عند نقاط العبور أو في الموانئ الإسرائيلية لعرقلة وصولها إلى الضفة الغربية وغزة، ما أدى إلى نقص كبير في المواد الخام وقطع الغيار والمعدات والآلات التي تحتاجها الصناعة، إضافة إلى زيادة تكاليف التخزين والشحن والأرضية والتأمين والفوائد البنكية.

ثالثاً، أدت الممارسات الإسرائيلية إلى ارتفاع التكاليف نتيجة لزيادة المسافة والمدة الزمنية التي تلزم لنقل وتوزيع البضائع الفلسطينية وزيادة فرص تلف تلك البضائع أثناء عمليات النقل والتوزيع. فقد أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الوقت الذي تحتاجه المؤسسات لنقل بضائعها قد تضاعف ثلاث مرات، في المعدل، خلال الفترة التي أعقبت الانتفاضة، وأن متوسط المسافة إلى السوق في حزيران 2001 أصبحت ضعف المسافة التي كانت قبل ذلك بسنة. وتعزى تلك الزيادة الكبيرة في المسافة والوقت إلى أن الشاحنات تحاول تجنب الحواجز ونقاط التفتيش، فتستخدم طرقاً وعرة. ونتيجة لذلك، تقدر تلك الدراسة أن تكلفة النقل لعمولة شاحنة من السلع المنتجة قد ارتفعت خلال شهر حزيران 2001 أكثر من ضعف ما كانت عليه قبل الانتفاضة (World Bank, 2002, P.5).

وقد أدى ذلك إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، وعدم تمكن العديد من المؤسسات الصناعية الفلسطينية من تسويق منتجاتها داخل الأسواق المحلية، وبالتالي منافسة السلع التي تأتي من إسرائيل أو عن طريق إسرائيل للمنتجات الوطنية داخل الأراضي الفلسطينية نفسها.

رابعاً، توقف الإنتاج أو تعطيل العمل في المناطق والمدن الصناعية الحدودية، على الرغم من الاتفاقيات مع إسرائيل على ضمان استمرارها وتشغيلها. كما تم تجميد بعض المشاريع الصناعية مثل مشروع رفح وخضوري، والمرحلة الثانية في المنطقة الصناعية في غزة، ومدينة جنين الصناعية، والمنطقة الصناعية في نابلس وغيرها.

خامساً، قامت القوات الإسرائيلية بقصف مستمر للورش الصناعية والحرفية، ما أدى إلى تدمير شامل أو جزئي لعدد كبير منها. ويقدر مركز غزة للحقوق والقانون أن عدد المنشآت الصناعية التي تم تدميرها منذ اجتياح إسرائيل للأراضي الفلسطينية في نهاية شهر آذار 2002 وحتى نهاية أيار من العام نفسه بحوالي 106 منشآت (جريدة القدس، 3 حزيران 2002).

2-3-1-3 تجاوب المؤسسات الصناعية مع الإغلاق والحصار

تأثرت معظم المؤسسات الصناعية بالإجراءات الإسرائيلية، فقد أشارت دراسة غير منشورة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 92.5% من المؤسسات الصناعية تراجع مستوى إنتاجها نتيجة الأحداث، بنسب متفاوتة ولأسباب مختلفة.⁸ ومن بين الصناعات التي تأثرت أكثر من غيرها تلك التي تعتمد على الأسواق الإسرائيلية في توفير مستلزمات الإنتاج، أو في تسويق المنتجات الجاهزة، مثل صناعة الملابس والأحذية وقطع وتشكيل الحجارة. فقد أظهرت دراسة الجهاز المركزي للإحصاء أن حوالي 45% من المؤسسات التي تراجع إنتاجها خلال الانتفاضة كان بسبب ضعف القدرة الشرائية للمواطنين (ضعف الطلب المحلي)، وأن 16% منها كان بسبب إغلاق

⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دراسة غير منشورة حول الصناعة في ظل الأحداث، إعداد: أيمن قنبر وسفيان البرغوثي، شباط 2002.

المعابر والحدود، وحوالي 14% بسبب عدم توفر المواد الخام. كما أشارت الدراسة إلى أن حوالي 61% من المؤسسات في الصناعات التحويلية اضطرت إلى الحصول على مستلزمات الإنتاج من خلال وسيط إسرائيلي للمحافظة على إنتاجها، ولكنها، مقابل ذلك، تكبدت تكاليف إضافية. كما أشارت الدراسة إلى أن حوالي 27% من المؤسسات الصناعية استخدمت طرقاً تريبية لتسويق منتجاتها وحوالي 45% من المؤسسات في الصناعة التحويلية استخدمت سيارات تحمل لوحات سفر إسرائيلية، ما أدى إلى تكبدها تكاليف إضافية.

من ناحية أخرى، فقد أشارت الدراسة إلى أن حوالي ربع المؤسسات قامت بتسريح جزء من عمالها خلال فترة الانتفاضة، بينما قام أكثر من نصف المؤسسات التي حافظت على مستوى إنتاجها بتوفير سكن قريب من مكان العمل للعاملين فيها، ما أدى إلى تكبدها تكاليف إضافية. ومع ذلك، فقد أشارت الدراسة إلى أن أكثر من 60% من المؤسسات الصناعية قامت بتخفيض أسعار السلع والخدمات للمحافظة على حجم الطلب على منتجاتها خلال فترة الانتفاضة.

وفي دراسة مماثلة أجراها مركز تطوير القطاع الخاص في نابلس، وشملت 175 منشأة صناعية (من أصل 518 منشأة اقتصادية تمثل التجارة والخدمات والصناعة والزراعة) تبين أن حوالي 98% من منشآت العينة الصناعية قد عانت انخفاضاً في المبيعات والأرباح يصل إلى حوالي النصف مقارنة مع الوضع الذي كان سائداً في أيلول 2000، أي قبل اندلاع الانتفاضة. وقد أشارت تلك الدراسة إلى أن حوالي 60% من تلك المؤسسات قد استغنت عن جزء من العاملين لديها بنسبة تصل إلى حوالي 40%. كما أشارت العينة الصناعية إلى أن الطاقة الإنتاجية الفعلية للمنشأة قد انخفضت من 85% في شهر أيلول 2000، أي قبل اندلاع الانتفاضة مباشرة، إلى حوالي 48% في شهر آب 2001، أي بعد أقل من سنة من اندلاع الانتفاضة. وقد أشارت العينة إلى أن الإغلاق الداخلي قد أدى إلى زيادة كلفة الشحن بحوالي 54%، وزيادة تكلفة المواد

الخام بحوالي 26%، وزيادة نسبة التالف في البضاعة أثناء شحنها بحوالي 17%، مقارنة بما كان الوضع عليه قبل الإغلاق.⁹

2-3-1-4 تقدير الخسائر

تشمل الخسائر التي أصابت القطاع الصناعي نوعين من الأضرار، أولهما الخسائر التي لحقت بالنواتج الصناعي خلال الفترة الماضية نتيجة تعطل الإنتاج في هذا القطاع بسبب العوامل التي تمت الإشارة إليها سابقاً، وثانيهما الخسائر التي أصابت الممتلكات والأصول الإنتاجية المختلفة. وتتفاوت التقديرات حول حجم تلك الخسائر وتفاصيلها حسب المصدر الذي يقوم بذلك، والفترة التي تغطيها التقديرات والمنهجية التي يستخدمها الباحث. فعلى سبيل المثال، تقدر وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية الانخفاض في الناتج الصناعي خلال السنة الأولى من الانتفاضة بحوالي 65% من الإنتاج الصناعي السنوي، أي حوالي 761 مليون دولار. ويقدر المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) خسائر الإنتاج الصناعي خلال الفترة نفسها بحوالي 556 مليون دولار، بالإضافة إلى 10 ملايين دولار في الأصول الإنتاجية الصناعية. بينما تقدر وزارة المالية خسائر القطاع الصناعي خلال الفترة منذ بداية الانتفاضة وحتى منتصف تشرين الأول العام 2001 بحوالي 620 مليون دولار نتيجة تعطل الإنتاج و91 مليون دولار في الأصول والمنشآت الصناعية. بالمقابل، يقدر مركز غزة للحقوق والقانون الخسائر التي تعرض لها القطاع الصناعي منذ بدء الانتفاضة 2000 وحتى نهاية أيار 2002 بحوالي 820 مليون دولار.¹⁰

ويتضح حجم الأضرار التي أصابت القطاع الصناعي، أيضاً، من خلال متابعة العمالة في القطاع الصناعي خلال فترة الانتفاضة. فكما يتضح في جدول رقم 10، انخفض عدد العاملين في قطاع الصناعة من حوالي 99 ألف شخص في الربع

⁹ دراسة أجراها مركز تطوير القطاع الخاص في نابلس حول وضع القطاع الخاص، تشرين الأول 2001

¹⁰ استعرض البنك الدولي عدداً من الدراسات التي حاولت تقدير الخسائر الناجمة عن الحصار، أنظر World Bank, 2002, Annex 4, p. 107، وكذلك الدراسة غير المنشورة التي قام بها بكدار بعنوان People Under Siege: Palestinian

Economic Losses، وجريدة القدس 3 حزيران 2002.

الثالث من العام 2000 إلى حوالي 61 ألف عامل في الربع الأخير من العام نفسه، أي بانخفاض يقارب 40%، كما تراجعت مساهمة قطاع الصناعة في استيعاب العمالة، حيث انخفضت نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلى إجمالي العاملين في الاقتصاد من 15% إلى 12.7%، ما يعني أن نسبة الانخفاض في عمالة القطاع الصناعي كانت أكبر من نسبة الانخفاض في الاقتصاد ككل. وعلى الرغم من أن الأمور قد تحسنت قليلاً العام 2001، حيث زاد عدد العاملين في الصناعة إلى ما يقارب 70 ألف شخص، فإن العدد ونسبة العاملين في الصناعة بقيا أقل بنسبة كبيرة مقارنة مع ما كانا عليه قبل الانتفاضة.

3-1 تمهيد

تزايد الاهتمام بالتصنيع في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لارتباطه بالنمو الاقتصادي. فقد ركزت أدبيات التنمية في تلك الفترة على العلاقة بين التصنيع والنمو، بعد أن أظهرت البيانات التاريخية التي قام كوزنتز وآخرون بتجميعها حول الدول المتقدمة بوجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين (Kuznets, 1971)، بل إن عدداً من اقتصاديي التنمية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ينظر إلى التصنيع كشرط مسبق للنمو، كما عبر عن ذلك روستو في رؤيته لمراحل النمو الاقتصادي (Rostow, 1960). فقد ربط روستو مرحلة الإقلاع takeoff stage بالخطوات التي تحقّقها الدولة في مجال التصنيع، من خلال نجاح بعض الصناعات الريادية ودورها في سحب القطاعات الأخرى في طريق النمو الاقتصادي السريع.

ومن هنا، فقد حاولت معظم الدول النامية أن تنخرط في عملية التصنيع باعتبارها المحرك الرئيسي لعجلة التنمية،¹¹ وفي معظم الأحيان كان ذلك على حساب القطاعات الأخرى، وبخاصة القطاع الزراعي. ويشير النقيب إلى أن التركيز على القطاع الصناعي، وإهمال دور الزراعة من شأنه أن يجهض التوسع الصناعي ويقرّم دوره في عملية التنمية. كما يربط النقيب بين الزراعة والتطور في القطاع الصناعي من خلال ما تقدمه الزراعة من عمال يستخدمهم القطاع الصناعي للتوسع، وما ينجم عن تطور الزراعة من زيادة في القوة الشرائية المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الصناعية. ونتيجة لذلك يقترح النقيب الاهتمام بتطوير وتنمية القطاع الزراعي كخطوة أولى لتطوير وتنمية القطاع الصناعي (النقيب، 2002، ص 18).

¹¹ يشير النقيب (2002) إلى ارتباط عملية التصنيع بحركات التحرر الوطني وجهود التخلص من الإرث الاستعماري نظراً للسياسات الاستعمارية التي كانت تحول دون تطور طبيعي لقطاع الصناعة في الدول المستعمرة (بفتح الميم).

وهناك عدد آخر من الاقتصاديين يعزو نجاح التصنيع في معظم الدول المتقدمة وفشله في معظم الدول النامية إلى الترابط الأمامي والخلفي للتصنيع مع القطاعات الأخرى. ففي الدول المتقدمة صناعياً، تؤدي زيادة الإنتاجية في الصناعات التحويلية إلى انخفاض أسعار المواد المصنعة مقارنة مع السلع الأولية. وهذا التحسن في شروط التبادل لمنتجات السلع الأولية يعني زيادة الدخل الحقيقي والقوة الشرائية لهم، وبالتالي زيادة الطلب على كل من السلع المصنعة والسلع الأولية. كما يشير هؤلاء الاقتصاديون إلى أن التصنيع يسهم في تنمية القطاعات الأولية بسبب زيادة فرص العمل في الصناعة، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة القوة الشرائية للعاملين في الصناعة، وبالتالي زيادة الطلب أكثر فأكثر. كما تؤدي زيادة معدلات نمو الإنتاجية إلى زيادة معدل العائد على رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي، ما ينجم عنه زيادة معدلات الادخار والاستثمار والتكوين الرأسمالي في الصناعة بسبب تحول الادخار من القطاع الأولي إلى القطاع الصناعي تجاوباً مع ارتفاع معدل العائد على رأس المال في القطاع الصناعي. وهكذا يؤدي التصنيع إلى زيادة النمو والتنمية، وبخاصة أنه يخفف من التباين في الدخل بين فئات المجتمع (Poulson, 1994, P. 379).

بالمقابل، فإن عدم كفاءة القطاع الصناعي في عدد من الدول النامية يفسر عدم مساهمة التصنيع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية. فزيادة الإنتاجية التي حدثت في القطاع الصناعي لعدد كبير من الدول النامية لم تؤدي إلى انخفاض الأسعار في السلع الصناعية مقارنة مع السلع الأولية، بل كان العكس هو الصحيح. وهذا يعني أن منتجي السلع الأولية عانوا من انخفاض في دخولهم الحقيقية وقوتهم الشرائية نتيجة للتصنيع، ما أدى في كثير من الحالات إلى زيادة التباين في الدخل بين المناطق الريفية الزراعية والمناطق الحضرية الصناعية. ويعزو بولسون عدم كفاءة رأس المال في كثير من الدول النامية إلى ارتفاع نسبة رأس المال إلى العمل في القطاع الصناعي، وبشكل لا ينسجم مع وفرة عناصر الإنتاج في تلك الدول، أي وفرة عرض العمل (Poulson المرجع السابق).

3-2 إستراتيجيات التصنيع

وقد حظيت استراتيجيات التصنيع بكثير من الاهتمام في أدبيات التنمية للتعرف على الاستراتيجيات الأكثر ملاءمة لتحقيق نمو اقتصادي سريع. وقد ظهرت خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية نظريات كثيرة، وتبنت الدول المختلفة إستراتيجيات متباينة للتصنيع، بعضها نجح والآخر فشل. وكان النقاش يدور بصفة خاصة حول مقارنة إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات (التوجه إلى الداخل) مع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير (التوجه إلى الخارج). ويرى المتحمسون لاستراتيجية إحلال الواردات أنها ضرورية لإقامة وحماية صناعات محلية، ما يخفف من الغبن الذي تتعرض له الدول النامية نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الأولية التي تقوم عادة بتصديرها مقارنة بأسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها، وهو ما ينجم عنه انخفاض في عائدات تلك الدول، وتضخم في عجز الحسابات الجارية في ميزان مدفوعاتها.

وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس وضع عوائق جمركية أمام السلع الأجنبية المستوردة من أجل حماية وتشجيع الإنتاج المحلي. كما تقوم بعض الدول باختيار صناعات وليدة Infant industries معينة، وتفرض رسوماً جمركية عالية على مثيلاتها من المستوردات الأجنبية لفترة زمنية محددة، تزيل بعدها تلك الرسوم بعد أن تكون تلك الصناعات قد نمت وأصبحت قادرة على المنافسة. وتبدأ هذه الإستراتيجية، عادة، بإحلال المنتجات الاستهلاكية البسيطة كمرحلة أولى، يتبعها إحلال المنتجات الاستهلاكية الأكثر تعقيداً، ثم أخيراً المنتجات الصناعية والرأسمالية.

أما المتحمسون لإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير، فهم يرون أنها تؤدي إلى كفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية نتيجة وفورات الحجم التي تتحقق من وجود

سوق عالمية ذات حجم كبير، إضافة إلى ما يتضمنه ذلك من وجود ضغوط تنافسية. وهم يستشهدون على ذلك بالنجاح الذي حققته دول شرق آسيا، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، والذي يعزونه إلى استراتيجيات ترويج الصادرات التي اتبعتها تلك الدول. وسوف نتعرض لاحقاً لتجربة تلك الدول بشيء من التفصيل.

ويرى النقيب (2002) أن التجارب التنموية الناجحة أثبتت أن الاستراتيجية المناسبة للتصنيع تمر بثلاث مراحل، الأولى مرحلة إحلال الواردات السهلة، والتي تبدأ، عادة، بالسلع الاستهلاكية غير المعمرة، مثل الأغذية، والملابس، والمشروبات، والدخان، والأثاث، والأحذية، ولوازم البناء وغيرها. وتقوم الدولة في هذه المرحلة بتقديم تسهيلات في التمويل، ومساعدة في الحصول على الخبرات والمهارات، إضافة إلى فرض تعرفه جمركية على الواردات المنافسة لحماية الصناعة المحلية. ويعتقد النقيب أن فشل تجربة بعض الدول في هذه الإستراتيجية، يرجع إلى الخطأ الذي ارتكب في المراحل التي اتبعتها تلك الدول، وليس لأن الاستراتيجية كانت خاطئة، وهو ما أثبتته نجاح تجربة بلدان شرق آسيا في السبعينيات والثمانينيات.

أما المرحلة الثانية من استراتيجية التصنيع، فهي التحول للتصدير السهل، والتي تقوم على أساس رفع الحماية عن السلع الصناعية التي تم إنتاجها وتقديم المساعدة الحكومية لتصديرها، مثل المساعدات الفنية في مجالات التسويق، ودعم المؤسسات التعليمية، وتقديم قروض بأسعار منخفضة لتمويل عمليات التصدير وغيرها. وتتركز هذه الإستراتيجية على تصدير السلع الاستهلاكية التي كان يتم إنتاجها في مرحلة إحلال الواردات السهلة. ويرى النقيب أن الانتقال من إحلال الواردات السهلة إلى مرحلة إحلال الواردات الثانوية أو الصعبة قد فشل في كثير من البلدان، وبالتالي فهو يقترح التحول مباشرة إلى مرحلة التصدير السهلة. ويبدو ذلك منطقياً بالنسبة لمعظم الدول النامية بسبب عدم وجود سوق داخلية كافية للصناعات الثقيلة، بعكس ما هو الحال في الصناعات الخفيفة.

أما المرحلة الثالثة، والأخيرة، فهي مرحلة التوسع الصناعي التي تركز على اختيار صناعات معينة، كالكيمياويات أو السيارات. وفي هذه المرحلة تقدم الحكومة حماية كافية لتلك الصناعات تحميها من المنافسة الأجنبية، بعد أن يتم تحديد أهداف معينة يتوجب على تلك الصناعات تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وبالذات تصدير نسبة معينة من إنتاجها. ويتم بعد ذلك استبدال الصادرات من السلع الاستهلاكية تدريجياً بالصادرات السلعية المتطورة.

وتمثل دراسة النقيب واحدة من عدد كبير من الدراسات التي ظهرت حول إستراتيجيات التصنيع وعلاقتها بالتنمية ودور الحكومة فيها. وقد ركزت معظم الدراسات الحديثة على تجربة الدول حديثة التصنيع The Newly Industrialized Countries (NICs)، وبخاصة دول جنوب شرق آسيا، والتي يطلق عليها أحيانا "تمور آسيا"، وتشمل كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة. وقد تم في الدراسات المذكورة تقييم تجربة تلك الدول للتعرف على أسباب نجاحها واستخلاص العبر والدروس التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق تنمية صناعية في أماكن أخرى من العالم. ولعل من أهم الأسئلة التي تناولتها تلك الدراسات وحاولت الإجابة عنها هي: ما هي العوامل التي أدت إلى النجاح المميز لتلك الدول؟ وما هي إمكانية تقليد أو تكرار التجربة الناجحة لتلك الدول في ظل تغير الظروف والمعطيات العالمية؟ وما هو دور الدولة في نجاح تلك التجارب؟ وسوف نحاول في بقية هذا الفصل التعرض لهذه الأسئلة.

3-3 تجربة دول جنوب شرق آسيا

استعرض الباحث في مكان آخر (نصر، 1997، ص 26-34) تجربة دول جنوب شرق آسيا الحديثة التصنيع، وتوصل إلى نتائج يمكن استعراضها بإيجاز فيما يلي:¹²

- ✧ حققت تلك الدول زيادة كبيرة في معدلات الادخار، نتيجة لزيادة الدخل من الصادرات، والانتشار السريع للمؤسسات المالية، إضافة إلى كثير من البرامج الادخارية الاختيارية والإجبارية التي طوّرتها حكومات تلك الدول.
- ✧ على الرغم من زيادة الادخار في تلك الدول، فقد ظلت نسبة الادخار تقل عن نسبة الاستثمار فيها حتى العام 1980، وكان يتم تمويل العجز من التدفق الرأسمالي الأجنبي. وقد اعتمدت كوريا بشكل كبير على الاستدانة، بينما اعتمدت سنغافورة على الاستثمارات الخارجية المباشرة. ومنذ العام 1989 أصبحت الدول الأربع مصدرّة لرأس المال (باستثناء كوريا العام، 1991).
- ✧ استثمرت جميع تلك الدول في التعليم بشكل هائل، وزادت نتيجة لذلك نسبة التسجيل في المدارس في جميع المستويات حتى أصبحت بالنسبة للتعليم الثانوي قريبة من الاقتصادات الصناعية.
- ✧ كان التعليم متناسباً مع احتياجات الاقتصاد ككل، مع تركيز كبير على التعليم الهندسي والمهني، ونتيجة لذلك ارتفعت الإنتاجية وانخفض معدل البطالة بشكل ملحوظ في الدول الأربع، في الوقت الذي صاحب ذلك تحسن كبير في الأجور الحقيقية. كما وفّر ذلك فرصة لخلق ميزة نسبية في الأنشطة ذات كثافة العمل الماهرة.
- ✧ زادت حصة الدول الأربع في التجارة العالمية من 1.6% العام 1965 إلى 7.6% العام 1989. وصاحبت ذلك زيادة في صادرات السلع المصنعة التي أصبحت تشكل حوالي 90% من صادرات الدول الأربع العام 1989، ما يعني أن التصنيع لعب دوراً أساسياً في توسيع صادرات تلك الدول.

¹² يعتمد هذا الفصل على دراسة أعدها الباحث لمعهد "ماس" حول فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين، واستعرض خلالها مجموعة من النظريات الخاصة بالتصنيع وتجربة الدول الحديثة التصنيع. أنظر نصر، 1997-ب.

✧ بدأت الدول الأربع صادراتها بسلع مصنعة ذات كثافة عمل، ومع مرور الوقت تحولت صادراتها إلى سلع صناعية أكثر تعقيداً.

3-4 دور الحكومة

باستثناء هونغ كونغ، تدخلت الحكومة في اقتصادات الدول الثلاث الأخرى بشكل كبير، سواء عن طريق الاستثمارات العامة المباشرة أم عن طريق السياسات المالية والنقدية والتجارية الفعالة. أما في هونغ كونغ، فقد كان تدخل الحكومة محدوداً. وقد استفادت من موقعها كمرفأ ومركز تجاري، ما ساهم باجتذاب الكثير من الشركات متعددة الجنسيات. كما استفادت من وفرة العمل الرخيص، فتخصّصت منذ البداية في الصناعات ذات كثافة العمل مثل الأقمشة والنسيج والملابس والأحذية والألعاب والإلكترونيات الخفيفة.

أما بالنسبة لكوريا، فقد استثمرت كثيراً في رأس المال البشري، ما أدى إلى زيادة إنتاجية العمل بشكل كبير. وقد اعتمدت بصورة رئيسية على الائتمان التفضيلي preferential credit، إضافة إلى ممارسة سيطرة ورقابة شديدة على القطاع المالي. وقد لعبت الحكومة دوراً أساسياً في تحويل الأنشطة الصناعية من إحلال الواردات إلى التصدير العام 1964، وتمّ ذلك بالتدخل مباشرة في تحديد الخيارات والأولويات. وقد بدأت الصادرات الكورية في الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية، مثل الأقمشة والأحذية، ثم انتقلت إلى سلع تعتمد على المهارة والجودة والتكنولوجيا، مثل الإلكترونيات والسيارات.

وبالمثل، فقد انتهجت سنغافورة استراتيجية تقوم على التصدير. وقد قامت بتقديم حوافز ضريبية إضافية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، كما قامت بتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى الصناعات ذات الأولوية، ثم تحولت من تقديم حوافز لصناعات محددة إلى تقديم حوافز للاستثمار بشكل عام. كذلك قامت سنغافورة بالتركيز

على تحسين جودة المنتجات وتطوير الصناعات الموجودة فعلاً، وخلق كفاءة في التكنولوجيا الجديدة المتعلقة بالصناعات الموجودة والمستقبلية، كما توسّعت في برامج البحث والتطوير وبرامج تنمية الموارد البشرية، وحسّنت نظام براءة الاختراع وحقوق النشر لتشجيع الابتكار وعملية نقل التكنولوجيا.

أما بالنسبة لتايوان، فقد قامت باستقطاب الكفاءات التايوانية الموجودة في أمريكا والمتخصصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة، كما قامت باستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وأغلبها من الصينيين الموجودين في الخارج ومن أمريكا واليابان وأوروبا الغربية. وقد اتبعت تايوان خلال الخمسينيات والستينيات استراتيجية إحلال الواردات، مستخدمة تكنولوجيا حديثة ذات كثافة عمالية، وركزت في البداية على الصناعات النسجية من خلال تقديم الدعم والحماية لها، ثم انتقل اهتمامها إلى صناعة الإلكترونيات، وشجعت ترتيبات وتعاقبات مع شركات أجنبية لإقامة مصانع تجميع في تايوان.

وخلال السبعينيات والثمانينيات، انتقلت تايوان من إستراتيجية إحلال الواردات إلى إستراتيجية التوجّه إلى التصدير، وقامت بإنشاء مناطق صناعية للتصدير بغرض جذب المستثمرين الأجانب إلى قطاع التصدير، وبالذات النسيج والصناعات الغذائية الزراعية، والأجهزة الإلكترونية المنزلية. وقد شجّعت تايوان تطوير الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية والرأسمالية في السبعينيات، وصاحبت ذلك محاولات جادة لتشجيع أنشطة البحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية. ونتيجة لذلك، فقد تغيّر التركيز من إنتاج وتصدير السلع الاستهلاكية والصناعات الخفيفة إلى إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة التكنولوجية العالية والصناعات الثقيلة المعقّدة، وقد شجّعت الحكومة الاستثمارات الأجنبية للمساعدة في تمويل هذا التغيير.

3-5 أسباب النجاح

على الرغم من الاختلافات الكثيرة بين الدول حديثة التصنيع، فإنها جميعاً حققت معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة 1960-1990، ما اعتبر نجاحاً كبيراً لاقتصادات تلك الدول. وقد اختلف الباحثون، باختلاف مدارسهم وانتماءاتهم، في تفسير الأسباب الكامنة وراء هذا النجاح، فمنهم من عزاه لاتباع تلك الدول سياسات تتواءم مع قوى السوق، ومنهم من فسّره بأنه نتيجة مباشرة لتدخل قوي وفعال من قبل الحكومة.

ويمثل البنك الدولي المدرسة الأولى، فهو يعزو نجاح اقتصادات شرق آسيا إلى أربعة عوامل: استقرار الاقتصاد الكلي في تلك الدول، وتكوين رأس المال البشري بشكل مكثف، والانفتاح على التجارة الدولية، ومناخ مناسب ومشجّع للاستثمار الخاص والمنافسة (World Bank, 1995). وعلى الرغم من أنه يقرّ بأن حكومات تلك الدول قد تدخلت بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي، فإنه يدّعي أن تأثير السياسات الحمائية التي اتبعتها تلك الدول كان متدنياً جداً. وبالتالي، فإن أصحاب هذه المدرسة يجادلون بأن النمو الاقتصادي يكون أفضل إذا تمّ السماح لقوى السوق والقطاع الخاص والاقتصادات المفتوحة أن تلعب دورها، مع تخفيض التدخل الحكومي إلى الحد الأدنى.

وبالمقابل، فإن هناك من يرى أن حكومات دول شرق آسيا قد مارست درجة عالية من التدخل في كلّ من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأن تركيبة الإنتاج والصادرات لم تكن متروكة لقوى السوق، ولكنها نتجت عن تخطيط دقيق وتوجيه مباشر من الدولة. وبالتالي، فإن أصحاب هذا الرأي يرون أن تجربة دول شرق آسيا هي دليل على أهمية تدخل الدولة ونجاح السياسات الصناعية والحماية الجمركية.

ولكن هذه الثنائية بين دور الحكومة أو دور السوق، تبدو وكأنها تستثني إمكانية التوفيق بين الدورين. وهناك من يرى فعلاً أن ما يميّز تجربة التنمية في دول شرق آسيا هو التفاعل والتنسيق الفعال بين القطاعين العام والخاص، والالتزام بأهداف ورؤية مشتركة تتضمنها إستراتيجية التنمية والسياسة الاقتصادية للدولة.

من ناحية أخرى، فإن التركيز على دور الحكومة أو دور السوق في تقييم تجربة دول شرق آسيا يهمل تأثير العوامل الخارجية، ويترك الانطباع بأن نجاح أو فشل عملية التصنيع في الدول النامية هو أمر داخلي لا يرتبط بالقوى الدولية المحيطة والمتصلة بتلك الدول، وهو افتراض يفتقر إلى الواقعية. وقد لاحظ شميتر (Schmitz, 1984) ذلك، وحاول التمييز بين العوامل الداخلية التي تقع ضمن سيطرة الحكومة والعوامل الدولية التي ساعدت على نجاح دول شرق آسيا. ومن غير شك، فقد كان الدور الحقيقي الذي لعبته حكومات الدول حديثة التصنيع من أهم العوامل الداخلية التي ساعدت على ظهور ونجاح تلك الدول. وباستثناء هونغ كونغ وسنغافورة، كان دور الحكومة بارزاً، وشديد التدخل، وفعالاً، وانتقائياً، ولم تعطَ لقوى السوق حرية كبيرة في تخصيص الموارد، حسب تقدير شميتر.

أما العوامل الدولية التي أدت إلى ظهور الدول حديثة التصنيع فقد كان أهمها قرارات التوطين التي اتخذتها الشركات متعددة القومية خلال فترة الستينيات من القرن الماضي بنقل مصانعها من المركز (الدول الصناعية) إلى المحيط (الدول النامية) نظراً لما كانت تقدمه الدول حديثة التصنيع من عمالة رخيصة، وحوافز ضريبية، وبنية تحتية متطورة، ومجال للاستثمار في المناطق الصناعية التصديرية، وغيرها. وقد ساعد على ذلك، التقدم والابتكارات في مجال المواصلات وتكنولوجيا الاتصالات والتقدم الإداري الذي كان يتطور بشكل سريع في تلك الفترة.

من ناحية أخرى، فقد كانت ظروف السوق العالمية مشجعة لسياسات ترويج الصادرات في ذلك الوقت، نظراً للتوسع السريع للتجارة الدولية، ما ساعد على نمو الإنتاج والصادرات بشكل كبير. كذلك، فقد أدى توفر فوائض أموال الدول المصدرة للنفط (أو ما يسمى "دولارات النفط") إلى توسع كبير جداً في الائتمان. وقد توجه أكثر من نصف هذه الأموال إلى الدول النامية، وكانت الدول حديثة التصنيع أكثر المقترضين لهذه الأموال (Schmitz, 1984, 11).

3-6 الدروس والعبر

ويبقى السؤال: ما هي الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها من تجربة دول جنوب شرق آسيا حديثة التصنيع؟ وفي ظل التغير الكبير في الظروف الدولية، هل يمكن تعميم تجربة تلك الدول في مكان آخر وزمان آخر؟ بعبارة أخرى، هل يمكن تطبيق الاستراتيجيات نفسها التي اتبعتها الدول حديثة التصنيع، في ظل الظروف الدولية الحالية؟

هناك من يرى أن ظروف الاقتصاد الدولي قد تغيرت بشكل كبير لدرجة أن الدول حديثة التصنيع، نفسها، لم تعد قادرة على المحافظة على نجاحها، كما حدث في الأعوام الأخيرة من القرن العشرين. فالدول المتقدمة تمارس حماية تميز، بشكل كبير، ضد الدول النامية، والتكنولوجيا التي تعتمد على قاعدة الإلكترونيات الدقيقة تقلل من الميزة النسبية لتلك الدول النامية، كما أن المديونية الكبيرة للدول النامية وتزايد أهمية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كمصادر للتمويل الخارجي، يقلل من فرص التصنيع لهذه الدول (Schmitz, 1984, 11).

فهل يكون البديل، إذن، إستراتيجية التوجه إلى الداخل والتصنيع لإحلال الواردات؟ بالنسبة للعديد من الدول، وبالذات الدول الصغيرة، قد لا يكون هذا البديل مناسباً على المدى البعيد، ولكنه قد يكون مقبولاً في المراحل المبكرة من عملية التصنيع قبل التحول إلى إستراتيجية التوجه إلى التصدير.

أما بالنسبة لفلسطين، فقد تناول عدد كبير من الدراسات موضوع التصنيع من زوايا مختلفة. وقد استعرض النقيب (2002) بعض تلك الدراسات من زاوية تنموية، وأشار إلى أن معظم تلك الدراسات قد فشلت في صياغة رؤية تنموية لأنها قامت على أساس فرضيات لم يكتب لها أن تتحقق. كما ظهرت مجموعة من الدراسات كانت في

معظمها عبارة عن محاولات استكشافية للصناعة من حيث واقعها، وهيكلها، وأدائها، والمشاكل والمعوقات التي تصادفها، والصناعات الرائدة فيها، وكيفية تعزيز القدرة التنافسية لتلك الصناعات، وغيرها، بينما كان الجزء الآخر يتناول إستراتيجيات مقترحة، عامة وخاصة، لتطوير أداء الصناعة وقدرتها التنافسية من خلال التركيز على صناعة محددة، أو تحليل سياسات وإستراتيجيات التصنيع بصفة عامة. ولا ينكر أحد أهمية تلك الدراسات، ولكنها كانت في معظمها تقوم على افتراض أن السلام قد تحقق، وأن التكامل والتعاون والتنسيق مع إسرائيل سيعود بالفائدة على الاقتصاد الفلسطيني، وهو افتراض نسفته ودمرته الدبابات الإسرائيلية، مثلما نسفت البيوت والمؤسسات ودمرت المصانع والمزارع والبنية التحتية، ومعها بريق الأمل الذي كان يراود عدداً كبيراً من الفلسطينيين وغيرهم باقتراب حلول السلام وقيام الدولة الفلسطينية.

1-4 تمهيد

كان واضحاً أن ضعف أداء القطاع الصناعي خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ناجم عن عدم توفر الشروط اللازمة للتصنيع، من موارد بشرية وغير بشرية وبيئة استثمارية وغيرها، أو عدم السيطرة عليها، أو تشويهها. فقد تعرضت هذه المقومات إلى تدمير منظم وتشويه مستمر من قبل إسرائيل لكي تظل الصناعة الفلسطينية مسخرة لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي من جهة، ولضمان عدم بروز قوة اقتصادية تسمح للفلسطينيين بالاعتناق من الاحتلال الإسرائيلي أو بمنافسة الصناعة الإسرائيلية، سواء داخل إسرائيل أم داخل الأراضي الفلسطينية، من جهة أخرى.

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت محاولة توفير وتحسين المقومات الأساسية اللازمة لإنشاء صناعة وطنية صلبة، وبالذات تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية ورأس المال، بالإضافة إلى بناء المؤسسات وسن التشريعات والقوانين الاقتصادية. وقد حققت السلطة الوطنية بعض النجاح في كثير من هذه المجالات، ولكن السياسات الإسرائيلية، من إغلاق، ومصادرة للأراضي، وبناء للمستوطنات، ونهب للموارد الطبيعية والمائية وغيرها من الممارسات، عرقلت كل محاولة تقوم بها السلطة لتحسين شروط التصنيع في الأراضي الفلسطينية. وقد استغلت إسرائيل الثغرات المجحفة في الاتفاقيات المبرمة بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة بروتوكول باريس، لتنفيذ تلك السياسات. ثم جاءت حملة الإغلاق والحصار والاجتياح والعقوبات الجماعية الإسرائيلية في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى، ما أدى إلى تدمير معظم ما أنجزته السلطة الوطنية خلال السنوات الماضية، وألحق أضراراً بالغة، ليس فقط بالصناعة نفسها، وإنما أيضاً بمقومات الصناعة في فلسطين، ما سينعكس على هذا النشاط لسنوات طويلة إلى الأمام.

ويجب التمييز بين المقومات المتوفرة حالياً للصناعة، أي المقومات المتاحة لها في المدى القصير، وبين المقومات التي يمكن توفيرها في المديين المتوسط والطويل في ظل افتراضات معينة. ويتطلب ذلك تحديد المقصود بالمدى القصير، والمدى المتوسط، والمدى الطويل، والتي قد تختلف في هذه الدراسة عما يجرى تعريفها به في أماكن أخرى.

سيتم تعريف المدى القصير في هذه الدراسة بأنه الفترة الزمنية التي تسبق التوصل إلى معاهدة سلام مع إسرائيل. بعبارة أخرى، سوف نفترض في المدى القصير استمرار الفترة الانتقالية، وبالتالي وجود وضع مشابه للوضع الذي كان سائداً قبل انتفاضة الأقصى، بما في ذلك سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود، والتزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالاتفاقات المبرمة، ومن بينها بروتوكول باريس، مع الأخذ بالاعتبار إمكانية تكرار عمليات الحصار والإغلاق. وقد تطول هذه المرحلة لبضع سنوات. أما المدى المتوسط، فسوف يتم تعريفه بأنه مرحلة إعداد الدولة في ظل التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، وانسحابها من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإخلاء المستوطنات، وإعلان الدولة الفلسطينية. وسوف تتم في هذه المرحلة إعادة تأهيل مقومات الصناعة، وبخاصة المواضيع التي تركت لمفاوضات الحل النهائي مثل القدس، واللجئين، والمياه، والمستوطنات، والحدود وغيرها. أما المدى الطويل، فسوف يتم تعريفه بأنه المرحلة التي تلي استكمال بناء الدولة، وبالذات استكمال التشريعات الأساسية، وبناء المؤسسات، وإعادة تأهيل البنية التحتية وغيرها. ولا شك أن التمييز بين هذه الفترات أو المراحل الزمنية المختلفة يعتبر حاسماً، كما سنرى، سواء من حيث المقومات الصناعية المتوفرة خلالها، أم من حيث تحديد الأهداف التي يمكن الوصول إليها، أم من حيث الاستراتيجيات الصناعية والآليات التي يمكن تنفيذ تلك الاستراتيجيات من خلالها.

كما يجب التمييز بين مقومات الصناعة التي تفرضها حقائق الجغرافيا والتاريخ، مثل حجم السوق الصغير، وشح الموارد الطبيعية، وموقع فلسطين المميز بين

قارات العالم القديم وفي قلب المشرق العربي، ووجود حضارات تركت من آثارها ما يثير فضول ملايين السياح، وديانات تركت من قدسياتها ما يشد رجال ملايين الحجاج، وبين مقومات الصناعة التي تتحكم بها يد الإنسان نتيجة احتلال أو سوء إدارة، مثل فصل أجزاء الوطن عن بعضها، أو سوء استخدام للموارد المتاحة أو غير ذلك.

سوف نستعرض في الجزء التالي من الدراسة الشروط والمقومات اللازمة لتطوير القطاع الصناعي في فلسطين، والإنجازات التي تم تحقيقها في توفير تلك الشروط والمقومات خلال الفترة الانتقالية، ثم نستعرض ما أصاب هذه المقومات من تراجع بسبب سياسة الحصار والإغلاق والتوغل الإسرائيلية التي أعقبت انتفاضة الأقصى، وناقش بعد ذلك الفرص المتاحة لتطوير تلك المقومات في المديين المتوسط والبعيد.

4-2 الموارد البشرية

بلغ عدد الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية العام 1994 حوالي 2.24 نسمة، وارتفع هذا العدد العام 2001 إلى حوالي 3.36 مليون نسمة، أي أنه زاد أكثر من مليون نسمة خلال سبعة أعوام، بزيادة تقارب 6% سنوياً. ويتوزع السكان بنسبة 64% في الضفة الغربية، و36% في قطاع غزة.

4-2-1 قبل الحصار

ويعزى ارتفاع معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية إلى عاملين رئيسيين، أولهما ارتفاع معدل النمو الطبيعي الذي يصل إلى حوالي 4% سنوياً، وهو من أعلى المعدلات في العالم، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. والعامل الثاني هو عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين من الخارج. ويقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل صافي الهجرة بحوالي 3.45% سنوياً

خلال الفترة التي تلت قيام السلطة الوطنية. وفي دراسة حول الهجرة العائدة، يشير المالكي وشلبي إلى أن مجموع العائدين للأراضي الفلسطينية من الخارج، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء بلغ حوالي 267 ألف شخص حتى نهاية العام 1997، نصفهم تقريباً عاد بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والرابع بعد حرب الخليج وقبل قيام السلطة. وقد عاد حوالي 65% منهم إلى الضفة الغربية، والباقي عاد إلى قطاع غزة. وتشير الدراسة إلى أن نسبة مرتفعة من الأفراد العائدين يمتحنون مهناً تتطلب مستويات تعليم أعلى من إجمالي السكان (المالكي وشلبي، 2000، ص 53-56).

وقد أظهر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 1977 أن 49.5% من عدد السكان أعمارهم ما بين 15-64 سنة، أي في سن العمل، بينما بلغت نسبة الأشخاص الذي تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 47% مقارنة مع 3.5% فوق 65 سنة، وهو ما انعكس على معدل نمو القوة البشرية. ومع ذلك فقد ظل معدل المشاركة منخفضاً، وفي حدود 40%، على الرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ عليه في السنوات الأخيرة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى. وقد كان معدل المشاركة في الضفة الغربية أعلى من قطاع غزة، كما كان معدل مشاركة المرأة منخفضاً جداً ولا يزيد على 13% في الضفة و6% في غزة، مقارنة مع مشاركة الرجل، التي تراوحت خلال الفترة الانتقالية ما بين 70-71%.

وقد ظل معدل البطالة مرتفعاً خلال السنوات الماضية، حيث تراوحت ما بين 10 و22%، كما يتضح من جدول رقم 11، ولكنه كان يتذبذب بصورة حادة نتيجة للهزات التي يتعرض لها سوق العمل بسبب الإغلاق الذي كانت تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، حيث كان يصل معدل البطالة في تلك الحالات إلى أكثر من 50%. ولا تشمل معدلات البطالة المذكورة العمال المحبطين الذين لم يعودوا يبحثون عن عمل لقناعتهم بعدم جدوى ذلك.

4-2-2 بعد الحصار

وقد تفاقم الوضع بشكل خطير نتيجة الحصار الذي فرضته القوات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية شهر أيلول العام 2000 ثم الاجتياح الذي قامت به بعد ذلك لكافة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في نهاية شهر آذار 2002 . فكما يتضح من جدول رقم 12، انخفضت قوة العمل بشكل ملحوظ بعد اندلاع الانتفاضة، ما أدى إلى انخفاض معدل المشاركة في قوة العمل من 43,5% في الربع الثالث العام 2000 إلى 39,2% في الربع الأخير من العام نفسه. وقد استمر معدل المشاركة منخفضاً ودون مستوى 40% طوال العام 2001، وهو عكس ما كان يحدث في الإغلاقات السابقة (العامين 1995 و1996)، حيث كان معدل المشاركة يرتفع نظراً لأن أعداداً متزايدة من الأشخاص تبدأ في البحث عن عمل. ولكن يبدو هذه المرة أنه، وبالنظر إلى حدة الإغلاقات الداخلية، فإن كثيراً من الفلسطينيين أحبطوا ولم يعودوا يبحثون عن عمل.

وقد انخفض المجموع الكلي للعاملين الفلسطينيين خلال الربع الأخير من العام 2000 بأكثر من 27% مقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه. وعلى الرغم من أنه تحسن قليلاً، العام 2001، فإنه ظل منخفضاً بشكل واضح مقارنة مع الفترة التي سبقت الانتفاضة. ونتيجة لذلك قفز معدل البطالة من حوالي 10% في الربع الثالث من العام 2000، أي قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، إلى أكثر من 28% في الربع الأخير من العام نفسه، ولكنه انخفض قليلاً بعد ذلك ليستقر في حدود 25%-26% خلال النصف الثاني من العام 2001. ولا تشمل هذه الأرقام أعداداً كبيرة من العمال الفلسطينيين الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل، لأنهم محبطون بعد أن فقدوا الأمل في الحصول على وظيفة أو أنهم ينتظرون العودة للعمل داخل إسرائيل. ويتجاوز عدد هؤلاء العمال المحبطين مائة ألف شخص، والذين إذا تمت إضافتهم إلى قوة العمل فسوف ترتفع نسبة البطالة في الربع الأخير من العام 2001 إلى حوالي 35,5% (حوالي 47% في قطاع غزة، وحوالي 30% في الضفة الغربية).

تعني البيانات السابقة أن الموارد البشرية في فلسطين تعاني في الفترة الراهنة من بطالة وسوء استغلال يجعلها جزءاً من المشكلة بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل. أما في المديين المتوسط والطويل، فيخشى أن تكون انعكاسات ذلك أكثر صعوبة. فهناك هجرة للأدمغة الفلسطينية منذ بدء الانتفاضة، بعضها ناجم عن عدم توفر فرص عمل لأعداد متزايدة من الفلسطينيين، والبعض الآخر بسبب الظروف السياسية الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية في ظل سياسات الحصار والإغلاق والعقوبات الجماعية الإسرائيلية. ولعل ما يثير القلق هو أن فرصة الحصول على عمل في الخارج تكون أسهل لمن يحملون مؤهلات وكفاءات عالية، وبالتالي تصبح فرصة الهجرة لهؤلاء الأشخاص أعلى من غيرهم، ما سينعكس على تركيبة الموارد البشرية، وليس كميتها فقط.¹³

من ناحية أخرى، فقد تأثرت المؤسسات التعليمية والتربوية سلباً بالإجراءات الإسرائيلية الأخيرة. فبالإضافة إلى الشهداء والجرحى من الطلاب والمعلمين والإداريين، قامت القوات الإسرائيلية بإغلاق المدارس والمعاهد وتعطيل عملها وتحويل عدد منها إلى ثكنات عسكرية، وسرقة وتدمير ممتلكاتها وأجهزة الحاسوب التابعة لها. كما قامت تلك القوات بإغلاق الطرق المؤدية إلى الجامعات ما أدى إلى تعطيل الحياة الجامعية، ووقف العملية التعليمية والأكاديمية، وحال دون وصول الطلبة والموظفين والأساتذة، ما أثر على الأبحاث العلمية التي تجريها الجامعة. كما أدت تلك الإجراءات وما صاحبها من تدهور اقتصادي للعديد من الأسر الفلسطينية إلى انسحاب عدد من الطلاب يصل في بعض الجامعات إلى حوالي 10% من العدد الإجمالي للطلبة (جريدة القدس 2002/6/3). وقد نجمت عن ذلك صعوبات مالية جديدة، إضافة إلى الصعوبات المالية التي كانت معظم الجامعات الفلسطينية تعاني منها في السابق، ما تسبب في

¹³ لا توجد بيانات دقيقة عن حجم هذه الظاهرة ومدى خطورتها في الوقت الراهن، ولكن هناك بعض المؤشرات حول زيادة أعداد المتقدمين لطلبات الهجرة في السفارات الأجنبية وتسرب الطلبة للجامعات في الخارج وغيرها.

ضائقة مالية ومشاكل سيولة حادة لم تتمكن معها الجامعات من تغطية نفقاتها الجارية (رواتب ومصروفات تشغيلية)، أو تغطية النفقات الرأسمالية اللازمة لتطويرها (مختبرات ومبانٍ وأجهزة). ومن الواضح أن ذلك سوف ينعكس بشكل كبير على القطاع الصناعي في المدى الطويل نظراً لما تقوم به الجامعات، عادة، من دور تقليدي في رفد هذا القطاع بالموارد البشرية اللازمة لتنميته وتطويره.

بالمقابل، هناك موارد بشرية فلسطينية في الشتات تشكل مورداً رئيسياً للاقتصاد الفلسطيني يمكن اجتذابه لتطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع الصناعي بشكل خاص، إذا توفرت الظروف الملائمة لذلك. وكما يشير جدول رقم 13 فهناك حوالي 5.7 مليون فلسطيني خارج الأراضي الفلسطينية يتركز معظمهم في الأردن وداخل الخط الأخضر وسوريا ولبنان ودول الخليج العربي، بالإضافة إلى أمريكا وبعض الدول الأوروبية. وتشير الدراسات المختلفة إلى أن نسبة مرتفعة من هؤلاء الفلسطينيين يحملون مؤهلات عالية، ولديهم خبرات كبيرة في مجال الصناعة وغيرها، ما يجعلهم مستودعاً ثميناً يمكن الاستعانة به في المستقبل لتطوير الصناعة عند توفير الظروف الملائمة لاجتذابهم وعودتهم إلى الوطن (نصر، 1997-أ، ص 41-42). وهناك عدد كبير من التجارب حول الدور الذي لعبه المغتربون في تطوير الاقتصاد المحلي، أقربها إلينا تجربة إسرائيل خلال العقود الماضية.

3-4 الموارد غير البشرية

1-3-4 الأرض

على الرغم من أن مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة لا تتعدى ستة آلاف كيلومتر مربع، أو حوالي 22% من مساحة فلسطين التاريخية، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تملك صلاحيات كاملة إلا على جزء محدود من أراضي الضفة والقطاع (المناطق أ)، بينما تملك صلاحيات محدودة في جزء آخر (مناطق ب)، وتسيطر

إسرائيل على الأجزاء الباقية (مناطق ج). وتشكل مساحة المناطق (أ) والمناطق (ب) ما يقارب 39% من مساحة الضفة والقطاع، بينما تشكل المناطق (ج) حوالي 61% من تلك المساحة (مكحول وآخرون، 2001، ص 22 الهامش).

وكانت إسرائيل قد بدأت منذ احتلالها للضفة والقطاع بمصادرة الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستعمرات الاستيطانية عليها. ولم تتوقف إسرائيل عن ذلك بعد اتفاقية أوسلو ومجيء السلطة الوطنية، حيث استمرت في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات الجديدة وتوسيع المستوطنات القائمة وشق الطرق الالتفافية لربطها ببعضها البعض وبالعمق الإسرائيلي داخل الخط الأخضر. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها منذ توقيع إعلان المبادئ وحتى نهاية العام 2000 تزيد على 420 ألف دونم، منها ما يزيد على 54 ألف دونم للطرق الالتفافية (ماس، 2001، ص 8-9). وقد قامت السلطات الإسرائيلية خلال الفترة التي أعقبت انتفاضة الأقصى بإغلاق وحصار الضفة الغربية وقطاع غزة وتجزئتها إلى كانتونات معزولة عن بعضها البعض، ما يجعل من الصعب على السلطة الوطنية أن تمارس سيطرة فعلية عليها. وحسب اتفاقية إعلان المبادئ الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، فسوف يكون موضوع الحدود والسيطرة على الأرض من المواضيع التي سيتم التباحث بشأنها في مفاوضات الحل النهائي. وبالتالي سنظل الأراضي الفلسطينية مجزأة تتخللها عشرات المستوطنات، وتخضع للسيطرة الإسرائيلية في المدى القصير، ولكن من الطبيعي أن يتوقع المرء خلاف ذلك في المديين المتوسط والطويل، بحيث تشمل أية تسوية سلمية انسحاباً إسرائيلياً من الأراضي الفلسطينية كافة، وإخلاء المستوطنات (مع إمكانية تبادل لبعض المساحات، كما أشارت بعض المقترحات في كامب ديفيد وغيره).

كما تسيطر إسرائيل، بموجب اتفاقيات المرحلة الانتقالية، على المعابر الدولية لفلسطين مع الأردن ومصر، وعلى المجالين الجوي والبحري الفلسطينيين، ما يسمح لها بالسيطرة على علاقة الأراضي الفلسطينية مع بقية دول العالم، وبخاصة التجارة

الخارجية والنشاط السياحي. وخلال الفترة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى قامت إسرائيل بإغلاق هذه المعابر لفترات متكررة، ما عزل الأراضي الفلسطينية عن بقية العالم. ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع في المدى القصير، ولكن أية تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي لا بد أن تتضمن سيطرة فلسطينية كاملة للمعابر والحدود الدولية، بما في ذلك المعابر مع إسرائيل. من ناحية أخرى، فقد تم الاتفاق بين السلطة الوطنية وإسرائيل خلال الفترة الانتقالية على افتتاح الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يسمح بتواصل جغرافي بين محافظات الوطن، وتم فعلاً افتتاح هذا الممر وتشغيله بضعة شهور قبل الانتفاضة قبل أن يتم إغلاقه ابتداء من 6 أكتوبر 2000. ولم يتم فتحه بعد ذلك. ولكن من المتوقع أن يتم تشغيل هذا الممر مرة أخرى بعد عودة الهدوء واستئناف العملية السلمية، كما يتوقع أن تكون هناك ترتيبات وضمانات باستمرار تشغيل هذا الممر في المديين المتوسط والطويل، بما يضمن تواصل السوق الفلسطينية ووحدتها الجغرافية.

4-3-2 الموارد الطبيعية

تعتبر الأراضي الفلسطينية فقيرة من حيث الموارد الطبيعية، باستثناء أملاح البحر الميت التي تشكل ثروة طبيعية هائلة ولكنها ليست متوفرة للفلسطينيين، حيث تسيطر عليها إسرائيل بالكامل في الوقت الحاضر، ما يحول دون إنشاء صناعات تقوم على هذه الموارد. وهناك، أيضاً، عدد كبير من المقالع والمحاجر التي تنتج أنواعاً جيدة من حجارة البناء، يتم استخدام جزء كبير منها محلياً، ويتم تصدير كميات أخرى إلى الخارج. كذلك تشير بعض الدلائل إلى وجود كميات تجارية من الغاز الطبيعي قبالة شاطئ غزة، ووجود كميات ضخمة من الصخور الرخامية في الضفة الغربية (نصر، 1997-أ، ص 39). ولكن هذه الموارد الطبيعية لا تحتل أهمية ملحوظة من حيث المساهمة في الناتج الصناعي.

كما تسيطر إسرائيل على الموارد المائية في فلسطين من خلال الإجراءات والسياسات المتنوعة التي تتبعها لسرقة تلك الموارد وتحويلها إلى داخل الخط الأخضر والمستوطنات، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها على استخدامات المواطنين العرب لتلك الموارد من خلال الأوامر والقرارات العسكرية وغيرها. وقد نجم عن تلك السياسات عدم إمكانية قيام صناعات مستهلكة للماء، وجفاف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التي يمكن أن ترفد الاقتصاد بمواد خام لعدد من الصناعات الغذائية. كما أدى الضخ الجائر للمياه الجوفية، وبخاصة في قطاع غزة، إلى زيادة الملوحة بسبب تسرب مياه البحر لتحل محل المياه الجوفية المستنزفة، ما جعل حوالي نصف الآبار في قطاع غزة غير صالحة للاستخدام البشري، ومعظمها غير صالح للري بسبب ارتفاع الملوحة فيهما. ومن الواضح أن هذا الوضع لن يتحسن كثيراً في المدى القصير، نظراً لأن موضوع المياه ترك لمفاوضات الحل النهائي ما سيبقي السيطرة الإسرائيلية عليه لحين التوصل إلى اتفاق مع الجانب الإسرائيلي حوله.

3-3-4 البنية التحتية

أما بالنسبة للبنية التحتية، فقد أولتها السلطة الوطنية اهتماماً ملحوظاً منذ استلامها للصلاحيات في الأراضي الفلسطينية، حيث تم التركيز على تنفيذ عدد كبير من مشاريع البنية التحتية، من بينها ميناء غزة الذي بدئ العمل به ولم ينته بعد، ومطار غزة الذي أنجز وتم تشغيله قبل أن تقوم إسرائيل بتدميره أثناء توغّلها في مناطق السلطة الوطنية، وكذلك بناء عدد كبير من المدارس والمستشفيات، وإعادة تأهيل مجموعة من الشوارع الرئيسية والفرعية، وتعبيد طرق جديدة، وغيرها. كما قامت السلطة الوطنية بتجهيز وتشجيع الاستثمار في المناطق الصناعية الحدودية والداخلية بهدف حفز الاستثمار الأجنبي والمحلي.

وقد تم تمويل معظم مشاريع البنية التحتية من أموال الدول المانحة. وتشير تقديرات معهد ماس إلى أن مجموع المساعدات الدولية التي أنفقت على مشاريع البنية

التحتية منذ العام 1994، وحتى نهاية العام 2000 بلغت حوالي 750 مليون دولار (ماس 2001، ص 24). أما بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فتشير إلى أن قطاع البنية التحتية قد استأثر بحوالي 48.6% من مجموع المساعدات خلال الفترة 1994-2000، والتي بلغت حوالي 3316.7 مليون دولار (ماس 2001، ص 21)، ما يعني أن الإنفاق على البنية التحتية تجاوز 1600 مليون دولار خلال تلك الفترة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن بيانات وزارة التخطيط قد أدخلت البنية التحتية الاجتماعية (الصحة، والتعليم، ... الخ) في تقديراتها.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي لعبته تلك المساعدات في إعادة تأهيل البنية التحتية، فإنها عانت من عقبات عدة أهمها الإجراءات الإسرائيلية، وبخاصة القيود التي كانت تفرضها إسرائيل على حركة الأفراد في فترات الإغلاق والحصار، بما في ذلك حركة ممثلي الهيئات الدولية، وتأخير وصول المعدات والمواد الخام اللازمة لتنفيذ كثير من المشاريع التي تمولها الدول المانحة، سواء التي تأتي عن طريق الموائئ الإسرائيلية أم التي تأتي مباشرة عن طريق المعابر الفلسطينية الدولية، والمماثلة الإسرائيلية في إصدار تراخيص للمشاريع التي تقام في بعض المناطق (وبخاصة مناطق ب)، إضافة إلى اضطرار السلطة الوطنية لتخصيص جزء كبير من تلك المساعدات لتمويل الإنفاق الاستهلاكي العام بغية التخفيف من المعاناة التي يعاني منها المواطنون بسبب الحصار (مشاريع التشغيل الطارئة).

وقد تعرضت البنية التحتية لكثير من الخسائر نتيجة القصف والتجريف والتدمير الذي قامت به القوات الإسرائيلية أثناء فترة الحصار والاجتياح لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة التي أعقبت انطلاقة انتفاضة الأقصى. ويقدر البنك الدولي الخسائر التي تعرض لها قطاع البنية التحتية خلال الفترة من 28 أيلول 2000 حتى 31 كانون الأول 2001 حوالي 40 مليون دولار (World Bank, 2002, p. 18). كما تقدر لجنة تنسيق المساعدات التي يشرف عليها البنك الدولي الخسائر التي تعرض لها هذا القطاع نتيجة لاجتياح إسرائيل لمناطق السلطة الوطنية خلال شهري آذار

ونيسان 2002 بحوالي 88 مليون دولار، منها حوالي 64 مليون دولار في الطرق، و7 ملايين دولار في المياه والصرف الصحي، و9 ملايين دولار في الكهرباء، وحوالي 8 ملايين دولار في النفايات الصلبة. كما تقدر اللجنة الأضرار التي أصابت المباني العامة (الصحة والتعليم والبلديات) بحوالي 4 ملايين دولار، بالإضافة إلى حوالي 16 مليون دولار إثر أضرار أصابت مؤسسات السلطة الوطنية، و48 مليون دولار إثر أضرار أصابت المباني التاريخية والأثرية.¹⁴ ومن المتوقع أن تساعد الدول المانحة في إعادة إعمار البنية التحتية، وأن يتم تمويل العديد من المشاريع لإعادة إعمار ما تم تدميره نتيجة للحصار، ولكن مثل هذا الجهد سوف يتطلب أموالاً كبيرة، وسوف يستغرق بضع سنوات. وبالتالي فسوف يظل هذا القطاع الحيوي يعاني من نقص وتدهور في المدى القصير، ما سينعكس على القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية.

من ناحية أخرى، حاولت السلطة الوطنية منذ بداية ممارسة صلاحياتها فوق الأراضي الفلسطينية أن تمكن القطاع الخاص من المشاركة في مشاريع البنية التحتية من خلال منح امتيازات لمؤسسات هذا القطاع. وقد قامت السلطة فعلاً بمنح امتياز للاتصالات الثابتة والخليوية، وامتياز آخر لإنتاج وتوزيع الكهرباء، وهناك توجه للتوسع في هذا الاتجاه. ولكن يخشى أن يكون الاستثمار الخاص في قطاع البنية التحتية قد تضرر كثيراً، وبخاصة في المدى القصير، نتيجة الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل، والتي أدت إلى زيادة عنصر المخاطرة. ولكن الحوافز التي تقدمها السلطة الوطنية لمؤسسات القطاع الخاص، على شكل امتيازات احتكارية وغيرها، تجعل من الممكن تشجيع القطاع الخاص على استئناف الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في المدى القصير، ولكن بشكل انتقائي. أما في المديين المتوسط والطويل، فمن المتوقع أن تزداد مساهمة القطاع الخاص في إقامة مشاريع البنية التحتية، وبخاصة إذا تم ذلك من خلال امتيازات تقدمها السلطة الوطنية، وفي ظل افتراض وجود دولة فلسطينية ذات سيادة.

¹⁴ تقرير صحفي صادر عن لجنة تنسيق الدعم المحلية Local Aid Co-ordination Committee التي تضم ممثلين لجميع الدول المانحة الموجودين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بتاريخ 15 أيار 2002.

4-3-4 الاستثمار

تتبعس البيانات السابقة على الاستثمار كما يتضح من جدول رقم 14، حيث زادت قيمة التكوين الرأسمالي من حوالي 1.2 مليار دولار العام 1994 إلى حوالي 1.94 مليار دولار العام 1999، وزادت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 38% إلى 40% خلال الفترة نفسها، مقارنة مع حوالي 27% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1986-1991 (نصر، 1997-أ، ص 40). ولكن، كما يتضح من الجدول المذكور، فإن حوالي ثلاثة أرباع الاستثمار الثابت كان في المباني السكنية، بينما تراوحت نسبة الاستثمار في المكائن والمعدات ما بين 10-13% من الناتج المحلي خلال الفترة المذكورة. ويعكس ذلك تحسناً كبيراً مقارنة مع فترة الاحتلال، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 4-12% في الضفة الغربية، و1-4% في قطاع غزة (World Bank, vol.2, 1993, 16).

ويمثل الاستثمار العام الجزء الأكبر من التكوين الرأسمالي الثابت نظراً لحجم مشاريع البنية التحتية التي تم تنفيذها خلال الفترة الانتقالية السابقة. ولكن الاستثمارات الخاصة زادت، أيضاً، بشكل كبير نتيجة للتوقعات التي علقها القطاع الخاص على عملية السلام. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة حول ذلك، فإن هناك بعض المؤشرات التي تعكس الحجم المتزايد لاستثمارات القطاع الخاص، مثل عدد المؤسسات الجديدة التي تم تسجيلها، وكمية الإسمنت المستورد إلى الأراضي الفلسطينية والذي يعكس تطور الاستثمار في المباني والإنشاءات، وحجم الائتمان الذي تقدمه البنوك للقطاع الخاص، وحجم التداول في السوق المالية، وغيرها. وقد ساهم التطور الذي شهده القطاع المصرفي خلال الفترة الانتقالية بزيادة الاستثمار، ولو بنسبة بسيطة نتيجة لارتفاع عنصر المخاطرة في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. فقد زاد عدد البنوك من اثنين قبل مجيء السلطة الوطنية إلى 22 بنكاً العام 2000، بلغ عدد فروعها 120 فرعاً، منها تسعة بنوك محلية، وثمانية أردنية، وبنكان مصريان، وبنكان أجنبيان (سلطة النقد الفلسطينية، 2000، ص 25-26).

ولم يشكل الادخار المحلي خلال الفترة الانتقالية سوى نسبة بسيطة من التكوين الرأسمالي الإجمالي، ما تسبب بوجود فجوة ادخارية كبيرة، كما يتضح في جدول 14، تمت تغطية جزء كبير منها من مساعدات الدول المانحة لتمويل مشاريع البنية التحتية، كما أشرنا في الجزء السابق. وتشكل هذه الفجوة عائقاً أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع الصناعي بشكل خاص، نظراً لحجمها الكبير من جهة، ولعدم إمكانية الاعتماد على تغطيتها من المساعدات الدولية الحكومية الخارجية لفترات طويلة، ما يتطلب البحث عن مصادر أخرى لتمويلها. وعلى الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة يمكن أن تسهم في تغطية جزء من هذه الفجوة، فإن من المشكوك فيه أن يتم اجتذاب تلك الاستثمارات في المدى القصير بسبب الوضع السياسي الصعب الذي تعيشه المنطقة. أما في المديين المتوسط والطويل، حيث نفترض دولة مستقلة في ظل معاهدة سلام بين إسرائيل والدول العربية، فقد يكون من الممكن اجتذاب استثمارات أجنبية، وبخاصة إذا كانت هناك بيئة مناسبة للاستثمار في فلسطين تسمح لتلك الاستثمارات بتحقيق عائد مجز.

وقد تعرض الاستثمار لأضرار بالغة نتيجة سياسة الإغلاق والحصار والتوغل الإسرائيلية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. فقد أدت المواجهات التي صاحبت الانتفاضة إلى ارتفاع عنصر المخاطرة، نتيجة الحصار والتوغل في الأراضي الفلسطينية، وإلى انخفاض العائد على الاستثمار، نتيجة انخفاض الطلب المحلي من جهة، وزيادة تكاليف الأعمال من جهة أخرى، ما أدى إلى انخفاض الاستثمار الخاص بشكل كبير خلال الفترة الماضية. ويشير تقرير للبنك الدولي إلى أن الاستثمارات الخاصة (وتتضمن الاستثمار في المباني السكنية والآلات والمعدات) قد انخفضت بحوالي 19% العام 2000 مقارنة مع العام 1999 نتيجة لانخفاض العوائد المتوقعة على الاستثمار، وعدم توفر الادخار المحلي اللازم، وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي الذي انعكس سلباً على البيئة الاستثمارية في المنطقة. كما يشير التقرير إلى أن من المتوقع أن تتخفف الاستثمارات الخاصة خلال العام 2001 بحوالي 30% نتيجة لاستمرار

وتفاقم الأوضاع في المنطقة، ما سينعكس سلباً على قدرة الاقتصاد على النمو في المدى الطويل (World Bank, 2002).

كما انخفض الاستثمار العام، أيضاً، بنسبة كبيرة، وبخاصة مع تحويل جزء كبير من البرامج الاستثمارية للسلطة الوطنية إلى استهلاك عام لتمويل مشاريع التشغيل الطارئة، وتغطية الحالات الإنسانية التي خلفها الحصار الإسرائيلي. وقد تم، نتيجة لذلك، تأجيل عدد كبير من الاستثمارات التي كان مخططاً لها خلال هذه الفترة (مثل مشروع التنقيب عن الغاز مقابل شاطئ غزة)، كما توقف تنفيذ العديد من المشروعات الاستثمارية الكبيرة (مثل ميناء غزة)، ما نجم عنه انخفاض وتيرة التوسع الرأسمالي الإنتاجي في الاقتصاد الفلسطيني. وتشير تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى انخفاض الإنفاق الرأسمالي الحكومي بحوالي 20% العام 2000، وتتوقع أن ينخفض هذا الإنفاق بشكل أكبر بكثير خلال العام 2001 بسبب تحويل عدد من الدول المانحة برامجها الاستثمارية إلى مساعدات إنسانية طارئة.

4-4 البيئة الاستثمارية

تمثل وفرة الموارد البشرية وغير البشرية ونوعيتها جزءاً من البيئة الاستثمارية التي توفر المناخ المناسب لاجتذاب رؤوس الأموال واستثمارها في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وبخاصة في قطاع الصناعة. ولكن هذه الموارد ليست كافية لتحقيق ميزة تنافسية للمنتجات المحلية إذا لم يصحبها تطور في بقية عناصر البيئة الاستثمارية، وبخاصة الاستقرار السياسي والاقتصادي، بما يتضمنه ذلك من تشريعات متطورة ومؤسسات عامة، وبخاصة توفر الخدمات الأساسية والمساندة للقطاع الصناعي. وقد لعبت هذه العناصر في غير صالح قطاع الصناعة الفلسطيني خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة للسياسات التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية، ولحالة عدم التيقن السياسي التي ظلت سائدة خلال تلك الفترة.

ومع بداية الفترة الانتقالية، ركزت السلطة الوطنية الفلسطينية جهودها على تكوين القطاع العام، وبناء مؤسسات الدولة، حيث تمكنت من إنشاء العديد من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية. وقد نما القطاع العام بسرعة ليرتفع عدد العاملين فيه من حوالي 22 ألفاً العام 1994 إلى حوالي 120 ألفاً العام 2000، يشكلون حوالي 20% من إجمالي العمالة في الضفة والقطاع، وتشكل رواتبهم حوالي 60% من الإنفاق الجاري الحكومي. ولكن القطاع العام ظل يعاني طوال الفترة من التضخم والتشوّه الهيكلي، وازدواجية الصلاحيات وتداخلها بين الأجهزة المختلفة، وعدم وجود ضوابط تنظيمية وقانونية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كفاءة القطاع العام، وتدني مستوى الأداء فيه بشكل عام (ماس 2001، ص 17). ولكن ذلك يمكن أن يعزى إلى حادثة التجربة من جهة، ومحاولة السلطة إعطاء أولوية إلى تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية تفرسها عليها مسؤولياتها الجديدة ورؤيتها لكيفية إدارة الصراع والمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي من جهة أخرى.

وقد تعرضت أجهزة السلطة ومؤسساتها لتدمير منظم ومتواصل خلال الفترة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى من قبل القوات الإسرائيلية، تمثلت في قصف المباني والمكاتب العامة، ونهب محتوياتها، وتدمير محطات الإذاعة والتلفزيون، ومراكز الشرطة وغيرها، إضافة إلى اعتقال عدد كبير من العاملين في السلطة أو اغتيالهم. ومن المتوقع أن تتم إعادة بناء معظم هذه المؤسسات من خلال مساعدات الدول المانحة، ولكن ذلك في حد ذاته لا يعالج المشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسات العامة قبل انتفاضة الأقصى. ويدور الحديث في الفترة الراهنة حول عملية إصلاح شاملة لمؤسسات السلطة والتي يعتبرها البعض أساساً للنهوض بالاقتصاد.

من ناحية أخرى، فقد شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ استلامها الصلاحيات في الأراضي الفلسطينية بمحاولة سن عدد من التشريعات والقوانين اللازمة لإدارة الاقتصاد، ونجحت في إصدار عدد من القوانين الاقتصادية مثل قانون تشجيع

الاستثمار، وقانون سلطة النقد، وقانون الصرافة، وقانون تملك الشقق والمساكن، وقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، وقانون المدن الصناعية والمناطق الحرة، وقانون العمل، وهناك عدد آخر من مشاريع القوانين قيد النقاش في المجلس التشريعي، مثل قانون المصارف، وقانون الصناعة، وقانون ضريبة الدخل، وقانون الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى عدد آخر من القوانين التي لم تصل إلى المجلس التشريعي بعد، مثل قانون محاربة الاحتكار، وقانون الشركات، وقانون التأمين وغيرها (ماس، 2001، ص 14-15). ومن المتوقع أن يتم إقرار عدد آخر من القوانين الاقتصادية الأساسية في المدى القصير، وبخاصة في ظل عملية الإصلاح التي تعهدت بها السلطة الوطنية. وفي المدى الطويل، فإن من المتوقع أن يتم تطوير معظم القوانين الاقتصادية وتوحيدها وجعلها أكثر ملاءمة لتشجيع المنافسة واستقطاب الاستثمارات وتنمية القطاع الصناعي.

وترتبط بالبيئة الاستثمارية، أيضاً، مجموعة من الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقانونية التي تنظم تعامل السلطة الوطنية الفلسطينية مع رجال الأعمال في القطاع الصناعي وغيره. وحتى قبل اندلاع الانتفاضة، كانت هناك انتقادات كثيرة تتعلق بعدم الشفافية والمحسوبية والفساد وتدخل السلطة الوطنية في الاقتصاد والاحتكارات الحكومية، إضافة إلى ضعف تنفيذ القانون. وقد كانت هناك دعوات متواصلة تطالب السلطة الوطنية بإجراءات إصلاحية شاملة في هذه المجالات، وبخاصة تعزيز الشفافية والمحاسبة، ونفيع دور القضاء، والحد من البيروقراطية، ومحاربة الفساد، وخصخصة احتكارات السلطة، وغيرها (مركز التجارة الفلسطيني-بالتريد، 2000).

وأخيراً، يظل العامل السياسي الذي يعكس ظلاله على البيئة الاستثمارية بشكل أكثر قوة من أي عامل آخر. فقد أثر الحصار والتوغل في الأراضي الفلسطينية سلباً على توقعات المستثمرين، وأدى إلى تآكل الثقة بالاقتصاد، وبخاصة في ظل غياب تقدم سياسي منظور وظاهر للعيان. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك كله إلى ضعف الاستثمارات الصناعية في السنوات القادمة، وأن يترك انعكاساته على احتمالات النمو المستقبلي

للاقتصاد الفلسطيني في المدى القصير. وبالتالي، فليس من المتوقع أن يتم استقطاب الكثير من رؤوس الأموال بسهولة خلال هذه الفترة، وبخاصة إذا ظلت مؤشرات الفشل في التوصل إلى حل نهائي تغطي على توقعات المستثمرين. أما في المدى الطويل، وفي حالة قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، ولها سيطرة كاملة على المعابر الدولية والموارد الطبيعية والمائية، ولها حرية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بهذه الموارد وإدارة الاقتصاد والعلاقات مع العالم الخارجي، بما في ذلك إسرائيل، فإن من الممكن جداً أن تتوجه نسبة كبيرة من رؤوس الأموال الدولية والعربية والفلسطينية من الخارج لتستثمر في الأراضي الفلسطينية.

5-1 تمهيد

يظهر التحليل السابق أن محاولات السلطة الوطنية الفلسطينية لتوفير وتحسين المقومات الأساسية اللازمة لإنشاء صناعة وطنية قوية خلال الفترة الانتقالية كانت تصطدم بعراقيل إسرائيلية مستمرة لإلغائها أو تحييدها. وقد برز ذلك بشكل واضح وصريح خلال الممارسات الإسرائيلية في أعقاب انتفاضة الأقصى، والتي ذهبت إلى حد القصف المتعمد للمنشآت الاقتصادية والبنية التحتية والمؤسسات العامة والخاصة بصورة لا يمكن أن يكون هدفها "مقاومة الإرهاب" كما تدعي إسرائيل.

إن الاستنتاج الذي يمكن التوصل إليه من خلال تحليل السلوك الإسرائيلي في السنوات الماضية بشكل عام، والفترة التي أعقبت انتفاضة الأقصى بشكل خاص، يشير إلى أن إسرائيل تسعى لاستمرار السيطرة على الأراضي الفلسطينية والحصول على تنازلات سياسية من خلال الضغط العسكري والاقتصادي، والذي يشمل تدمير القدرات الاقتصادية الفلسطينية، وعزل المناطق الفلسطينية وفصلها عن بعضها البعض، وتهميش إمكانية قيام صناعات فلسطينية قوية تتنافس الصناعات الإسرائيلية أو تقلل من اعتماد وتبعية الفلسطينيين للاقتصاد الإسرائيلي. بل إن كثيراً من التصرفات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية لا يمكن تفسيرها إلا كمحاولة للتخلص من السكان الفلسطينيين من خلال جعل ظروف الحياة، وبالذات الظروف الاقتصادية والمعيشية، صعبة بالنسبة لهم، ما قد يدفعهم للهجرة. والباحث هنا يتفق مع الطرح الذي أشار إليه صايغ في أهمية النظر إلى الاحتلال من زاوية أبعد من مجرد التبعية التقليدية، والتركيز على سياسة الاقتلاع والاستلاب والحلول مكان السكان الوطنيين بعد إرغامهم على النزوح (صايغ، في العبد 1989، ص 271). ولا شك أن الوعي الكامل للمخططات الإسرائيلية سوف يتيح فرصة أفضل للتصدي لها من خلال استراتيجية تصنيع واضحة،

تأخذ بالاعتبار المقومات المتوفرة للاقتصاد، بنقاط القوة والضعف فيه، والفرص المتاحة أمام الصناعة الفلسطينية، والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها تلك الصناعة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وسوف نناقش في هذا الفصل أهداف واستراتيجيات التصنيع في المدى القصير، ونناقش في الفصل التالي أهداف واستراتيجيات التصنيع في المديين المتوسط والطويل. وسوف نحاول أن نوفق بين هذه الأهداف في الفترات الزمنية المختلفة.

5-2 الأهداف الاستراتيجية للتصنيع

لمواجهة سياسة الاستلاب والاقتلاع التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ولدعم صمود هذا الشعب ومساعدته في مقاومة المحاولات الإسرائيلية المتواصلة لتدمير اقتصاده، وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، فإن الهدف الرئيسي الذي يجب أن يسعى الفلسطينيون لتحقيقه خلال المدى القصير، أي خلال الفترة التي تحتل فيها إسرائيل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تسبق فترة قيام دولة فلسطينية مستقلة، هو تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

وقد يبدو ذلك مختلفاً عن كثير من الدراسات السابقة التي تهدف، في العادة، إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتحسين الكفاءة، وزيادة القدرة التنافسية وغير ذلك من الأهداف التقليدية. ويعود الاختلاف بالدرجة الأولى إلى أن معظم تلك الدراسات تفترض زوال الاحتلال وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وسيطرة على مواردها وحدودها ومعابرها ولها حرية اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لها، بل إن كثيراً منها تفترض وجود تعاون أو تكامل اقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بغض النظر عن شكل ومدى هذا التعاون أو التكامل. وربما كانت بعض تلك الافتراضات، أو كلها، ممكنة في المديين المتوسط والطويل، ولكن العدوان الإسرائيلي الأخير الذي أعقب اندلاع انتفاضة الأقصى وسياسة الإغلاق والحصار والتوغل المستمر للأراضي الفلسطينية أظهرت عدم صحة هذا الافتراض في المدى القصير، أي في الفترة الزمنية

التي تسبق التوصل إلى تسوية سلمية وانسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية.

ومن هنا، فإن الافتراضات الأساسية لهذه الدراسة تقوم على أساس أن الهدف الاستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني في المدى القصير هو الصمود والمقاومة من خلال تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية. أما في المديين المتوسط والطويل، فالهدف الرئيسي هو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، بما يتضمنه ذلك من كفاءة في الإنتاج وزيادة في معدلات النمو وتطوير الميزة التنافسية للصناعات الفلسطينية وعدالة في توزيع الدخل.

ويشير هذا التمييز بين الأهداف الاستراتيجية، قصيرة المدى من جهة، ومتوسطة وطويلة المدى من جهة أخرى، تساؤلاً جوهرياً حول إمكانية التناقض بين هذه الأهداف. وسوف نبين لاحقاً أن هذا التناقض قد يكون موجوداً في بعض الأحيان، ما يتطلب التضحية ببعض الأهداف مقابل تحقيق أهداف أخرى لها أولوية في مرحلة معينة. كما يتطلب الأمر محاولة التوفيق والتنسيق بين الأهداف المختلفة، وبخاصة أن بعض الأهداف يمكن أن يكون خطوة للوصول إلى الأهداف الأخرى. فعلى سبيل المثال، فإن تطوير القدرات الذاتية الفلسطينية يؤدي إلى تعزيز الصمود والمقاومة في المدى القصير، ويمكن الفلسطينيين من إحباط محاولات إسرائيل لاقتلاعهم من أرضهم أو استمرار السيطرة على اقتصادهم، وسوف يؤدي ذلك في النهاية إلى الحصول على الاستقلال، وتحقيق حلم الدولة الفلسطينية، وهي إنجازات سياسية قد لا تحدث إذا لم يتحقق الصمود والمقاومة. وسوف تؤدي هذه الإنجازات السياسية بدورها إلى تحقيق الأهداف طويلة المدى للاقتصاد الفلسطيني، والتي تتمثل في تحقيق تنمية شاملة، وارتفاع مستوى رفاهية المجتمع الفلسطيني. ويعكس النقيب هذا التوجه بالتأكيد على أن "مقاومة الحصار والاحتلال تحتاج إلى وضع اقتصادي متين يدعم الصمود والمواجهة، كما أن تحقيق نجاحات وإنجازات سياسية يفتح أمام الوضع الاقتصادي فرصاً للنمو والتطور" (النقيب 2002).

3-5 استراتيجية وأهداف التصنيع في المدى القصير

يتطلب تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية، بالضرورة، تقليل الاعتماد على إسرائيل في المدى القصير مع الأخذ بالاعتبار تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد في المدى الطويل. ويقترح الباحث أن يتم ذلك من خلال استراتيجية صناعية تقوم على العناصر التالية:

- ✧ التركيز على المشاريع ذات القدرة الاستيعابية للعمالة.
- ✧ التركيز على السلع ذات الأهمية الاستراتيجية التي تحل محل الواردات الصناعية من إسرائيل.
- ✧ تعميق الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، وبخاصة الزراعة، للاستفادة من الموارد المتاحة وتخفيف الاعتماد على استيراد الموارد الإنتاجية عن طريق إسرائيل.
- ✧ تشجيع إقامة مشاريع صغيرة في المناطق الفلسطينية.
- ✧ تطوير بعض الصناعات التي يمكن أن يتحقق لفلسطين ميزة تنافسية في إنتاجها في المدى الطويل.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الأهداف التالية في المدى القصير:

- ✧ توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة للذين يفقدون أعمالهم نتيجة الحصار أو الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى.
- ✧ تغيير العلاقة الخارجية، بحيث تصبح باتجاه الدول العربية والانفتاح على السوق العالمية بقدر ما تسمح به الظروف السياسية والاتفاقات.
- ✧ تخفيف هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني من حيث التجارة والعمل والموارد.
- ✧ إعداد القطاع الصناعي لمرحلة ما بعد الاحتلال.

4-5 سياسات تعزيز القدرات الذاتية للصناعة

- تسعى استراتيجية الصناعة في المدى القصير، والتي تم توصيفها في الجزء السابق، إلى تخفيف التبعية لإسرائيل، وبالتالي تعزيز القدرات الذاتية للصناعة الفلسطينية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من السياسات نجملها فيما يلي:
- ✧ إعطاء أولوية لتصليح الأضرار التي تنجم عن الحصار والإغلاق والاجتياح الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية.
 - ✧ الاهتمام بإعادة تأهيل البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني.
 - ✧ التركيز على الصناعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية.
 - ✧ تشجيع الصناعات التي يمكن أن تحل محل الواردات الإسرائيلية.
 - ✧ تشجيع إقامة صناعات صغيرة في مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية.
 - ✧ تقوية الروابط الاقتصادية مع العالم العربي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، بقدر ما تسمح به الاتفاقات المبرمة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل.
 - ✧ تطوير صناعات حديثة تعتمد على الأيدي العاملة الماهرة والتي يمكن أن يتحقق فلسطين ميزة تنافسية في إنتاجها في المستقبل.

5-4-1 إصلاح الأضرار

لاحظنا في الفصل الثاني كيف تعرض الاقتصاد الفلسطيني لأضرار كبيرة نتيجة الحصار والقصف والاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة انتفاضة الأقصى، ما نجم عنه زيادة معدلات البطالة وانخفاض الدخل وزيادة مستويات الفقر، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية والطلب على المنتجات المحلية. كما أدى العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية إلى إرباك الإنتاج وزيادة التكاليف وضعف القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية.

وكخطوة أولى للنهوض بالاقتصاد بشكل عام، والقطاع الصناعي بشكل خاص، يجب إعطاء أولوية قصوى لإصلاح الأضرار التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني نتيجة السياسات والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة، آخذين بالاعتبار إمكانية أن تستمر تلك السياسات والإجراءات، وربما تتصاعد، في المدى القصير، أي قبل التوصل إلى حل نهائي وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة الدولة الفلسطينية. ويتطلب ذلك إعداد خطط طوارئ لمعالجة وتصليح الأضرار التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية بصورة سريعة، وبشكل يضمن الحد من تأثيرها على الصناعة والاقتصاد وعلى توقعات المستثمرين.

ومن بين الأمور التي يجب أن تعطى أهمية خاصة في المدى القريب ما يلي:

- ✧ إصلاح الأضرار التي أصابت البنية التحتية، وبخاصة الطرق والمجاري وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات.
- ✧ إصلاح الأضرار التي أصابت المؤسسات العامة، بما يتيح لها مواصلة نشاطها وتقديم الخدمات اللازمة للصناعة.
- ✧ دعم المؤسسات المساندة للصناعة، وبخاصة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ومؤسسات التعليم والتدريب، وغيرها.
- ✧ تعويض المؤسسات الصناعية التي تضررت مادياً من القصف، سواء بإصلاح الأضرار الفعلية مباشرة، أم من خلال صناديق التعويض التي يمكن أن تقدمها المؤسسات العربية أو الدولية.
- ✧ ونظراً لحجم الأضرار التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الماضية، فإن من المتوقع أن يتطلب إصلاح الأضرار التي خلفها الاحتلال مبالغ طائلة. ويقدر البنك الدولي قيمة المساعدات اللازمة لإصلاح تلك الأضرار بما يتراوح بين 1.1-1.7 مليار دولار، إضافة إلى 361 مليوناً قيمة الأضرار خلال الاجتياح الأخير (شهرَي آذار ونيسان 2002). وقد اقترح البنك الدولي إنشاء صندوق طوارئ للقطاع الخاص، يمكن أن يقدم مساعدات مالية لإعادة تأهيل وتصليح

الأضرار المادية التي تعرضت لها مؤسسات القطاع الخاص، وبالذات الممتلكات الخاصة مثل المباني والآلات والمخزون، التي تضررت نتيجة الحصار والإغلاق والاجتياح الإسرائيلي، شريطة أن تكون تلك الأضرار غير مغطاة بالتأمين. كما يمكن أن تشمل المساعدات المقترحة توفير رأس المال العامل لمساعدة المؤسسات الخاصة التي عانت من أضرار جسيمة خلال الانتفاضة، وتقديم استشارات ومساعدات فنية للمؤسسات التي تحتاج إلى ذلك.

5-4-2 البيئة الاستثمارية

كانت البيئة الاستثمارية تعاني من ضعف حتى قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، كما أشرنا في فصل سابق، بسبب حالة عدم التيقن السياسي الناجمة عن تعطل العملية السلمية وعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة عدم استكمال التشريعات والقوانين الاقتصادية، وعدم الشفافية والمحسوبية التي تنته بها بعض أجهزة السلطة. وقد تضررت البيئة الاستثمارية بشكل كبير، وأصبحت أكثر ضعفاً، نتيجة المواجهات الأخيرة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى. ولن يكون من السهل إصلاح هذه الأضرار في المدى القصير، وبخاصة إذا استمر الحصار وتكرر التوغل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ما ينعكس سلباً على توقعات المستثمرين. ولكن السلطة الوطنية تستطيع تخفيف الآثار التي يمكن أن تنجم عن ذلك من خلال بعض الإجراءات والسياسات مثل:

✧ الإسراع في تنفيذ خطط الإصلاح التي يطالب بها رجال الأعمال والتي تعهدت السلطة الوطنية بتنفيذها، وبالذات توفير إطار قانوني ومؤسسي يتصف بالشفافية والمرونة، والتأكيد على استقلالية القضاء، وتحسين أداء المحاكم، وتوفير حماية قانونية مناسبة للمستثمرين، وخصخصة الشركات والاستثمارات التابعة للسلطة الوطنية، وبخاصة الاحتكارات التجارية الحكومية.

- ✧ تطوير البنية التحتية والمؤسسات العامة والمساندة التي تزيد من القدرة التنافسية للصناعات المحلية.
- ✧ استكمال وتطوير التشريعات والقوانين اللازمة لإدارة الاقتصاد، وتحديث الأنظمة والإجراءات المشجعة للاستثمار، بما في ذلك توفير معلومات وافية حول فرص الاستثمار وشروطه ومؤسسته، وتبسيط الإجراءات الخاصة بالترخيص والتسجيل.
- ✧ إنشاء صندوق لتعويض المتضررين من القصف والاجتياح الإسرائيلي، يكون على غرار صندوق ضمان الاستثمار MIGA الذي يديره البنك الدولي للتأمين ضد المخاطر السياسية، ويغطي الحالات التي لا يغطيها الصندوق المذكور.¹⁵ ويمكن أن تقوم السلطة بذلك من خلال التنسيق مع الدول العربية الأخرى أو من خلال البنك الإسلامي للتنمية أو جامعة الدول العربية.
- ✧ تطوير وتحديث المناطق الصناعية الداخلية والحدودية القائمة حالياً، وإقامة مناطق صناعية جديدة متطورة، وعرضها على المستثمرين بشروط ميسرة، مع توفير الخدمات اللازمة من طاقة ومياه وشبكات مجارٍ وصرف صحي وغيرها بتكاليف معقولة، ما يساعد المستثمرين على التغلب على المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية، وتوفير الخدمات، وارتفاع أسعار الأراضي.

5-4-3 توفير فرص العمل

يقع التأثير الأكبر والأخطر لسياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلية على الأيدي العاملة الفلسطينية لأسباب عدة. فهذه السياسة تتسبب بلا شك في انخفاض دخول العاملين الفلسطينيين نتيجة لفقدان عدد كبير منهم لعملهم، سواء داخل إسرائيل والمستوطنات بسبب حرمانهم من الوصول إلى هناك أم داخل الأراضي الفلسطينية نظراً لعدم تمكنهم من الوصول إلى أماكن عملهم، أو لاستغناء المؤسسات الصناعية عنهم بسبب ضعف الطلب، كما لاحظنا عند مناقشة آثار الانتفاضة على القطاع

¹⁵ يغطي صندوق ضمان الاستثمار التابع للبنك الدولي استثمارات المستثمرين أو الشركات من دول أعضاء في وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف أو فلسطينيين مقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، شريطة أن يتم جلب الاستثمار من خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي حدود 5 ملايين دولار أمريكي لكل مشروع.

الصناعي في فصل سابق. ومما يزيد الأمور سوءاً أن انخفاض الدخول الناجم عن فقدان العمال لوظائفهم سيتسبب بدوره بتخفيض الطلب على المنتجات المحلية (وغيرها)، ما سينجم عنه انخفاض آخر في الإنتاج والاستغناء عن عدد آخر من العاملين، وانخفاض جديد في الدخول، وهكذا. أي أن فقدان العمال لوظائفهم سيكون له تأثير مضاعف أكبر من مجرد الأجور التي يفقدها العاملون داخل إسرائيل.

من ناحية ثانية، فإن عدم توفر فرص عمل للفلسطينيين داخل الاقتصاد الفلسطيني سيدفعهم للهجرة إلى الخارج، ما يعني تفريغ الأراضي الفلسطينية تدريجياً. وقد واجه الفلسطينيون وضعاً مشابهاً في النصف الثاني من السبعينيات عندما عاش الاقتصاد الإسرائيلي فترة ركود اقتصادي في أعقاب ارتفاع أسعار النفط العالمية استغنى خلالها عن عدد كبير من العاملين الفلسطينيين، ولكن تصادف في تلك الفترة حدوث تطور اقتصادي كبير في دول الخليج نتيجة لزيادة إيرادات تلك الدول من عائدات النفط، ما أدى إلى موجة كبيرة من الهجرة إلى تلك الدول. ولكن تلك الهجرة كانت انتقائية، حيث كان معظم المهاجرين من الذكور الشباب في فئات العمر الوسطى (أعمارهم بين 21 - 35 سنة)، من العمال المهرة جداً، والحاصلين على مستويات تعليمية وتدريبية عالية. ومن الواضح أن ذلك يؤثر بشكل سلبي ومباشر على التطور المستقبلي والتنمية في فلسطين.

من ناحية أخرى، فإن العاملين داخل إسرائيل والمستوطنات يسهمون في الناتج المحلي الإسرائيلي، وبخاصة أن معظمهم يشتغل في قطاعات حيوية كالبناء والزراعة، ما يسهم بدوره في تقوية الاقتصاد الإسرائيلي. وقد كان هناك الكثير من النداءات لمنع، بل وتحريم، العمل داخل المستوطنات الإسرائيلية، كما كان هناك العديد من الدراسات والمؤتمرات التي أوصت بعدم تصدير العمالة إلى إسرائيل (وغيرها)، والتعويض عن ذلك بتصدير البضائع والخدمات (أنظر الجعفري، 2000، ص 118-119). ولعل من سوء الحظ، بل وسوء الإدارة أيضاً، أن الاعتماد على إسرائيل في توظيف العمالة الفلسطينية قد زاد خلال السنوات الماضية بدلا من أن ينخفض، ما زاد من تبعية

الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وهو ما ظهرت نتائجه وانعكاساته الخطيرة خلال الفترة الماضية. ولعل الدرس والعبرة للذين يمكن أن نأخذهما من تجاربنا الشخصية أهم بكثير من الدروس والعبر التي يمكن أن نأخذها من تجارب الدول الأخرى التي أشرنا إليها في فصل سابق. وبالتالي يجب أن نتبع سياسات تهدف إلى استيعاب اليد العاملة الفلسطينية داخل الاقتصاد الفلسطيني وليس داخل إسرائيل، ما يمكن أن يخفف من الآثار التي يمكن أن تنجم عن سياسات الحصار والإغلاق الإسرائيلية في المستقبل، ويعزز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. ومن أهم السياسات التي يمكن تبنيها لتحقيق ذلك ما يلي:

- ✧ تشجيع قيام الصناعات ذات الكثافة العمالية، وبخاصة الصناعات التقليدية التي يمكن أن تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة المحلية، وبالذات العمالة غير الماهرة أو شبه الماهرة التي تعمل عادة في إسرائيل والمستوطنات، وبخاصة في مجالات الصناعات الغذائية والصناعات الإنشائية.
- ✧ توفير برامج تدريب سريعة لتأهيل العمال غير المهرة، وبخاصة أولئك الذين فقدوا عملهم داخل إسرائيل والمستوطنات، لتمكينهم من اكتساب مهارات جديدة تتيح لهم فرصة أكبر في سوق العمل الفلسطينية. ويمكن أن تسهم السلطة الوطنية بمثل هذه البرامج بالتعاون مع الاتحادات الصناعية ومؤسسات القطاع الخاص.
- ✧ تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية للمؤسسات الصناعية لتشجيعهم على استيعاب جزء من العاطلين عن العمل. ويمكن أن تغطي السلطة الوطنية جزءاً من رواتب هؤلاء العمال، أو أن تقدم للمؤسسات التي توظفهم إعفاءات ضريبية تتناسب مع حجم التوظيف الإضافي. ومن الواضح أن ذلك قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها في المدى الطويل، لأنها ستشجع قيام صناعات ذات كثافة عمالية بصورة أكثر مما تستدعيه متطلبات الكفاءة، ولكنها ستكون مرغوبة في المدى القصير، وبخاصة في الفترات التي تنجم عنها معدلات بطالة مرتفعة مثل الفترة الحالية.

5-4-4 إحلال الواردات

تشير البيانات حول التجارة الخارجية الفلسطينية العام 1998 إلى أن الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل تزيد على 96% من مجمل الصادرات الفلسطينية الكلية، وأن الواردات الفلسطينية من إسرائيل تعادل 90% من مجمل الواردات الفلسطينية الكلية، ما يعني أن إسرائيل فعلياً تحتكر التجارة الخارجية الفلسطينية (الجعفري، 2000، ص 10). من ناحية أخرى، فإن نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي 65% خلال الفترة 1995-1998، ونسبة الواردات السلعية إلى الاستهلاك أكثر من 60% خلال الفترة نفسها. وبالإضافة إلى ما تعنيه هذه البيانات من تبعية مجحفة للاقتصاد الإسرائيلي، فإنها تعكس، أيضاً، ضعف القاعدة الإنتاجية الفلسطينية وعدم قدرتها على تلبية حاجة السوق المحلية من السلع الاستهلاكية النهائية والسلع الوسيطة والمواد الخام، ما يعيق تطبيق سياسة إحلال الواردات (الجعفري، 2000، ص 22).

وينتطلب تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية تخفيف تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات، أهمها ما يلي:

✧ تشجيع القطاع الخاص على توفير بدائل للمنتجات الإسرائيلية، وبخاصة في السلع الأساسية مثل المواد الغذائية والأدوية والملابس والجلود والطحين ومواد البناء كالحديد والإسمنت والطوب والأبواب والشبابيك الخشبية والمعدنية وغيرها. وفي الحالات التي يحجم فيها القطاع الخاص عن الاستثمار في هذه الصناعات بسبب المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في ظل السياسات الإسرائيلية الحالية، أو نتيجة بعض المعوقات الإدارية والتنظيمية، فيمكن أن تقدم السلطة الوطنية ضمانات أو تأميناً ضد المخاطر السياسية، مثل صندوق ضمان الاستثمار MIGA الذي تحدثنا عنه سابقاً، إذا لم يكن ممكناً تغطية هذه المخاطر من الصناديق الأخرى.¹⁶

¹⁶ تحتكر السلطة الوطنية الفلسطينية استيراد عدد من السلع، مثل الإسمنت، ما يترك الانطباع بأن ذلك يحول دون قيام صناعات وطنية في تلك السلع. وبالتالي فإن التخلص من احتكارات السلطة التجارية يجب أن يعطى أولوية.

- ✧ التأكيد على المواصفات والجودة في الصناعات الفلسطينية، بحيث تكون السلع التي تقدمها تلك الصناعات بديلاً جيداً للمنتجات الإسرائيلية، ومقبولة للمستهلكين في الأراضي الفلسطينية في البداية ثم في السوق الخارجية لاحقاً. ويتطلب ذلك، بالضرورة، دعم المؤسسات التي تضمن ذلك (مثل مؤسسة المواصفات والمقاييس) وتزويدها بالأجهزة والكفاءات اللازمة. ويمكن تشجيع المؤسسات الصناعية (والمساهمة في) إجراء البحوث اللازمة لتحسين نوعية المنتجات.
- ✧ تقديم حوافز لتشجيع القطاع الخاص على استخدام المواد الخام المحلية، وبالذات المنتجات الزراعية، ما يعمق الترابط بين القطاعين الصناعي والزراعي، ويسهم في تطوير عدد من الصناعات الغذائية الزراعية مثل المخللات، والزيتون المعلب، وعصير الفواكه، والحليب ومنتجاته وغيرها.
- ✧ إيلاء أهمية خاصة للصناعات التي يمكن أن يكون لفلسطين ميزة تنافسية فيها نظراً لقدرة تلك الصناعات على التوسع والتصدير، ومن ثم استيعاب المزيد من اليد العاملة. ومن الأمثلة على ذلك، صناعة قطع الأحجار، والصناعات النسيجية، وصناعة الأثاث، والورش الصناعية.
- ✧ إعطاء أولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية، شريطة مطابقة المواصفات، وتوفير نسبة معينة من استخدام الموارد المحلية والتوظيف.

5-4-5 تشجيع المشاريع الصغيرة

تتميز المشاريع الصغيرة بالعديد من المزايا في مواجهة سياسة الإغلاق الإسرائيلية التي يمكن أن تتواصل وتتكثّر وتتصاعد في المدى القصير، والتي تحول في كثير من الأحيان دون تنقل العاملين من منطقة إلى أخرى. وتشير معظم الدراسات إلى أن تكلفة خلق فرصة عمل في المؤسسات الصغيرة أقل بكثير من تكلفة ذلك في المؤسسات الكبيرة، ما يعني أن المشاريع الصغيرة تتميز بقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة بتكلفة أقل. كما تتميز المؤسسات الصغيرة بمرونتها في

الاستجابة للتغيرات، وكثافة استخدامها للمواد الخام المحلية، وقدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية التي تساعد المواطنين على الصمود.

وعلى الرغم من أن هذه المزايا قد تكون على حساب وفورات الحجم والكفاءة التي يمكن أن تتحقق للمؤسسات ذات الحجم الكبير،¹⁷ فقد يكون من الأفضل أن تتم التضحية بتلك الوفورات في المدى القصير وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة إذا كانت تحقق المزايا السابقة، لأن الهدف الرئيسي في هذه المرحلة هو الصمود وليس النمو أو تشجيع الصادرات التي يهدف إليها المجتمع عادة في المدى الطويل. ولكن ذلك لا يمنع أن يتم تصدير كميات من السلع التي تنتجها تلك المؤسسات الصغيرة، أو أن يتم تطوير صناعات يمكن أن تصبح قادرة على المنافسة في أسواق التصدير في المستقبل، بل ربما يجب تشجيع ذلك وتقديم الحوافز لمثل هذا التوجه، ولكن المقصود هو أن لا تتم التضحية بالصناعات الصغيرة بسبب إمكانية استيراد منتجات إسرائيلية (أو أجنبية) منافسة لها بتكلفة أقل تحت تبرير الكفاءة. فالهدف هنا هو إنتاج سلع محل المنتجات الإسرائيلية بما يضمن تخفيف الاعتماد على تلك المنتجات.

كذلك ليس المقصود هنا عدم إنشاء مؤسسات كبيرة، ولكن المقصود هو عدم إهمال المؤسسات الصغيرة والتركيز فقط على المؤسسات الكبيرة، إنما يجب تقديم حوافز ودعم للمؤسسات الصغيرة نظراً لما يمكن أن تسهم به تلك المؤسسات من تحقيق أهداف المدى القصير التي تمت الإشارة إليها، والتي تسهم في مقاومة الحصار والعوان الإسرائيلي، وتساعد على تثبيت وتعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية في المدى القصير، وما يجنيه الاقتصاد من وراء ذلك في المدى الطويل.

وهناك عدد من الصناعات الصغيرة التي يمكن أن تسهم في سد الاحتياجات الأساسية للمواطنين وفي استيعاب الأيدي العاملة والمواد الخام المحلية، والتي يمكن في

¹⁷ المقصود بالكفاءة هنا هو الكفاءة الإنتاجية، أي انخفاض التكاليف الناجمة عن وفورات الحجم، والتي تتم الإشارة إليها باعتبارها ضمن الأهداف الاقتصادية للمجتمع لأنها تعكس الاستغلال الأمثل للموارد.

الوقت نفسه تطويرها لتصبح ذات ميزة تنافسية في المدى الطويل، ومن بينها الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ والملابس والمنتجات الجلدية والصابون ومحارم الورق وما شابه ذلك.

ومن بين السياسات التي يمكن أن تزيد من كفاءة ونمو المشاريع الصغيرة ما

يلي:

- ✧ تشكيل مؤسسة عامة أو هيئة وطنية مشتركة من القطاعين العام والخاص لدعم المشاريع الصغيرة، وبخاصة تقديم المساعدة الفنية والتدريب والإدارة والاستشارات المالية والتسويقية التي تفتقر إليها المشاريع الصغيرة في معظم الأحيان.
- ✧ تقديم حوافز مالية، وليس فقط إعفاء ضريبي، للمؤسسات الصغيرة التي تستخدم موارد محلية وتنتج بدائل للواردات الإسرائيلية، على أن يرتبط حجم هذه الحوافز بعدد العمال الذين يتم تشغيلهم ومقدار التوفير في الاستيراد.
- ✧ مساعدة الصناعات الصغيرة في الحصول على تمويل بشروط ميسرة، سواء من خلال تشجيع البنوك على منح ائتمان للمشاريع الصغيرة لتمويل استثماراتها في الآلات ومشتريات المواد الخام، أو من خلال صناديق وبرامج إقراض مخصصة للمشاريع الصغيرة لمساعدتها في الاحتفاظ بمخزون كاف من المواد والتجهيزات لمواجهة حالات الطوارئ.
- ✧ تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تقام في المناطق الريفية لتحقيق درجة أكبر من الانتشار، مع إعطاء الأولوية للصناعات التي تستخدم الموارد المحلية (مثل الصناعات الغذائية).
- ✧ تشجيع العاطلين عن العمل على إقامة مشاريع إنتاجية مولدة للدخل من خلال المساهمة في إعداد دراسات الجدوى وتقديم تسهيلات مالية وخدمات تسويقية وغيرها.
- ✧ تشجيع الصناعات الحرفية التقليدية مثل الصناعات التذكارية، وبخاصة في المناطق السياحية، والسلع المصنوعة يدوياً (تطريز، قش، وغيرها).

5-4-6 تطوير صناعات حديثة

على الرغم من أن الاهتمام بالمدى القصير يتطلب التركيز على الصناعات ذات الكثافة العمالية، فإن الاهتمام بالمدى المتوسط والطويل يتطلب منذ الآن توفير وتطوير المقومات اللازمة للصناعات التي يمكن أن يتحقق لفلستين ميزة تنافسية في إنتاجها في المستقبل، وبخاصة تلك التي لا تتعارض مع مقتضيات الوضع الراهن. ويتطلب ذلك تشجيع الصناعات التي تحتاج إلى عمالة ماهرة، مثل صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات وما شابهها، نظراً للميزة التنافسية التي يمكن أن تتحقق لفلستين في تلك الصناعات، ولقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من خريجي الجامعات في هذه التخصصات الحديثة، إضافة إلى ما يسهم به ذلك من مواكبة للتقدم التكنولوجي وتطبيقه في الصناعات القائمة.

ومن بين السياسات التي يمكن اتباعها لتطوير الصناعات ذات المهارة العالية والتكنولوجيا المتطورة ما يلي:¹⁸

- ✧ تقديم الحوافز للمؤسسات التي تعمل في هذه الصناعات من خلال الإعفاءات الضريبية وإعطاء أولوية في المشتريات الحكومية للمؤسسات المحلية، ودعم البحث والتطوير، وغيرها.
- ✧ توفير وتأهيل الموارد البشرية من خلال التنسيق مع الجامعات والمعاهد الوطنية، الأكاديمية والمهنية، لتقديم البرامج المناسبة بما يتلاءم مع احتياجات هذه الصناعات، وتوفير برامج ودورات تدريبية لتطوير الكفاءات الواعدة.
- ✧ توفير مستلزمات الإنتاج اللازمة لتلك الصناعات بتكلفة مقبولة تمكنها من تطوير قدراتها الذاتية ومواجهة المنافسة المحتملة من الشركات الأجنبية الكبيرة، مثل شبكة الاتصالات الهاتفية وغيرها.

¹⁸ لمزيد من التفاصيل حول صناعة البرمجيات بالتحديد ومستقبلها وكيفية تطويرها في المستقبل، أنظر مكحول 2002.

✧ وضع التشريعات الملائمة، وبخاصة ما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع وغيره.

5-4-7 تقوية الروابط مع العالم العربي

قامت معظم الدراسات السابقة على مجموعة من الافتراضات السياسية تتلخص في التوصل إلى حل نهائي يتوج المرحلة الانتقالية التي بدأت منذ اتفاقية أوسلو وتوابعها. وكانت تلك الدراسات توصي في الغالب، بإعادة هيكلية العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي وبتخفيف تبعية الأول للأخير. وكان هذا الاستنتاج يقوم على أساس نظرية الميزة النسبية والمكاسب التي تحصل عليها الدولة الصغيرة من ارتباطها بالدولة الأكبر والأكثر تطوراً. وربما كان ذلك استسلاماً، بوعي أو بدون وعي، لواقع أفرزته سنوات طويلة من الاحتلال وعززته دراسات قامت بها في الأصل جهات لا ترتبط بواقع الأمور التي تجري في ساحة الشرق الأوسط بشكل موضوعي. ولم تتطرق تلك الدراسات، على الأقل قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، إلى إمكانية تعثر عملية التسوية السياسية التي بدأت في أوسلو قبل حوالي عشرة أعوام، أو احتمال قيام إسرائيل بقصف واجتياح الأراضي الفلسطينية وحصارها بشكل صارم ومتواصل، وربما تنفيذ تهديدها المستمر بالفصل الأحادي الجانب.

كما كانت التوصيات التي تتوصل إليها بعض الدراسات بزيادة التعاون مع العالمين العربي والإسلامي تأتي من قبيل الرغبة في التنويع الذي يقلل من مخاطر التركيز الجغرافي للمبادلات التجارية. ولكن معظم تلك الدراسات لم تتطرق إلى آليات تقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وكيفية تعزيز الروابط بين الاقتصاد الفلسطيني من جهة، والاقتصادات العربية والإسلامية من جهة أخرى. كما أغفلت تلك الدراسات العوامل السياسية، وبخاصة الأطماع الإسرائيلية، التي كانت وستظل عائقاً أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى هذا الاستنتاج.

إن هذه الدراسة تفترض أن تعزيز المقومات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتوثيق علاقاته بمحيطه العربي والإسلامي يمثل الاستراتيجية الأمثل لمواجهة ومقاومة المحاولات الإسرائيلية المتواصلة لاستلاب الأرض الفلسطينية واحتكار علاقات فلسطين الخارجية. كما أن هذه الاستراتيجية تعزز من قدرة الدول العربية والإسلامية نفسها على التكامل الاقتصادي فيما بينها والاندماج في الاقتصادات العالمية ككتلة اقتصادية لها وزن. ومن غير شك، فإن إسرائيل سوف تحبط أية محاولة لزيادة التعاون الاقتصادي بين فلسطين والدول العربية والإسلامية لسبب بسيط ومباشر هو أن مثل هذا التعاون سوف يقلل من ارتهان الاقتصاد الفلسطيني للسياسات والإملاءات الإسرائيلية، وهو ما يتنافى مع الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية. كما أن التصرفات الإسرائيلية ابتداءً من اتفاقية باريس وانتهاءً بالممارسات على المعابر الدولية مع الأردن ومصر أمام التجارة الفلسطينية والعربية تؤكد النوايا الإسرائيلية.

وعلى الرغم من تلك المحاولات الإسرائيلية، فإن على السلطة الوطنية أن تسعى لتعزيز الروابط مع الاقتصادات العربية والإسلامية من خلال الإجراءات المتاحة لها، وعلى سبيل المثال:

- ✧ عقد اتفاقيات ثنائية وبروتوكولات تجارية مع الدول العربية والإسلامية (والأجنبية) لتشجيع التبادل التجاري مع تلك الدول، وبخاصة تصدير المنتجات الصناعية الفلسطينية إليها واستيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية منها، بهدف تخفيف التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
- ✧ تسهيل مشاركة الصناعيين الفلسطينيين في المعارض التجارية الدولية، وبخاصة تلك التي تقام في الدول العربية والإسلامية، ما يساعد المنتجين الفلسطينيين على لقاء رجال الأعمال من تلك الدول وإبرام الصفقات التجارية أو إقامة المشاريع المشتركة معهم.
- ✧ تشجيع استيراد المواد الخام غير المتوفرة محلياً من البلدان العربية والدول الأخرى التي تسمح بها الاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وبخاصة بروتوكول باريس. ويمكن أن يتم ذلك عبر إسرائيل في المدى القصير.

- ✧ تشجيع المستثمرين العرب (وبخاصة فلسطينيي الشتات) على الاستثمار في فلسطين من خلال إقامة مشاريع صناعية فردية أو مشتركة، والترويج لذلك كنوع من مساهمة أولئك المستثمرين في دعم صمود الشعب الفلسطيني. ويمكن تقديم ضمانات لهؤلاء المستثمرين من خلال صندوق ضمانات الاستثمار MIGA أو غيره من الصناديق التي تمت الإشارة إليها سابقاً. كما يمكن تقديم حوافز لهؤلاء المستثمرين تغطي المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها.
- ✧ تزويد رجال الأعمال والصناعيين الفلسطينيين بالمعلومات اللازمة حول الأسواق المختلفة والفرص المتاحة للتعاون، وبخاصة في الدول العربية والإسلامية.

5-5 ربط المدى القصير باستراتيجية التنمية الشاملة

لا يمكن فصل استراتيجية التصنيع في المدى القصير عن استراتيجية التصنيع في المدى المتوسط والبعيد، بل يجب النظر إليهما معاً كجزء من الاستراتيجية الشاملة للاقتصاد، واعتبار المدى القصير مرحلة أولى تقتضيها الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في الوقت الراهن. ومع تغير تلك الظروف في المدى المتوسط، فيجب الانتقال إلى المرحلة الثانية، وليس تغيير الاستراتيجية. وهذا يعني أن استراتيجية المدى القصير يجب أن تأخذ بالاعتبار التحضير للمراحل القادمة، وبخاصة أن كثيراً من المقومات اللازمة للتصنيع تحتاج لفترات طويلة لتكون جاهزة للمساهمة والانطلاق في عملية التصنيع الحقيقية. ويمكن اقتراح مجموعة من السياسات التي يمكن تبنيها لتحقيق ذلك، وبخاصة في ضوء تجربة الدول حديثة التصنيع التي تمت مناقشتها في فصل سابق.

على الرغم من أن الأولوية ستكون لإصلاح الأضرار التي يتعرض لها الاقتصاد بسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية، وبخاصة الإغلاق والحصار والتوغل في الأراضي الفلسطينية، فيجب، أيضاً، الاستمرار في توسيع وتحسين البنية التحتية، وتطوير المؤسسات العامة والمساندة، وتحديث التشريعات والقوانين

الاقتصادية، وكذلك إنشاء المزيد من المناطق الصناعية وتوزيعها على المحافظات الفلسطينية المختلفة وتزويدها بالخدمات اللازمة.

يجب زيادة الاستثمار في التعليم، وبخاصة التعليم الأساسي والثانوي، وتوجيه التعليم الجامعي ليتلاءم مع احتياجات المجتمع، وبخاصة الصناعة. ويتطلب ذلك تأهيل المعلمين وتطوير المناهج وتوفير الأبنية المدرسية، إضافة إلى دعم الجامعات الفلسطينية التي تواجه صعوبات مالية كبيرة تهدد وجودها وقدرتها على توفير الأيدي العاملة المؤهلة للصناعة. كما يجب تشجيع البحث العلمي في الجامعات وربطه بمتطلبات التنمية، وتطوير البرامج الجامعية التي يمكن أن تسهم في تطوير الصناعة، وبخاصة في مجالات التكنولوجيا الصناعية وإدارة المشاريع والتسويق وغيرها. كذلك يجب التركيز على التدريب المهني في ضوء احتياجات سوق العمل، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في التدريب المهني داخل المؤسسات الصناعية.

تقوية النظام المصرفي في فلسطين وتشجيعه على ابتكار برامج ادخار من خلال تقديم الحوافز والضمانات اللازمة للمحافظة على صلابة مراكز المؤسسات المالية، وفي الوقت نفسه توفير المزيد من الائتمان للمؤسسات الصناعية. كما يمكن أن تقوم الحكومة بتطوير برامج ادخارية أخرى (اختيارية وإجبارية) لتشجيع القطاع الخاص (أفراداً ومؤسسات) على زيادة معدلات الادخار.

هذه السياسات لا تقتصر فقط على المدى القصير، وإنما تمتد إلى المستقبل. ولكن المبادرة إليها في المدى القصير سوف تتيح فرصة للاستفادة منها في أقرب وقت ممكن، ولكي تكون الصناعة جاهزة للانطلاق عندما تصبح الظروف السياسية مواتية.

6-1 تمهيد

ليس هناك تمييز واضح بين المدى المتوسط والمدى الطويل، ولكن لأغراض التحليل سيتم تعريف المدى المتوسط بأنه الفترة التي تلي الاتفاق على الوضع النهائي. وبالتالي فهو يفترض إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وسيطرة على المعابر والحدود والموارد، وهو يفترض إخلاء المستوطنات وانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، ويفترض، أيضاً، أن كل الأمور المتعلقة بإدارة الاقتصاد تقع تحت سيطرة وتصرف متخذ القرار، وأن حرية الاختيار مفتوحة أمامه بشكل مستقل. ويشبه هذا التعريف، إلى حد بعيد، السيناريو الذي كان يفترضه الكثير من الباحثين الذين تناولوا مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بالتحليل والتنبؤ والتخطيط. وفي الواقع، فإن هذه الافتراضات هي تبسيط للأمور يتم من خلالها تجاوز عدد لا يحصى من السيناريوهات حول شكل الدولة القادمة، وحجم ونوع القيود التي ستفرض على تلك الدولة، والمقومات التي ستتوفر لها، والفرص المفتوحة أمامها، وغير ذلك من العناصر التي ستؤثر على مستقبل الاقتصاد.

ولكن، أين ينتهي المدى المتوسط ويبدأ المدى الطويل؟

في ظل التعريف السابق، يمثل المدى المتوسط الفترة اللازمة لإعادة البناء بعد قيام دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فإنه يختلف عن المدى القصير، الذي تمثله الفترة الانتقالية الراهنة، في أن هناك عدداً من الموارد التي ليست تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية في الوقت الراهن ستكون تحت سيطرتها في المدى المتوسط، لأنها تقع ضمن مواضيع الحل النهائي، مثل الحدود، والقدس، واللجئين، والمستعمرات، والمياه، وهي مواضيع تحسم مستقبل الدولة الفلسطينية

القادمة، وليس فقد خططها التنموية. كما أن عملية البناء، التي بدأت منذ بداية المرحلة الانتقالية، لا يمكن أن تكتمل في المدى القصير بسبب السياسات الإسرائيلية التي تعرقل كل محاولة لإعادة البناء.

وبالتالي، فإن المرحلة المتوسطة، حسب التعريف الذي تم تبنيه هنا، تبدأ مع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وتنتهي بانتهاء عملية البناء الأساسية لاقتصاد الدولة. وبالطبع، فإن الجميع يدرك أن عملية البناء لا تنتهي عند حد معين لأنها عملية متواصلة، تستمر بدون توقف للتأقلم مع المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، سواء أكانت تلك المستجدات سياسية أم اقتصادية أم تكنولوجية أم غيرها. ولكننا نتحدث هنا عن عملية توفير الأسس اللازمة لبناء اقتصاد سليم يضع الاقتصاد الفلسطيني في وضع منافس للاقتصادات المجاورة. ويعني ذلك ببساطة أن مرحلة المدى المتوسط تنتهي، وتبدأ مرحلة المدى الطويل، بعد التخلص من الإرث الثقيل الذي يخلفه الاحتلال الإسرائيلي وفي أعقاب التوصل إلى اتفاق سلام نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

6-2 استراتيجيات التصنيع في المدى المتوسط

في ظل الافتراضات السابقة، فإن الهدف الاستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني في المدى المتوسط ستكون إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفك ارتباطه للاقتصاد الإسرائيلي، وتهيئة القطاع الصناعي تدريجياً للانفتاح على الخارج والاندماج في الاقتصادات العالمية. ويقترح الباحث أن تتضمن استراتيجيات التصنيع خلال هذه الفترة العناصر التالية:

- ✧ الإسراع في إزالة الآثار التي يخلفها الاحتلال الإسرائيلي في مقومات التصنيع الفلسطينية.
- ✧ إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية الجديدة حسب المصلحة الوطنية الفلسطينية.

✧ توفير حماية مؤقتة للصناعات الوليدة.

6-2-1 إزالة آثار العدوان

من المتوقع أن تستمر إسرائيل خلال الفترة الانتقالية (المدى القصير) في تدمير الاقتصاد الفلسطيني من خلال سياسات الحصار والإغلاق والتوغل في الأراضي الفلسطينية، بذرائع أمنية أو غيرها. وحسب التجربة التي عاشها المجتمع الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، فإن حجم الأضرار التي يمكن أن تتعرض لها مقومات التصنيع في فلسطين ستكون كبيرة، ما قد يحتاج إلى سنوات عدة ومبالغ طائلة لإصلاحها.

إضافة إلى ذلك، سوف تكون هناك حاجة ماسة لمعالجة مواضيع الحل النهائي (اللاجئين، والقدس، والمياه، والحدود، والمستوطنات) بنوع من الاستعجال، بغية إعادة تأهيلها ودمجها في الاقتصاد الوطني بصورة تزيد من طاقته الإنتاجية وقدراته التنافسية. فعلى سبيل المثال، فإن وحدة الأراضي الفلسطينية وإزالة المستوطنات ستعكس بشكل مباشر على حركة الأشخاص والبضائع، وبالتالي على تكلفة الإنتاج والنقل والتوزيع وعلى الطلب المحلي على المنتجات الفلسطينية. كما أن الاتفاق على توزيع المياه سوف يؤثر على تكلفة ونوع الصناعات التي يمكن تطويرها في المستقبل داخل الأراضي الفلسطينية. وسوف ينعكس الاتفاق على عودة اللاجئين على حجم ونوعية الموارد البشرية التي ستعود إلى الوطن والصناعات التي يمكن إقامتها بالكفاءات العائدة. كما أن السيطرة على المعابر والميناء والمطارات ونقاط العبور سوف تؤثر بشكل كبير على التكاليف وعلى القدرة على الاستيراد والتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية، وغيرها. ولكن إعادة تأهيل هذه الموارد يحتاج إلى مبالغ طائلة لا يمكن توفيرها بدون مساعدات كبيرة من الدول المانحة التي من المتوقع أن تكون ضمن رزمة الحل النهائي.

من ناحية أخرى، فإن التأثير السلبي لسياسات الحصار والإغلاق والتوغل الإسرائيلية أثناء الفترة الانتقالية (المدى القصير) سوف يظل يلقي بظلاله على توقعات المستثمرين في بداية مرحلة المدى المتوسط، ما سيمثل تحدياً كبيراً أمام السلطة الوطنية الفلسطينية ويتطلب منها جهداً مستمراً وتخطيطاً سليماً لتحسين البيئة الاستثمارية وإعادة الثقة بالاقتصاد الفلسطيني.

ومن بين السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتبناها السلطة الوطنية لإزالة آثار الاحتلال التي تمت الإشارة إليها في الفقرات التالية:

- ✧ الإسراع في إعادة تأهيل البنية التحتية، وبخاصة المطارات والموانئ وشبكة الاتصالات وشبكة الطرق التي يحتاجها الاقتصاد وإنجاز الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشمل ذلك تطوير مشاريع بنية تحتية جديدة. وسوف يساعد ذلك على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية. وكما ذكرنا في الفصل الماضي، فمن الضروري أن تتم المبادرة بمثل هذا النشاط في أقرب وقت ممكن، ولكن ذلك قد يصطدم بعقبات إسرائيلية تحول دون تحقيقه بالصورة التي تحتاجها الصناعة للنمو والتطور في المدى القصير. كما أن انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية وإخلاء المستوطنات والاتفاق على المياه والحدود، والتي تفترضها حالة المدى المتوسط، سوف يتطلب إنجاز الكثير من أعمال البنية التحتية.
- ✧ استكمال بناء المؤسسات العامة، وبخاصة في ظل التغيرات الناجمة عن الاتفاق على مواضيع الحل النهائي، ويشمل ذلك إعادة هيكلة المؤسسات القائمة بما يتفق مع الواقع الجديد وتوفير الكفاءات اللازمة لإدارتها، كما يشمل استحداث وتطوير مؤسسات جديدة يمكن أن تخدم الصناعة وتسهم في تطويرها.
- ✧ إنشاء وتطوير المؤسسات المساندة للصناعة وبالذات مراكز التعليم والتدريب اللازمة لرفد الصناعة بالمهارات التي تحتاج إليها، والمؤسسات المالية المتخصصة التي يمكن أن توفر التمويل اللازم للصناعة. وقد يتضمن ذلك إنشاء صندوق لضمان القروض وبنك لتنمية الصادرات وغيرها. ومن المفروض أن تكون هذه

الإجراءات قد بدأت في المدى القصير وتستدعي الإسراع في استكمالها في المدى المتوسط.

✧ تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تطوير التشريعات الاقتصادية وتحديثها، وبخاصة التشريعات الخاصة بالاستثمار، والمنافسة، والشركات، والعقود، وغيرها، بحيث تتضمن تلك التشريعات حوافز لتشجيع القطاع الخاص على اختيار تكنولوجيا حديثة متطورة والإنفاق على البحث والتطوير.

6-2-2 شبكة علاقات جديدة

فرضت إسرائيل من خلال اتفاقات المرحلة الانتقالية (بروتوكول باريس) مجموعة صارمة من القيود على علاقات فلسطين الخارجية، وبالذات القيود على الاستيراد والتصدير والتعاون الدولي وغيرها. كما فرضت قيوداً على الآليات التي يمكن لفلسطين من خلالها تقوية روابطها مع دول العالم الأخرى، وبخاصة الدول العربية والإسلامية. وكانت إسرائيل تهدف من وراء ذلك إلى سلخ فلسطين عن محيطها العربي والإسلامي، واحتكار السوق الفلسطينية لتوزيع منتجاتها، وضمان السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني. ونتيجة لذلك، حرمت إسرائيل الاقتصاد الفلسطيني من الحصول على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الأخرى من المصادر الرخيصة، وحالت دون حصول هذا الاقتصاد على التكنولوجيا المتطورة، سواء بصورة مباشرة أم عن طريق المشاريع المشتركة، وزادت من تكاليف النقل والشحن بما يضمن عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على منافسة المنتجات الإسرائيلية، سواء داخل السوق الفلسطينية أم خارجها، إضافة إلى تهميش القدرة التصديرية للاقتصاد الفلسطيني من خلال الإجراءات والسياسات الإسرائيلية المجحفة.

وللتغلب على هذا الإرث الثقيل من القيود الإسرائيلية، فإن إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة الفلسطينية القادمة يجب أن تأتي في مقدمة

أولويات المخطط الاقتصادي. ومن بين السياسات والإجراءات التي يمكن أن تسهم في ذلك ما يلي:

- ✧ توثيق الروابط التجارية والاقتصادية مع العالمين العربي والإسلامي من خلال تشجيع إنشاء المشاريع العربية المشتركة، وتسويق فرص الاستثمار في فلسطين داخل الدول العربية والإسلامية.
- ✧ تشجيع رجال الأعمال الفلسطينيين على استيراد مستلزمات الإنتاج السلعية بشكل مباشر، ومن المصادر التي يرغبون فيها دون حاجة إلى وسطاء إسرائيليين، ما يسمح لهم بالحصول على احتياجاتهم من المستلزمات الإنتاجية بأقل الأسعار العالمية المتوفرة، مع إعطاء أولوية للمشتريات من الدول العربية والإسلامية ضمن ترتيبات تجارية مناسبة.
- ✧ استقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة ورأس المال الفلسطيني الموجود في الخارج للاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في المشاريع الكبيرة التي قد لا يستطيع رأس المال المحلي القيام بها بمفرده.
- ✧ استقطاب الكفاءات العربية والفلسطينية في الخارج للمساهمة في إعادة الإعمار، والمحافظة على علاقات جيدة ومتواصلة مع تلك الكفاءات للاستفادة من خبراتهم.

6-2-3 الحماية المؤقتة

من المتوقع أن تكون استراتيجية المدى القصير قد أفرزت مجموعة من الصناعات الواعدة، سواء الصناعات الغذائية، أم الصناعات التقليدية كالملابس والأحذية، أم الصناعات ذات الكثافة العمالية الماهرة مثل تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، وسيكون التحدي الكبير في المدى المتوسط استثمار ما تم إنجازه في المدى القصير وتطويره لتحقيق ميزة تنافسية في بعض تلك الصناعات. ونظراً لعدم اكتمال البنية التحتية بسبب الإرث الاستعماري الذي نجم عن أكثر من ثلاثة عقود من الاحتلال، وما يتسبب فيه ذلك من ارتفاع في التكاليف وعرقلة في الإنتاج، فإنه من غير

المتوقع أن تستطيع الصناعات الفلسطينية الصمود أمام المنافسة الأجنبية خلال تلك الفترة، ما قد يهدد بقاءها ونموها. ويتطلب ذلك مساعدة السلطة الوطنية لتلك الصناعات الواعدة لتتمكن من الوقوف على قدميها. ومن بين السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتخذها السلطة الوطنية لدعم الصناعة الوطنية خلال مرحلة المدى المتوسط ما يلي:

- ✧ توفير حماية جمركية مؤقتة للصناعات الواعدة التي لها إمكانيات واضحة للتطور والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، على أن تزول تلك الحماية تدريجياً خلال فترة زمنية متفق عليها (خمس سنوات مثلاً).
- ✧ تشجيع المؤسسات الصناعية على تعزيز قدراتها الذاتية من خلال الإعفاءات الضريبية على برامج التدريب، وبرامج البحث والتطوير، وتسجيل حقوق الملكية الفكرية، وغيرها.
- ✧ تشجيع المؤسسات الصناعية على استخدام الآلات الحديثة ونقل التكنولوجيا المتطورة من خلال إعفاء المواد الأولية والوسيلة وقطع الغيار اللازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية.
- ✧ تشجيع البنوك التجارية على تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الصناعية، بشروط ميسرة (مدعومة) وضمانات حكومية، لتمويل مشتريات تلك المؤسسات من المواد الخام والآلات والمعدات وغيرها.
- ✧ تمويل الصادرات الصناعية ومنح الحوافز التشجيعية والضمانات ضد المخاطر غير التجارية.

3-6 استراتيجيات التصنيع في المدى الطويل

يمثل المدى البعيد المرحلة التي يتم خلالها، نظرياً على الأقل، التغلب على جميع العوائق التي تحول دون ظهور قطاع صناعي متطور، قادر على المنافسة داخلياً وخارجياً. ويعني ذلك ضمناً وجود بنية تحتية متطورة وسليمة، ومؤسسات حكومية

وخاصة فاعلة ونشيطة، وسياسة عامة مواثية للصناعة، وتشريعات جاذبة للاستثمار. ولا شك أن ذلك كله ينعكس إيجاباً على القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الفلسطينية ويعكس صورة متفائلة لاقتصاد نام.

ولا يختلف الاقتصاديون في أي مكان في العالم أن الهدف الرئيسي للاقتصاد في المدى الطويل هو تحقيق أقصى درجة من الرفاهية للمجتمع. ويتضمن ذلك تنمية اقتصادية شاملة تشمل معدلات نمو مرتفعة، وكفاءة في تخصيص الموارد، وعدالة في توزيع الدخل، واستقرار في الاقتصاد، وغيرها. ولكن قد يختلف الاقتصاديون (ومتخذو القرار) في ترتيب هذه الأهداف حسب المدارس الفكرية التي ينتمون إليها والأولويات السياسية التي تفرض نفسها عليهم، وربما يضيفون إليها أهدافاً أخرى، اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، حسب ضغط الحاجة ومتطلبات الظروف، ولكنها تظل تمثل أهدافاً عامة تحدد الاتجاه وتعكس الطموحات، وتفتقر إلى الدقة ما لم يتم تحديدها بنسب وكميات يسهل قياسها ومقارنتها، وهو ما تقوم خطط التنمية عادة به.

ويمكن تحقيق الأهداف السابقة في فلسطين إذا ما أمكن صياغة استراتيجية صناعية للمدى الطويل تأخذ بالاعتبار نقاط القوة والضعف التي تفرضها أو تمنحها حقائق الجغرافيا والتاريخ في فلسطين، مثل حجم السوق وكمية الموارد الطبيعية المتوفرة للاقتصاد والموقع، والطاقات البشرية وغيرها، وكذلك فرص السلام وتهديدات المنافسة والتصادم التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني. ويمكن تحديد العناصر الرئيسية لاستراتيجية التصنيع في المدى الطويل في فلسطين كما يلي:

✧ في ظل محدودية حجم السوق، سواء بسبب صغر الرقعة الجغرافية لفلسطين، أم بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردي، فإن من الطبيعي أن تقوم الاستراتيجية الصناعية على أساس التوجه نحو الخارج، وبالتالي يتم التركيز في المدى الطويل على الصناعات التصديرية.

- ✧ كما أن شح الموارد الطبيعية في فلسطين يجعل من غير المناسب التركيز على الصناعات التي تحتاج إلى هذه الموارد والتركيز، بدلا من ذلك، على الصناعات التي تحتاج إلى وجود موارد بشرية ذات كفاءة ومهارات فنية عالية، وبخاصة تلك التي تعتمد على الأيدي العاملة الماهرة والتكنولوجيا المتقدمة مثل صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات وغيرها.
- ✧ الاستمرار في استقطاب الفلسطينيين ذوي الكفاءات الإدارية والفنية، والذين يمكن أن يجلبوا معهم، بالإضافة إلى خبراتهم وأفكارهم الاستثمارية، رؤوس الأموال التي يحتاجون إليها لبدء مشاريعهم الإنتاجية.
- ✧ تشجيع الادخار المحلي وتوجيهه لزيادة معدلات تراكم رأس المال الحقيقي في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وبالذات في قطاع الصناعة، ما يسمح بتقليل الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية. كما يمكن تشجيع مصادر التمويل الذاتية من خلال إقامة الشركات المساهمة العامة والسماح لتلك الشركات، بل وتقديم حوافز لها، لإعادة استثمار أموالها في مشاريع إنتاجية.
- ✧ خلق مناخ استثماري جيد يسمح، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات المحلية، باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يمكن أن تساهم بدورها في تغطية الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحلية.
- ✧ يمكن في البداية التوسع في إنتاج وتصدير السلع التي تم تطويرها في المديين القصير والمتوسط مثل الملابس والأحذية والمواد الغذائية وتكنولوجيا المعلومات، ثم لاحقاً السلع الأكثر تعقيداً مثل الإلكترونيات، والأجهزة الكهربائية، وأجهزة الاتصالات، والمعادن الأساسية، والكيماويات، ومنتجات المطاط والبلاستيك، والسلع الاستهلاكية المعمرة. كما يمكن أن يتم تطوير بعض هذه الصناعات، وبخاصة الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات، على شكل صناعات تجميعية في البداية إلى أن يتم اكتساب التكنولوجيا اللازمة لتطوير منتجات جديدة.
- ✧ التركيز على المواصفات والمقاييس وتطوير المؤسسات المرتبطة بها بهدف تحسين جودة المنتجات المحلية وزيادة القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية، ما يسهم في زيادة الصادرات. كما يجب تشجيع الصناعيين الفلسطينيين الالتزام بالمواصفات

والمقاييس وتقديم حوافز ضريبية للمؤسسات التي تحقق مستويات معينة من المواصفات وممارسة رقابة شديدة لتطبيق القوانين المتعلقة بالسلامة والجودة والمواصفات.

ظل قطاع الصناعة في فلسطين ضعيفاً ومشوهاً خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب العام 1967 نتيجة للسياسات والإجراءات التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية، والتي كانت تهدف إلى الاستيلاء على الأرض والموارد الفلسطينية، وإلى السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وتسخيرها لخدمة ومصالحة الاقتصاد الإسرائيلي. ومع بداية المرحلة الانتقالية وتوقيع إعلان المبادئ العام 1993، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بجهود ملحوظة لتطوير الاقتصاد في مجال بناء المؤسسات وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وسن التشريعات والقوانين اللازمة لإدارة الاقتصاد وتحسين البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية، بمساعدة ودعم من الدول المانحة. ولكن السياسات والإجراءات والممارسات الإسرائيلية كانت تقف حجر عثرة أمام أي تقدم حقيقي أو تطور في المقومات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والصناعة الفلسطينية بشكل خاص.

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول 2000، صعّدت إسرائيل من شدة حصارها وإغلاقها للأراضي الفلسطينية، وقامت بعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، ومنعت العمال والموظفين من الوصول إلى أماكن عملهم والطلاب والمعلمين من الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم. كما أغلقت القوات الإسرائيلية المعابر والحدود الدولية لفترات طويلة، وقامت بقصف المؤسسات والمرافق العامة والممتلكات الخاصة. وفي نهاية آذار 2002 قامت إسرائيل باجتياح شامل للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وقامت بفرض حظر التجول واعتقال المواطنين، كما قامت بتدمير المزارع والمصانع والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني. وقد نجمت عن ذلك أضرار كبيرة في الاقتصاد بشكل عام وفي القطاع الصناعي بشكل خاص. فبالإضافة إلى ما أصاب البنية التحتية والبيئة الاستثمارية، انخفض الطلب على السلع الصناعية الفلسطينية بسبب انخفاض القوة الشرائية للمواطنين الذين فقدوا وظائفهم وأعمالهم، وانخفاض النفقات

الجارية للسلطة الوطنية، وشرذمة السوق الفلسطينية بسبب الحصار، وإغلاق الجسور والمعابر، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية التي تعرقل تصدير السلع الفلسطينية. كما أدت السياسات الإسرائيلية إلى إرباك الإنتاج في المؤسسات الصناعية بسبب منع الموظفين والعمال من الوصول إلى أماكن عملهم، وعرقلة وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وزيادة التكاليف نتيجة لارتفاع تكاليف النقل والتوزيع، إضافة إلى توقف العمل في المناطق الصناعية. وقد نجم عن ذلك تراجع مستوى الإنتاج الصناعي وانخفاض أرباح المؤسسات الصناعية، ما اضطر معظمها لتسريح جزء من عمالها أو تكبد تكاليف إضافية لتوفير سكن قريب لهم.

وعلى الرغم من المشاكل التي حالت دون قيام القطاع الصناعي بدور فعال في الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الاحتلال والفترة الانتقالية، وعلى الرغم من الأضرار التي تعرض لها خلال فترة انتفاضة الأقصى، فإن هناك الكثير من الاقتصاديين يرون أن هذا القطاع يستطيع أن يلعب دوراً مهماً ورئيسياً في مقاومة سياسات الحصار والإغلاق الإسرائيلية في المدى القصير، وقيادة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في المدى البعيد. وتؤكد تجارب الدول الأخرى، وبخاصة دول جنوب شرق آسيا الحديثة التصنيع، أن صياغة وتبني استراتيجيات صناعية سليمة يمكن أن تقود إلى معدلات نمو مرتفع وإلى تنمية اقتصادية شاملة، وهي تجربة يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يستفيد منها.

إن الخطوة الأولى، بالنسبة لفلسطين، هي صياغة استراتيجية واضحة تأخذ بالاعتبار الظروف السياسية المحيطة بالاقتصاد والمقومات الطبيعية والبشرية المتوفرة للصناعة. وفي المدى القصير، والذي يمثل الفترة التي يوجد فيها الاحتلال فوق الأرض الفلسطينية، فإن مقومات الاقتصاد من أرض ومياه وموارد ورأس مال ستظل تخضع لسياسات الاحتلال، كما أن جزءاً من الموارد البشرية يمكن أن يفكر في الهجرة بسبب الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد. من ناحية أخرى، فقد تأثرت البيئة الاستثمارية

في فلسطين بشكل كبير نتيجة للمواجهات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية خلال فترة الانتفاضة، وهو ما سيؤثر على الاستثمار الصناعي لسنوات طويلة قادمة. ويعكس السلوك الإسرائيلي خلال الفترة الماضية نوايا إسرائيل في السيطرة على الأرض الفلسطينية وتدمير الاقتصاد الفلسطيني، ما يجعل الظروف الاقتصادية والمعيشية للسكان في غابة الصعوبة، ويسهل، بالتالي، عملية هجرتهم واستلاب أرضهم ومواردهم. ولمواجهة ذلك، فإن استراتيجية التصنيع التي يجب أن يتبناها الفلسطينيون لمساعدتهم على الصمود والمقاومة تتمثل في تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية، وتقوم على أساس التركيز على المشاريع ذات القدرة الاستيعابية للعمالة، والتركيز على إنتاج السلع ذات الأهمية الاستراتيجية التي تحل محل الواردات الصناعية من إسرائيل، وتعميق الترابط بين القطاعين الصناعي والزراعي للاستفادة من الموارد المتاحة وتخفيف الاعتماد على استيراد الموارد الإنتاجية عن طريق إسرائيل، وإقامة مشاريع صغيرة، وتطوير بعض الصناعات التي يمكن أن تتحقق لفلسطين ميزة تنافسية في إنتاجها في المدى الطويل. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني، وإلى تغيير العلاقة الخارجية، بحيث تصبح باتجاه الدول العربية، وإلى تخفيف هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك إعداد القطاع الصناعي لمرحلة ما بعد الاحتلال.

أما في المدى المتوسط، وهو الفترة التي تلي الاتفاق على الوضع النهائي، ويتم فيها قيام دولة مستقلة ذات سيادة وسيطرة على المعابر والحدود والموارد، فسيكون هدفها الرئيسي هو إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وتهيئة القطاع الصناعي تدريجياً للانفتاح على الخارج والاندماج في الاقتصادات العالمية. وبالتالي، فإن استراتيجية التصنيع في المدى المتوسط تتضمن الإسراع في إزالة الآثار التي يخلفها الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية الجديدة، وتوفير حماية مؤقتة للصناعات الوليدة.

وأخيراً، في المدى البعيد، حيث يفترض أن يكون قد تمّ التغلب على جميع العوائق التي تحول دون ظهور قطاع صناعي متطورّ وقادر على المنافسة، فإن الهدف الرئيسي هو تحقيق تنمية شاملة من خلال استراتيجية تأخذ بالاعتبار المحددات والفرص المتاحة للاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة محدودية الموارد وصغر حجم السوق وتوفر قوة بشرية ذات مهارة وكفاءة عالية وموقع مميز غني بالآثار الدينية والتاريخية يتوسط بين قارات العالم القديم ويقع في قلب المشرق العربي. وبالتالي فإن من الطبيعي أن تقوم الاستراتيجية الصناعية في المدى الطويل على أساس التوجه نحو الخارج، وأن يتم التركيز على الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة الماهرة والتكنولوجيا المتقدمة مثل صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات. ويمكن للاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة أن يستقطب رأس المال الفلسطيني في الخارج، سواء البشري أم المادي، ليساهم في بناء صناعة متطورة وقوية.

- أبو عمر، جمال (1997). صناعة الأعلاف في فلسطين- المشكلات والآفاق. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.
- أفطيمة، سامي (1993). القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين: دراسة تحليلية للفترة 1968-1989. دار الكرمل للنشر والتوزيع، الأردن.
- البنك الدولي (1995). دروس من شرق آسيا: نظرة عامة على تجربة قطرية. داني م. لبيزجر وفينود توماس. واشنطن العاصمة.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (1995). التعداد العام للمنشآت-1994، النتائج النهائية. رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الحسابات القومية، سنوات مختلفة. _____(سنوات مختلفة). المسح الصناعي. رام الله
- _____ (1998). النتائج النهائية: تقرير المنشآت. سلسلة التقارير الإحصائية 001. رام الله.
- سلطة النقد الفلسطينية (2000). التقرير السنوي السادس، رام الله وغزة.
- العبد، جورج (محرر) (1989). الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد. مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية. بيروت.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، الجعفري، محمود. التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية. القدس ورام الله.
- _____ المالكي، مجدي، وياسر شلبي (2000). الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، القدس ورام الله.
- _____ (1997). قراءة أولية في التقارير الإحصائية لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، القدس ورام الله.
- _____ (2001). المراقب الاقتصادي. عدد خاص 1994-2000. القدس ورام الله.
- _____ مكحول، باسم (1998). صناعة الدباغة والصناعات القائمة على استغلال الجلود الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الظروف الحالية والآفاق. رام الله.

- _____ مكحول، باسم ومحمود أبو الرب (1999). صناعة المحاجر والكسارات
والمناشير في الضفة الغربية وقطاع غزة: الواقع والآفاق. رام الله.
- _____ مكحول، باسم (1999). الصناعة الدوائية في فلسطين: الواقع والآفاق.
رام الله.
- _____ مكحول، باسم، (2000). صناعة الأحذية في فلسطين وقدرتها على مواجهة
التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. رام الله.
- _____ مكحول، باسم ونصر عطيان (2002). صناعة البرمجيات في الضفة الغربية
وقطاع غزة: الواقع والآفاق. القدس ورام الله.
- _____ مكحول، باسم وعودة الزغموري ونصر عطيان (2001). استراتيجية
وسياسات التصنيع الفلسطينية: المقومات والخيارات المتاحة في المديين القصير
والطويل. القدس ورام الله.
- _____ نصر، محمد (1997-أ)، فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين، القدس
ورام الله.
- _____ نصر، محمد (1997-ب)، قراءة أولية في التقارير الإحصائية لدائرة الإحصاء
المركزية الفلسطينية: المسح الصناعي - 1994: نتائج أساسية، التقرير الأول،
القدس ورام الله.
- _____ نصر، محمد (1997-ج). تأثير العملية السلمية على صناعة الملابس في
فلسطين. القدس ورام الله.
- _____ النقيب، فضل (2002). نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية. بحث غير
منشور.
- مركز التجارة الفلسطيني - بالتريدي (2000). مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي بين القطاعين
العام والخاص: نتائج المؤتمر وتوصيات القطاع الخاص، رام الله.
- مركز تطوير القطاع الخاص (2001). دراسة حول وضع القطاع الخاص. نابلس. تشرين
الأول.
- نصر، محمد (1995)، قطاع الصناعة: دراسة مقارنة بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، مجلة
أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الحادي عشر،
العدد الثالث، ص 171-211.
- نصر، محمد (2002). مواجهة الأزمة الراهنة وآفاق الخروج منها من وجهة نظر القطاع
الخاص الفلسطيني. مركز التجارة الفلسطيني، بال تريدي. رام الله.

- Economic Intelligence Unit (EIU) (2001). *EIU Country Profile: Palestinian Territories*. October.
- Israel Central Bureau of Statistics (1995 and 1996). *Statistical Abstract of Israel*. Jerusalem.
- Kuznets, Simon (1971). *Economic Growth of Nations: Total Output and Production Structure*. Harvard University Press. Cambridge, Mass.
- Poulson, Barry W. (1994). *Economic Development: Private and Public Choice*. West Publishing Co./ St. Paul, MN.
- Rostow, W. W. (1960). *The stages of Economic Growth: A Non-communist Manifesto*. Cambridge University Press. New York.
- Schmitz, Hubert (1984). "Industrialization Strategies in Less Developed Countries: Some Lessons of Historical Experience". *Journal of Development Studies*, 21.
- UNCTAD Secretariat (2001). *Report on UNCTAD's Assistance to the Palestinian People*, Geneva, August
- The World Bank (1993). *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*, vol. 1-6. Washington D.C.
- The World Bank (1995). *The Lessons of East Asia: An Overview of Country Experience*. (in Arabic). Danny M. Leipziger and Vinod Thomas. Washington DC
- The World Bank (2002). Fifteen Months – Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment. West Bank & Gaza.

قائمة جداول الملحق الإحصائي

99	مساهمة القطاعات الاقتصادية (نسبة مئوية) العام 1991	جدول 1:
	نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة الانتقالية في الأراضي الفلسطينية* (مليون دولار -	جدول 2:
99	بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997)	
100	عدد المنشآت والعاملين في الصناعة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة	جدول 3:
	توزيع المنشآت الصناعية حسب الحجم (مقاساً بعدد العمال في المنشأة) في الأراضي	جدول 4:
100	الفلسطينية	
101	الأهمية النسبية للصناعات المختلفة (1999) *	جدول 5:
102	الأهمية النسبية للصناعات المختلفة (1999) *	جدول 6:
103	الأهمية النسبية للصناعات المختلفة في القيمة المضافة (1999) *	جدول 7:
104	الكثافة الرأسمالية للصناعات الفلسطينية (1999) *	جدول 8:
105	الإنتاجية وتعويضات العاملين (1999) *	جدول 9:
106	العمالة الفلسطينية في قطاع الصناعة	جدول 10:
106	توزيع العمالة الفلسطينية	جدول 11:
107	تأثير الحصار على سوق العمل الفلسطينية	جدول 12:
108	تقديرات عدد السكان الفلسطينية في العالم حتى نهاية العام 2000 حسب مكان الإقامة	جدول 13:
109	التكوين الرأسمالي في فلسطين	جدول 14:

جدول 1: مساهمة القطاعات الاقتصادية (نسبة مئوية) العام 1991

النشاط الاقتصادي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	المساهمة في العمالة	المساهمة في الصادرات السلعية
الزراعة	29.3	25.8	20
الصناعة	7.8	15.5	80
التشييد والبناء	12.1	10.4	
الخدمات غير الحكومية	39.7	غ. م.	

المصدر: World Bank, vol. 3, p. 8.

جدول 2: نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة الانتقالية في الأراضي الفلسطينية*
(مليون دولار - بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
967	882	780	691	772	769	القيمة المضافة لقطاع الصناعة**
%9.6	%13.1	%12.9	%10.5-	%0.4		معدل نمو الإنتاج الصناعي**
						مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي**:
%19	%18	%18	%19	%21	%22	في الضفة والقطاع
%21	%21	%20	%22	%25	%25	في الضفة الغربية
%15	%13	%13	%13	%14	%17	في قطاع غزة
857	777	689	611	692	681	القيمة المضافة للصناعة التحويلية
%10.3	%12.8	%12.8	%11.7-	%1.6		معدل نمو الصناعة التحويلية**
						مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي**:
%17	%16	%16	%17	%19	%20	في الضفة والقطاع
%18	%18	%18	%20	%23	%23	في الضفة الغربية
%15	%12	%12	%13	%13	%16	في قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

* تشمل القدس

** تشمل التعدين واستغلال المحاجر، والصناعة التحويلية، والمياه والكهرباء.

جدول 3: عدد المنشآت والعمال في الصناعة في
باقي الضفة الغربية وقطاع غزة

الصناعة التحويلية		الصناعة		السنة
عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	
46548	9660	50532	11842	1994
43680	10017	47814	10912	1995
46333	10014	50690	10925	1996
59519	12914	61775	13464	1997
60691	13224	63748	14210	1998
68513	13962	71060	14657	1999

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي، سنوات مختلفة.

جدول 4: توزيع المنشآت الصناعية حسب الحجم
(مقاساً بعدد العمال في المنشأة) في الأراضي الفلسطينية

1997		1994		حجم المنشأة
%	العدد	%	العدد	
76.9%	11398	72.7%	8392	1 - 4 عمال
14.8%	2185	17.8%	2050	5 - 9 عمال
5.9%	869	7.0%	804	10 - 19 عمالاً
2.0%	300	2.2%	252	20 - 49 عمالاً
0.3%	41	0.3%	34	50 - 99 عمالاً
0.1%	20	0.1%	14	100 عامل فما فوق
100.0%	14813	100.0%	11546	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت 1994:
النتائج النهائية، وتقرير المنشآت 1998.

جدول 5: الأهمية النسبية للصناعات المختلفة (1999) *

دليل النشاط	النشاط الاقتصادي	عدد العاملين الإجمالي	عدد العاملين بأجر	نسبة العاملين بأجر إلى مجموع العاملين	متوسط عدد العاملين في المؤسسة
15	المنتجات الغذائية والمشروبات	7332	4655	0.63	4.6
16	صنع منتجات التبغ	261	240	0.92	21.8
17	صنع المنسوجات	2025	1471	0.73	5.7
18	صنع الملابس	19858	15694	0.79	8.2
19	دبغ وتهيئة الجلود وحقائب وأحذية	3289	2153	0.65	4.7
20	الخشب ومنتجاته	1870	705	0.38	2.3
21	صنع الورق ومنتجات الورق	692	617	0.89	13.6
22	الطباعة والنشر	1233	940	0.76	6.1
24	صنع المواد والمنتجات الكيماوية	1760	1409	0.80	9.2
25	صنع منتجات المطاط واللدائن	1313	1118	0.85	9.0
26	منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	13636	10018	0.73	7.4
27	صنع الفلزات القاعدية	251	191	0.76	6.6
28	منتجات المعادن عدا الماكينات	7604	3268	0.43	2.4
29	صنع الآلات والمعدات الأخرى	1007	592	0.59	3.8
32 + 31	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	331	179	0.54	3.4
33	صنع الأجهزة الطبية	136	72	0.53	2.4
34	المركبات والمركبات المقطورة	92	45	0.49	4.4
36	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	6677	3240	0.49	3.1
D	الصناعة التحويلية	69367	46607	0.67	4.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 1999: نتائج أساسية.
* تشمل القدس.

جدول 6: الأهمية النسبية للصناعات المختلفة (1999) *

العاملون		المنشآت		النشاط الاقتصادي	دليل النشاط
%	عدد	%	عدد		
10.6%	7332	11.2%	1590	المنتجات الغذائية والمشروبات	15
0.4%	261	0.1%	12	صنع منتجات التبغ	16
2.9%	2025	2.5%	358	صنع المنسوجات	17
28.6%	19858	17.2%	2430	صنع الملابس	18
4.7%	3289	5.0%	706	دبغ وتهيئة الجلود وحقائب وأحذية	19
2.7%	1870	5.7%	805	الخشب ومنتجاته	20
1.0%	692	0.4%	51	صنع الورق ومنتجات الورق	21
1.8%	1233	1.4%	201	الطباعة والنشر	22
2.5%	1760	1.3%	191	صنع المواد والمنتجات الكيماوية	24
1.9%	1313	1.0%	146	صنع منتجات المطاط واللدائن	25
19.7%	13636	13.1%	1854	منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	26
0.4%	251	0.3%	38	صنع الفلزات القاعدية	27
11.0%	7604	22.4%	3173	منتجات المعادن عدا الماكينات	28
1.5%	1007	1.9%	265	صنع الآلات والمعدات الأخرى	29
0.5%	331	0.7%	96	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	32 + 31
0.2%	136	0.4%	56	صنع الأجهزة الطبية	33
0.1%	92	0.1%	21	المركبات والمركبات المقطورة	34
9.6%	6677	15.3%	2159	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	36
100.0%	69367	100.0%	14152	الصناعة التحويلية	D

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 1999: نتائج أساسية.

* تشمل القدس.

جدول 7: الأهمية النسبية للصناعات المختلفة في القيمة المضافة (1999) *

نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج	الإنتاج (مليون دولار)	القيمة المضافة		النشاط الاقتصادي	دليل النشاط
		%	مليون دولار		
36.3%	228.4	11.9%	82.9	المنتجات الغذائية والمشروبات	15
88.7%	85.3	10.9%	75.7	صنع منتجات التبغ	16
43.2%	67.9	4.2%	29.3	صنع المنسوجات	17
64.7%	130.9	12.2%	84.7	صنع الملابس	18
39.9%	45.6	2.6%	18.2	دبغ وتهيئة الجلود وحفائب وأحذية	19
44.0%	25.2	1.6%	11.1	الخشب ومنتجاته	20
28.0%	52.1	2.1%	14.6	صنع الورق ومنتجات الورق	21
49.8%	25.3	1.8%	12.6	الطباعة والنشر	22
49.9%	57.7	4.1%	28.8	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	24
53.3%	79.7	6.1%	42.5	صنع منتجات المطاط واللدائن	25
45.9%	392.3	25.9%	180	منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	26
28.8%	10.4	0.4%	3	صنع الفلزات القاعدية	27
45.3%	138.6	9.0%	62.8	منتجات المعادن عدا الماكينات	28
56.4%	22.5	1.8%	12.7	صنع الآلات والمعدات الأخرى	29
38.5%	5.2	0.3%	2	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	32 + 31
58.3%	1.2	0.1%	0.7	صنع الأجهزة الطبية	33
60.0%	1.0	0.1%	0.6	المركبات والمركبات المقطورة	34
33.6%	98.7	4.8%	33.2	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	36
47.4%	1468.1	100.0%	695.5	الصناعة التحويلية	D

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 1999: نتائج أساسية.
* تشمل القدس.

جدول 8: الكثافة الرأسمالية للصناعات الفلسطينية (1999) *

متوسط القيمة الدفترية للأصول الرأسمالية		النشاط الاقتصادي	دليل النشاط
حصة العامل (دولار)	الإجمالي (مليون دولار)		
11975	87.8	المنتجات الغذائية والمشروبات	15
25862	6.8	صنع منتجات التبغ	16
5901	12.0	صنع المنسوجات	17
1717	34.1	صنع الملابس	18
4743	15.6	دبغ وتهيئة الجلود وحقائب وأحذية	19
2433	4.6	الخشب ومنتجاته	20
34682	24.0	صنع الورق ومنتجات الورق	21
8637	10.7	الطباعة والنشر	22
24375	42.9	صنع المواد والمنتجات الكيماوية	24
15423	20.3	صنع منتجات المطاط واللدائن	25
8514	116.1	منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	26
5378	1.4	صنع الفلزات القاعدية	27
6970	53.0	منتجات المعادن عدا الماكينات	28
2880	2.9	صنع الآلات والمعدات الأخرى	29
6798	2.3	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	32 + 31
1838	0.3	صنع الأجهزة الطبية	33
5435	0.5	المركبات والمركبات المقطورة	34
4823	32.2	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	36
6732	467.0	الصناعة التحويلية	D

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 1999: نتائج أساسية.
* تشمل القدس.

جدول 9: الإنتاجية وتعويضات العاملين (1999) *

نسبة إنتاجية العامل إلى نصيبه من التعويضات	الإنتاجية		تعويضات العاملين		النشاط الاقتصادي	دليل النشاط
	إنتاجية الدولار (دولار)	إنتاجية العامل (دولار)	نصيب العامل بأجر (دولار)	المجموع (ألف دولار)		
2.54	2.5	11307	4454	20735	المنتجات الغذائية والمشروبات	15
40.33	40.3	290038	7192	1726	صنع منتجات التبغ	16
3.20	3.2	14469	4519	6647	صنع المنسوجات	17
1.30	1.3	4265	3291	51654	صنع الملابس	18
1.34	1.3	5534	4132	8896	دبغ وتهيئة الجلود وحفائب وأحذية	19
1.27	1.3	5936	4687	3304	الخشب ومنتجاته	20
3.73	3.7	21098	5653	3488	صنع الورق ومنتجات الورق	21
1.70	1.7	10219	6014	5653	الطباعة والنشر	22
2.51	2.5	16364	6528	9198	صنع المواد والمنتجات الكيماوية	24
7.59	7.6	32369	4264	4767	صنع منتجات المطاط واللدائن	25
2.39	2.4	13200	5534	55435	منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	26
2.04	2.0	11952	5869	1121	صنع الفلزات القاعدية	27
1.53	1.5	8259	5388	17608	منتجات المعادن عدا الماكينات	28
2.38	2.4	12612	5309	3143	صنع الآلات والمعدات الأخرى	29
1.56	1.6	6042	3877	694	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	32 + 31
1.23	1.2	5147	4194	302	صنع الأجهزة الطبية	33
1.98	2.0	6522	3289	148	المركبات والمركبات المقطورة	34
1.14	1.1	4972	4368	14152	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	36
2.24	2.2	10026	4477	208671	الصناعة التحويلية	D

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 1999: نتائج أساسية.
* تشمل القدس.

جدول 10: العمالة الفلسطينية في قطاع الصناعة

2001				2000		2000	1999	
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث			
70	68	72	73	61	99	85	91	عدد العاملين في قطاع الصناعة (ألف)
13.5	13.4	14.0	14.9	12.7	15.0	14.2	15.5	نسبة العاملين في قطاع الصناعة (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

جدول 11: توزيع العمالة الفلسطينية

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
3224	3020	2897	2783	2535	2390	2238	عدد السكان (ألف)
6.7	4.2	4.1	9.8	6.1	6.8	7.1	معدل النمو السكاني (%)
1675	1604	1539	1479	1399	1320		القوة البشرية (ألف)
695	667	637	599	560	515		قوة العمل (ألف)
41.5	41.6	41.4	40.5	40.0	39.0		معدل المشاركة (%)
597	588	546	477	426	421		عدد العاملين (ألف)
14.1	11.8	14.4	20.3	23.8	18.2		معدل البطالة (%)
	15.5	15.9	16.4	16.8	18.0		نسبة العاملين في الصناعة (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول 12: تأثير الحصار على سوق العمل الفلسطينية

2001				2000		2000	1999	
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث			
1796	1772	1759	1725	1703	1689	1675	1604	عدد السكان فوق 15 سنة (الف شخص)
702	677	674	669	668	735	695	667	قوة العمل (الف شخص)
								معدل المشاركة في قوة العمل (% في):
39.1	38.2	38.3	38.8	39.2	43.5	41.5	41.6	الاراضي الفلسطينية
41.5	41.3	41.1	41.6	42.9	45.3	43.6	43.4	الضفة الغربية
34.4	32.2	33.1	33.4	32.0	40.1	37.5	38.0	قطاع غزة
518	506	515	489	479	661	597	588	عدد العاملين
								معدل البطالة (% في):
26.2	25.4	23.7	26.9	28.3	10.0	14.1	11.8	الاراضي الفلسطينية
22.2	22.7	19.0	23.9	26.3	7.5	12.1	9.5	الضفة الغربية
35.4	31.9	34.9	34.1	33.5	15.5	18.7	16.9	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول 13: تقديرات عدد السكان الفلسطينية في العالم
حتى نهاية العام 2000 حسب مكان الإقامة

النسبة المئوية	عدد السكان (بالآلاف)	مكان الإقامة
23.0%	2057	الضفة الغربية
13.0%	1167	قطاع غزة
12.6%	1131	إسرائيل
28.6%	2560	الأردن
5.2%	463	سوريا
5.6%	501	لبنان
0.6%	53	مصر
3.3%	296	السعودية
0.5%	41	الكويت
1.3%	114	دول الخليج الأخرى
0.9%	80	العراق وليبيا
0.1%	6	دول عربية أخرى
2.4%	214	الولايات المتحدة الأمريكية
3.0%	272	دول أجنبية أخرى
100.0%	8956	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول 14: التكوين الرأسمالي في فلسطين

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
4861	4713	4422	3699	3565	3133	الناتج المحلي الإجمالي *
680	298	133	114	309	167	الادخار *
1936	1818	1615	1335	1243	1196	التكوين الرأسمالي الإجمالي *
-1256	-1520	-1482	-1221	-934	-1029	الادخار - التكوين الرأسمالي الإجمالي
0.40	0.39	0.37	0.36	0.35	0.38	التكوين الرأسمالي الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي
2003	1847	1615	1332	1277	1337	التكوين الرأسمالي الإجمالي **
1795	1725	1517	1267	1203	1284	التكوين الرأسمالي الثابت **
1181	1178	1029	860	847	906	المباني **
614	547	488	407	356	377	غير المباني **
0.90	0.93	0.94	0.95	0.94	0.96	نسبة التكوين الرأسمالي الثابت للإجمالي
0.66	0.68	0.68	0.68	0.70	0.71	نسبة المباني للتكوين الرأسمالي الثابت
0.34	0.32	0.32	0.32	0.30	0.29	نسبة غير المباني للتكوين الرأسمالي الثابت
0.24	0.25	0.23	0.23	0.24	0.29	نسبة المباني إلى الناتج المحلي الإجمالي
0.13	0.12	0.11	0.11	0.10	0.12	نسبة غير المباني إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* بالأسعار الجارية (مليون دولار)

** بالأسعار الثابتة (مليون دولار)

